منظمة العمل العربية

مؤتمر العمل العربي
الدورة التاسعة والثلاثون
القاهرة – جمهورية مصر العربية
1 - 8 أبريل / نيسان 2012

و . م . ع . ع . د / 39 / 1 / 2
القسم الثانى / نشاطات

البنـــد الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى

**** القسم الثـانـــى :**

- تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2011 .

المحتويـــات

رقم الصفحة

- تقديم ..... (2)
- أولاً : نشاطات وإنجازات السيد / المدير العام ..... (5)

** ثانياً : محور الحماية الاجتماعية :

1 - مجال معايير وتشريعات العمل..... (27)
2 - مجال التعاونيات..... (32)
3 - مجال المعاقين ..... (35)
4 - مجال شئون عمل المرأة والطفل ..... (38)
5 - مجال التأمينات الاجتماعية ..... (47)
6 - مجال الصحة والسلامة المهنية ..... (72)

** ثالثاً : محور التنمية البشرية :

7 - مجال التدريب..... (86)
8 - مجال التشغيل..... (92)
9 - مجال إدارات العمل..... (100)

** رابعاً : محور العلاقات الخارجية والتعاون الفنى :

10 - مجال العلاقات العربية والدولية ..... (118)

** خامساً : محور الإعلام والتوثيق :

11 - مجال الإعلام والنشر ..... (157)
12 - مجال التوثيق والمعلومات .....(162)
13 - مجال إحصاءات العمل ..... (166)
14 - مجال الإصدارات والدراسات ..... (170)

تقديـــم :

يتناول القسم الثانى من تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى تقريرا عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية (المكتب والمعاهد والمراكز التابعة له) خلال عام 2011 ، وهذا التقرير يتناول ما أنجزته المنظمة من برامج ونشاطات وفعاليات ، سواء على المستوى العربي أو على المستوى الدولي أو من خلال النشاطات القطاعية التى نفذتها الإدارات الفنية بمكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة سواء كانت فى مجال تنفيذ خطة المنظمة أو من الأنشطة التى نفذت من خارج الخطة فضلا عن المشاركة فى كافة النشاطات والفعاليات التى نظمتها جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربى المشترك، وبشكل خاص مجلس الجامعة العربية ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ولجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك، وغير ذلك من الفعاليات والاجتماعات الهامة التى تعنى بشئون المرأة والطفولة والبيئة والإحصاء ، وذلك بهدف الوقوف على التوجهات الرسمية للدول العربية تجاه مختلف المسائل محل البحث ، خاصة الموضوعات ذات الصلة باختصاصات منظمة العمل العربية ، للاسترشاد بهذه التوجهات فى نشاطات وفعاليات المنظمة لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة فى الدول الأعضاء وعلى طريق تعزيز مسيرة المنظمة وتحقيق أهدافها القومية، ويمكن تلخيص أبرز عناوين هذه النشاطات فى المجالات التالية :

- نشاطات المدير العام على المستويين العربى والدولي
- معايير وتشريعات العمل
- التعاونيات
- المعاقين
- شئون عمل المرأة والطفل
- التأمينات الاجتماعية
- الصحة والسلامة المهنية وبيئة العمل
- التدريب
- التشغيل
- العلاقات العربية والدولية
- الإعلام والتوثيق والمعلومات
- الدراسات والبحوث والترجمة

إن ما تناوله هذا التقرير من نشاطات إنما هو تأشير لأبرزها وليس حصرا دقيقا لكل النشاطات والفعاليات ، خاصة تلك التى تمارس بشكل يومي وتقع فى سياق الأعمال الاعتيادية التى يؤديها المنتسبون كافة فى إعداد المذكرات والدراسات المختلفة ، والاجتماعات الداخلية وفى مجال الاستشارات القانونية وتسيير العمل المالي والإداري ، والتهيئة لاجتماعات الهيئات الدستورية والنظامية واللجان الفنية والمساهمة بتقديم أوراق العمل والدراسات فى المؤتمرات والندوات التى تدعى المنظمة للمشاركة فيها.

وأخيراً أجد أنه من الواجب علي أمام المؤتمر الموقر أن أسجل بكل الاعتزاز والتقدير، بأن هذه النشاطات والفعاليات التى نفذها المكتب والمعاهد والمراكز التابعة له، ما كان لها أن تتم لولا التعاون القائم بين الأجهزة الدستورية في المنظمة ومكتب العمل العربى، وتوجيهات المؤتمر العام ومجلس الإدارة، وتجاوب الدول الأعضاء مع المنظمة فى المشاركة بفاعلية فى هذه البرامج والنشاطات.

ولا يفوتني أن أتوجه بكل التقدير للمنظمات العربية والدولية التي تعاونت معنا في تنفيذ بعض الأنشطة في المجالات ذات الاهتمام المشترك مثل منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والبنك الدولى والوكالة الألمانية للتعاون الدولى (GIZ)، علاوة على التعاون المشترك الذي تم مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بقطاعيها الاقتصادي والاجتماعي) .

وأيضاً أتوجه بالشكر للمنظمات التى شاركت معنا فى الأنشطة التى تقوم بها المنظمة مثل : (المكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة المرأة العربية) .

وإننى على يقين بأن هذه النشاطات والفعاليات كان من الممكن أن تتضاعف لو توافرت السيولة المالية، وساهمت الدول الأعضاء كافة فى تسديد مساهماتها والمبالغ المتأخرة عليها فى موازنة المنظمة فى مواعيدها المحددة وحسبما هو مقرر فى هذا الشأن.

ولا يفوتنى هنا أن أتوجه بالشكر والتقدير للدول التى تحرص على تسديد مساهماتها فى مواعيدها المحددة ، وتلك التى سددت جزءا من مساهمتها أو من المبالغ المتأخرة عليها، والشكر موصول لجمهورية مصر العربية دولة المقر لمنظمة العمل العربية ، ولكل الدول المضيفة لمقار المكتب والمعاهد والمراكزالعاملة في نطاق المنظمة .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد أن الظروف العربية الراهنة والتحولات الكبرى التى مرت بها بعض البلدان العربية وما صاحبها من مظاهر الاحتجاجات وعدم الاستقرار الذى عم هذه البلدان كان له تأثيراً ملموساً فى عدم إنجاز بعض من أنشطة المنظمة سواء كانت على مستوى المؤتمرات أو المنتديات التى تعتزم المنظمة عقدها أو الأنشطة المدرجة بالخطة .

وإننى إذ أتقدم بهذا التقرير ، فإنني على ثقة بأنه سينال من المؤتمر الموقر كل الاهتمام والعناية آملاً تزويد مكتب العمل العربى بملاحظاتكم ومقترحاتكم التى ستكون عونا للمكتب فى تنفيذ برامجه ونشاطاته المستقبلية بشكل أفضل يلبى احتياجات وتطلعات أطراف الإنتاج الثلاثة فى الوطن العربى، وفى إطار تحقيق الأهداف القومية المرسومة لمنظمة العمل العربية فى دستورها والميثاق العربى للعمل.

" والله ولى التوفيق "

أحمد محمد لقمان

المدير العام

ايمان
ط/ مصطفى رجب + محمد

أولا
نشاطات وإنجازات
السيد / المدير العام

تقريـر عـن نشاطات وإنجازات السيد / المدير العام

(1) المشاركة في افتتاح أعمال المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

تلبية للدعوة الموجهة من السيد / رجب معتوق الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، شارك معالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية فى فعاليات اجتماع المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في دورته العادية الثانية بمدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية خلال يومي 27 – 28 يناير / كانون الثاني 2011 وقد القي معالي المدير العام في حفل الافتتاح كلمة تناول فيها :

- إنعقاد اجتماع المجلس المركزي في ظروف غاية في الدقة تتفاعل فيها الأحداث وتتسارع وتدفع بالعمال وحركاتهم النقابية ليكونوا في قلب الأحداث .
- ازدياد معدلات الفقر وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف الأسعار وانحسار الحماية الاجتماعية وتضاءل دور العدالة الاجتماعية واتساع الفوارق الطبقية في المجتمعات ينذر بخطر شديد مما هو آت ، أن لم تكبح جماح هذه الظواهر السلبية وفي مقدمتها ظاهرة البطالة وإيجاد فرص العمل لتشغيل الشباب ، وهي أمور سبق لمنظمة العمل العربية أن تنبهت إليها وحذرت منها ودقت ناقوس الخطر بشأنها .
- الشعور بالأسف لضعف الحوار الاجتماعي وغياب مؤسساته الحقيقية والفاعلة ، وحلول الصراع محل الحوار في معالجة المطالب الاجتماعية وسفك الدماء الطاهرة وإزهاق أرواح بريئة وتصبح الوحدة الوطنية في مهب الريح .
- وضعت القمم العربية الاقتصادية والاجتماعية الأولى في الكويت مطلع عام 2009 والثانية في شرم الشيخ 2010 يدها على الجرح وإصدارها قرارات واضحة المعني عميقة المغزى في إعطاء الأولوية في خطط التنمية لمشاريع تشغيل الشباب والدعوة إلى تسهيل وتيسير تنقل العمالة العربية واعتبار العقد الحالي عقدا عربيا للتشغيل كان نتيجة للجهود التي بذلتها المنظمة من خلال أطراف الإنتاج وأنتم في المقدمة وكان بالغ الأثر في استيعاب مطالبنا التي حددناها بوضوح في منتدى التنمية والتشغيل بالدوحة وكذلك في بيروت وإقرار الأجندة العربية للتشغيل .

- أهمية الارتقاء بالحوار الاجتماعي وتوسيعه لأنه السبيل الوحيد للتعاون لمواجهة تدني مستوى التشغيل وحث الدول للحفاظ على دورها في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- العلاقة بين منظمة العمل العربية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والاتحادات العمالية في جميع الدول العربية هي علاقة عضوية ففريق العمال يشكل أحد أضلاع المثلث الذي تتكون منه منظمة العمل العربية .

- التأكيد على عدد من النقاط (الارتياح لمستوى التقدم الذي تحقق في مجال حق التنظيم النقابي من خلال قيام الاتحاد العام لنقابات عمال سلطنة عمان وقيام اللجنة العامة لعمال المملكة العربية السعودية / أهمية الحفاظ على وحدة الحركة العمالية العربية في إطار الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب / التأكيد على أهمية النهج الديمقراطي في العمل النقابي فكرة وممارسة وأسلوب عمل / أهمية الحفاظ التاريخي على إستقلالية الحركة العمالية العربية أمام التجاذبات النقابيـــة الدوليـــة / على الحركة العمالية العربية البحث عن عوامل القوة فيها لتعيد أمجاد صور مشرقة أكسبتها الاهتمام والتقدير على المستوى الوطني القطري والقومي العربي / ضرورة التركيز على تفعيل قرارات القمم الاقتصادية والاجتماعية وأن تشكل رافداً يعزز من التكامل والتعاون العربي والحث على إعطاء التشغيل أولوية في توجهات حكومتنا) .

***

(2) <u>المشاركة فى الدورة (110) لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية (عمان ، 28 فبراير / شباط 2011)</u>

<u>والمشاركة فى المؤتمر الرابع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب (عمان ، 1-2 مارس / آذار 2011)</u>

بناء على الدعوة الموجهة من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية شارك وفـد من منظمة العمل العربية برئاسة معالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية وعضوية السيد / عدنان أبو الراغب مستشار المنظمة في :

** الدورة (110) لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الذي عقدت في عمان بالأردن يوم 28 فبراير / شباط 2011 .

** المؤتمر الرابع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العربي عمان 1-2 مارس / آذار 2011 .

- وقد خصص البند الخامس من اجتماع مجلس الاتحاد حول التطورات الراهنة في الوطن العربي .. وتم الاتفاق على أن تكون مداخلة المدير العام للمنظمة هي محور اجتماع خـــاص وقد تضمنت مداخلة المدير العام المحاور التالية :

- اختيار هذا الموضوع هو استجابة سريعة موفقة لرياح التغيير التي تهب على بلدان وطننا الكبير وستنعكس هذه دون شك على أصحاب الأعمال وعلى اتجاهات برامج الإصلاح الاقتصادي .
- الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته معظم الدول العربية كمنهج واعد لتحقيق التنمية الاقتصادية بالاحتكام إلى اقتصاد السوق لم تكن التنمية الاجتماعية ضمن اهتماماته .
- معاناة الشعوب خاصة فئات الفقراء ومحدودى ومتوسطى الدخل بدأت مبكرا مع تعديل الموازين الاقتصادية وخاصة الموازنات الحكومية وميزان المدفوعات ، وترتب على ذلك أولا : الضغط على الإنفاق في مجال التعليم والحرمان من فرصة تطويره وتجويد محتواه مما ترتب عليه زيادة البطالة بين المتعلمين في غالبيـــة مجتمعاتنـــا العربية . ثانياً : تقديم خدمات صحية بجودة متناقصة . ثالثاً : الضغط على دعم السلع الأساسية لمحدودى الدخل فتزايدت بذلك أعداد الفقراء . رابعاً : تراجع دور الدولة الاستثماري والإنتاجي وإيجاد ذرائع لتتوقف الحكومة عن التوظيف وللتخفيف من اعداد العاملين فيها في كثير من الحالات .
- نفذت برامج التعديل الهيكلي وخاصة الخصخصة في عالم افتراضي غير واقعى حيث افترضنا أن الأجهزة التي تقوم الممتلكات العامة ستتحلى بالنزاهة أخلاقيا وتتسم بالشفافية أسلوباً وأن العمالة الزائدة سيعاد استيعابها من خلال التدريب التحويلي أو المشاريع الصغرى وأنه يمكن إصلاح الاختلالات بشبكة أمان اجتماعي من خلال صناديق التنمية الاجتماعية .
- الواقع العملي كان عكس ذلك فالعمالة الفائضة نتيجة التخصيص انضم أغلبها إلي جيش المتعطلين وتطوير المنشآت الإنتاجية تداخل في حالات كثيرة مع نشاط المضاربة والتعطش لجلب الاستثمارات بإى ثمن كان على حساب البعد الاجتماعي وتلاشي هدف التشغيل وتم التغاضي عن كثير من شروط وظروف العمل المقرة ، وأصاب عقم توليد الوظائف الاستثمارات المنفذة لأنها لم تتضمن مزايا إضافية عند خلق وظائف جديدة ، لم يكن مفاجأة أن يتجاوز معدل البطالة 14% مخلفا ما يزيد عن 18 مليون متعطل عن العمل .
- سبق لمنظمة العمل العربية والكثيرون أن نبهت من الأخطار الماحقة للبطالة وكرست السنوات الماضية لهذه القضية ، وبعد جهود مضنية بلغنا الرسالة لأصحاب القرار في أرفع مقام حيث استجاب المجتمعون في القمة العربية لقضايا التشغيل واتخذت قرارات هامة وأقرت نتائج بالغة الأثر ولكن مضى على ذلك 26 شهر وبقى الواقع على حاله .
- هنالك نتائج يجب أن نعيها من واقع الأحداث الراهنة أولها أن حماية البعد الاجتماعي يمثل ضمانه لا بد منها لأي انجاز اقتصادي . ثانيها لم يعد هنالك بلد محصن ضد البطالة بغض النظر عن خصوصياته ثالثها هنالك رابطة عضوية تجمع الشعب العربي وأن

اختلفت أوضاعه الاقتصادية وحان الوقت لينظر من جديد إلى حلول قومية تشمل العرب جميعا.

- طرحت مداخلة المدير العام تسعة قضايا تصلح لتركيز النقاش حولها :

1 - استحقاق قضايا دعم التشغيل والحد من البطالة لأن تكون موضع العناية الأولي من قبل قادتنا ومتخذي القرار في مستوياته الرفيعة .

2 - ضرورة إيلاء عناية خاصة لتقليل التفاوت بين المناطق الجغرافية داخل البلد الواحد وبين مختلف فئات القوى العاملة .

3 - إعادة تنظيم أسواق العمل العربية من خلال إعطاء دور أكثر فاعلية للقطاع الخاص .

4 - منح القطاع الخاص دور يتناسب مع مسئولياته بحيث يكون شريكا كاملا في وضع السياسات والنظم والقوانين ذات العلاقة بشروط وظروف العمل وتحديد أولويات التنمية .

5 - مساهمة القطاع الخاص بدور أكثر فاعلية في تنمية الموارد البشرية .

6 - تعبئة الموارد المالية الوطنية والعربية لدعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على أسس اقتصادية .

7 - تقديم حوافز خاصة تساعد على الاستثمار في المناطق الأكثر حاجة للتنمية وتقليل الفقر والبطالة .

8 - اعتماد مبدأ الحوار الاجتماعي البناء منهجا ملزما في العلاقة بين أصحاب العمل وأشكال التنظيم النقابي المعتمدة من جهة وبينها والحكومة من جهة ثانية ومع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من جهة ثالثة

9 - إعادة النظر في برامج الإصلاح الاقتصادي حتى تستجيب بدقة لحاجات أوطاننا وتأخذ التعاون العربي الذي لا مفر منه في الاعتبار فيما هو آت من السنين .

- وقد دار حوار استمر ما يقرب من ثلاث ساعات حول المحاور التي طرحها المدير العام ، حيث شارك الجميع في إبداء وجهة النظر حول ما يجرى وتحليله وطرق التعامل معه وتم الاتفاق على إصدار بيان يخصص حول هذا الموضوع .
- عرض مشروع البيان على المدير العام الذي ساهم في إجراء بعض التصويبات وتم الاتفاق على إصداره وبه خلاصة اتجاهات المناقشات التي دارت وقد أبدى رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة حرصه على تبنى عقد عمل عربي اجتماعي جديد بالتعاون الكامل مع منظمة العمل **العربية .**

***** المؤتمر الرابع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب :***

عقد المؤتمر الرابع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب اجتماعه في عمان خلال الفترة من 1-2 مارس / آذار 2011 وبحضـــور رئـــيس الـــوزراء د . معروف البخيت والذي ألقى كلمة الافتتاح بالإضافة إلى كلمات رئيس مجلس الاتحاد ، والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ، ورئيس غرفة تجارة الأردن ورئيس مجلس الغرف السعودية والغرفة الإسلامية تناولت في مجملها تطورات الإصلاح وتصدرت البطالة والتشغيل وقضايا الفقر والعدالة الاجتماعية كلمات الافتتاح وكذلك الجلسات التي خصصت حول المناخ الاقتصادي والاستثماري في الوطن العربي وفرص الاستثمار في قطاعات الصناعة والطاقة والسياحة والنقل والاتصالات.

- كما كانت فرصة أيضاً لعرض فرص التنمية والاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية.

- كان الحضور طيبا وأجواء ما يحدث في عدد من العواصم العربية والتغييرات التي حدثت في كل من تونس ومصر كانت محور أحاديث المشاركين المعلنة والجانبية .
- يعتقد غالبية المشاركين أنه لو تم تأجيل المؤتمر وعقد في ظروف أخرى لكانت نتائجه أفضل .
- على هامش اجتماعات المؤتمر التقى معالي المدير العام مع معالي وزير العمل الأردني د. محمود الكفاوين وكذلك سعادة وكيل الوزارة وبحضور المستشار / عدنان أبو الراغب حيث تم تناول التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث وكذلك أهمية إعلاء شأن التشغيل في دولاب العمل الحكومي العربي وضرورة دعم أطراف الإنتاج وتم إحاطته بالاتصالات التي جرت لتأجيل مؤتمر العمل العربي الدورة (38) إلى شهر مايو وإبقاء الاتصالات لتأمين اجتماع ناجح في ظل الأجواء التي يعيشها الوطن العربي .

***

(3) <u>مشاركة معالي السيد / المدير العام في الدورة (100) لمؤتمر العمل الدولي ...</u>

تم عقد الدورة (100) لمؤتمر العمل الدولي في قصر الأمم وفي مقر مكتب العمل الدولي بجنيف والتي مثلت محطة تاريخية في مسيرة منظمة العمل الدولية وذلك خلال الفترة 1 – 17 يونيو / حزيران 2011 . كما تم عقد اجتماعات المجموعات الإقليمية ومنها الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية وكذلك الفرق الثلاثة من أجل التشاور والتنسيق وتوحيد المواقف حول بنود جدول أعمال هذه الدورة واية مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك وذلك يوم الثلاثاء الموافق 31 مايو / آيار 2011 .

وقد نال معالي السيد / روبير انكيلي وزير العمل والضمان الاجتماعي (الكامرون) شرف رئاسة هذه الدورة الهامة التي شارك فيها ما يزيد عن 3500 مشاركا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في 166 دولة من إجمالي 183 دولة عضو في منظمة العمل الدولية بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الإقليمية والعربية والدولية الحكومية وغير الحكومية .

كما تميزت هذه الدورة بحضور عدد كبير من رؤساء الدول ورؤساء الحكومات كضيوف شرف قاموا بإلقاء كلمات أمام المشاركين في إطار جلسات خاصة نظمت لهذا الغرض ، إضافة إلى عقد عدد من الموائد المستديرة رفيعة المستوى شاركت فيها شخصيات عربية مرموقة ولعل أبرزهم معالي وزير المالية في مصر ودولة رئيس الوزراء في اليمن السابقين .

أيضاً تم خلال هذه الدورة إجراء انتخابات أعضاء مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة (2011 – 2012) والتي شهدت نجاح جميع المرشحين العرب والذين تم إقرار ترشيحاتهم من قبل الدورة (38) لمؤتمر العمل العربي لعام 2011 .

قامت منظمة العمل العربية بتوفير جميع الوثائق الخاصة باجتماعات وأنشطة المجموعة العربية واتخذت التدابير التنظيمية واللوجيستية من حيث مواعيد وأماكن وجدول أعمال مختلف الفعاليات العربية مع تزويدهم بمعلومات إضافية عن بنود جدول أعمال الدورة (100) للمؤتمر لعام 2011 مع تولى المنظمة مهام الأمانة الفنية للمجموعة العربية .

وقد تعرضت هذه الدورة إلى عدد من موضوعات الساعة في غاية من الأهمية نذكر منها تقرير المدير العام بعنوان عهد جديد من العدالة الاجتماعية وقضايا تشغيل الشباب وإدارات

وتفتيش العمل والحماية الاجتماعية وتقرير المدير العام حول أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وكذلك المناقشة الثانية من أجل اعتماد اتفاقية وتوصية دوليتين بشأن العمال المنزليين حيث عرفت هذه المناقشات مشاركة عربية كثيفة ونشطة لجعل هذين المعيارين أكثر توافقا مع الأوضاع العربية بناء على رؤية منظمة العمل العربية في هذا الشأن والتي تم إقرارها من مجلس الإدارة ومؤتمر العمل العربي لعام 2011 .

***

(4) <u>زيارة معالي السيد / المدير العام للجمهورية اللبنانية في إطار السعي في تنفيذ أنشطة وبرامج خطة عمل منظمة العمل العربية في 2011/7/22 .</u>

في إطار السعي الدائم لتنفيذ أنشطة وبرامج خطة عمل منظمة العمل العربية وعقد اجتماعات هيئاتها الدستورية والنظامية ، قام معالي السيد المدير العام بزيارة عمل إلى الجمهورية اللبنانية رافقه خلالها السيد / خليل أبو خرمه مدير إدارة الحماية الاجتماعية والمستشار القانوني بمكتب العمل العربي . وتم في هذه الزيارة عقد اجتماع مشترك مع وزير العمل السيد / شربل نحاس وعدد من موظفي ديوان الوزير وحضره السيد / غسان غصن رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان والسيد / سعد الدين صقر الأمين العام للاتحاد .

بدأ السيد / المدير العام حديثه بتهنئة السيد الوزير على الثقة بتعينه وزيراً للعمل في الجمهورية اللبنانية والعلاقات الطيبة التي تربط المنظمة بالوزارة . ثم تحدث عن مذكرة التفاهم الموقعة بين المنظمة ووزارة العمل بشأن استضافة الدورة القادمة لمؤتمر العمل العربي ومذكرة الاتفاق التفصيلية بهذا الشأن .

ثم تحدث وزير العمل مرحباً بهذه الزيارة وشاكراً على التهنئة ، والتأكيد على احترام الاتفاقيات والالتزام بها ، ثم تحدث عن الآثار الاقتصادية للأوضاع في المنطقة العربية وعن قضية البطالة وتغير النظرة إليها والحرص على معالجاتها ، كما أكد استعداد الوزارة للتعاون مع المنظمة في جميع المجالات التي ترى المنظمة أهمية التعاون فيها وفي مقدمة ذلك قضية البطالة، وتساءل عن كيفية الوصول إلى موقف عربي موحد لمواجهة تحدي البطالة وظاهرة العدوى وانتقال رياح التغيير من بلد عربي لأخر . ودول تقوم بالوقاية بالمسكنات، ودول لازالت تنفق المليارات على شراء الأسلحة على حساب التنمية . **ثم تحدث السيد المدير العام** عن المؤتمر القادم وأنه سيكون متطور نوعياً بسبب الظروف التي تمر بها الدول العربية ، وإمكانية عقد اجتماع المائدة المستديرة يحضرها أشخاص لديهم تجارب ناجحة ولهم من الخبرة والشهرة المكانة اللائقة ، ويعقد هذا الاجتماع خلال فعاليات المؤتمر ، حيث تكون صورة الأوضاع في المنطقة العربية أكثر وضوحا والاستفادة من التجربة اللبنانية في الحوار الوطني والديمقراطية ، ويسبق عقد المؤتمر العام عقد مؤتمر لمنظمات المجتمع المدني يتم الإعداد لعقده بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية كما سيتم دعوة رئيس الدورة السابقة للمؤتمر ورئيس الدورة القادمة إليه .

وأبدى معالي السيد/ المدير العام ارتياحه لدور منظمة العمل العربية ووزارات العمل في المرحلة الراهنة في ضوء المتغيرات ورياح التغيير والاهتمام بقضية البطالة وتشغيل الشباب وتحقيق السلم الاجتماعي ، وإيجاد علاقات العمل الجيدة والجاذبة للاستثمار ، وأن الدعوة إلى توطين الوظائف يجب أن يرافقها الدعوة لتعريب الوظائف لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي والوفاء بالتزامات اتفاقيات العمل العربية وخاصة تنقل الأيدي العاملة العربية وأهمية عقد ملتقى وزراء الداخلية ووزراء العمل العرب لتيسير إجراءات تنقل الأيدي العاملة العربية .

وفي ختام الاجتماع تم الاتفاق على عقد المؤتمر العام في الفترة من 2 – 8 ابريل/ نيسان 2012 في بيروت وأن يكون الافتتاح الرسمي برعاية فخامة رئيس الجمهورية وأن تعقد المائدة المستديرة برعاية دولة رئيس الوزراء . وتسمية ممثل للوزارة للتنسيق في هذا الشأن .

كما تم الاتفاق على عقد المؤتمر الأول للجمعية العربية للضمان الاجتماعي في بيروت قبل موعد انعقاد المؤتمر .

***

(5) <u>زيارة معالي السيد/ المدير العام للجمهورية العربية السورية تلبية لدعوة من الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب لتعزيز الحوار والتشاور بين المنظمتين خلال الفترة 8 – 2011/7/10.</u>

تلبية لدعوة من الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب قام السيد / المدير العام بزيارة عمل إلى دمشق خلال الفترة من 8 - 10 يوليو / تموز 2011 يرافقه السيد / خليل أبو خرمه مدير إدارة الحماية الاجتماعية ، وعقد اجتماع في مقر الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب حضره السيد / رجب معتوق الأمين العام للاتحاد وعدد من الأمناء المساعدين ، وبدأ الاجتماع **بترحيب من الأمين العام للاتحاد بمعالي المدير العام** والوفد المرافق ، وتأكيد حرص قيادة الاتحاد على توطيد علاقات التعاون بين الاتحاد والمنظمة لتحقيق الأهداف المشتركة .

ثم تحدث المدير العام شاكراً للاتحاد دعوته الكريمة وحرصه على استمرار الحوار والتشاور بين المنظمتين والإشادة بمستوى التعاون القائم ، ثم تحدث عن نتائج مقابلته للأمين العام لجامعة الدول العربية وتبادل وجهات النظر حول المرحلة الراهنة وما تشهده المنطقة العربية من أحداث ، والحديث عن مؤتمر منظمات المجتمع المدني وتوفير مقومات نجاحه من حيث الإعداد الجيد له والوقت المناسب لذلك والجهات التي ستدعى للحوار في هذا المؤتمر . كما تحدث عن القمة الاقتصادية والاجتماعية القادمة التي ستعقد في المملكة العربية السعودية وأهمية مشاركة الاتحاد الدولي وأهمية طرح موضوعات وأفكار تعالج القضايا الراهنة ، **كما تحدث المدير العام** عن موضوع الحريات النقابية والسعي لعقد المؤتمر الثاني للحريات النقابية بتعاون مشترك بين المنظمة والاتحاد الدولي وإن الظروف ملائمة لإنجاح المؤتمر .

كما تم الحديث عن مؤتمر وزراء الداخلية والعمل العرب لتيسير إجراءات تنقل الأيدي العاملة العربية . وشمل الحديث إقامة أنشطة ثقافية لعمال الصومال وجيبوتي .

ثم تحدث الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب مؤكداً رغبة قيادة الاتحاد الدولي بتعزيز العلاقات مع منظمة العمل العربية خاصة وأن هناك توافق وتقارب كبير في وجهات النظر حول مجمل القضايا . وأشاد بالتعاون الذي يعزز توجهات المنظمة تجاه الاتحاد الدولي . وارتياح قيادة الاتحاد بإعادة تجديد الثقة بالمدير العام لمدة ولاية ثانية مع خالص التهنئة وأمنيات التوفيق والنجاح . ثم تحدث عن منتديات منظمات المجتمع المدني وأهمية التركيز على المنظمات الكبيرة

والتي لها امتداد وشبكة تواجد في كل الأقطار العربية (يوجد 17 اتحاد على المستوى القومي) وتحديد جدول أعمال ذات ارتباط بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ، وسترسل رسالة للأمين العام لجامعة الدول العربية مع إعداد ورقة عمل حول الموضوع .

وحول مؤتمر الحريات النقابية قال الأمين العام أن ما يجري الآن زوبعة في فنجان ولا يقلقنا ، لوجود حركة نقابية عريقة في الأقطار العربية ، بل يشكل حافز لمزيد من العطاء والمنافسة الشريفة التي تخدم القضايا الوطنية والقومية ، مع تأكيد الأمين العام على استعداد الاتحاد للتعاون مع المنظمة لإنجاح أعمال المؤتمر .

كما ذكر الأمين العام للاتحاد بوعد اتحاد عمال الكويت بعقد ندوة حول " العمالة المنزلية واستعداد المنظمة لذلك " . وبشأن عقد ندوة أو حلقة نقاشية " لصالح جيبوتي والصومال تعقد في جيبوتي أو اليمن في ضوء الأوضاع العامة هناك " و استعداد الاتحاد للتعاون مع المنظمة في تنفيذ ذلك .

كما أكد على مبدأ تنقل الأيدي العاملة العربية وهو مبدأ أساسى يسعى الاتحاد لتطبيقه حيث أن الظروف الحالية تشجع على عقد مؤتمر وزراء الداخلية والعمل لمواجهة تحدي البطالة .

وفي ختام الاجتماع اقترح المدير العام عقد لقاء يضم ممثلين عن المنظمة والاتحاد الدولي لمناقشة الأوضاع الراهنة والخروج باستنتاجات ومقترحات بشأنها .

كما اقترح الأمين العام إصدار اتفاقية أو إعلان عربي بشأن حماية حقوق العمال من النزاعات المسلحة .

اشار معالي السيد/ المدير العام فى الحديث إلى ظروف العمل العربي المشترك وخاصة في الوضع العربي الراهن ، وتبني أسلوب الاعتماد على التمويل الذاتي في المنظمات العربية المتخصصة وإغلاق بعض المعاهد والمراكز والمكاتب ، وركز على أهمية المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية وقدرة المعهد على تمويل أنشطته وتطوير موازنتة وخطة عمله خاصة وأنه يمكنه العمل بكفاءة عالية في المنطقة العربية وخاصة المؤسسات ومصانع القطاع الخاص إضافة إلى اعتماده لدى مؤسسات الضمان الاجتماعي وتنظيم دورات تدريب للوقاية من إصابات العمل ، وبإمكانه عقد دورات مجانية لأطراف الإنتاج في الدول الأولى بالرعاية . والاتصال المباشر بالشركات للترويج لخدمات المعهد ودوراته التدريبية . وأن وضع المعهد الآن على مفرق طرق إما أن ينشط في الترويج وتسويق خدماته مقابل رسم اشتراك وتحقيق التمويل الذاتي وإما أن يتراجع أداءه ويكون عرضه للتساؤل حول بقائه .

ثم تحدث **مدير المعهد مرحباً بمعالي المدير العام** ، وأكد أنه سبق بحث موضوع التمويل الذاتي ، وتم الاتصال بعدد من المؤسسات داخل سوريا وفي الدول العربية إلاّ أن الظروف العربية أجلت التنفيذ . وإدارة المعهد ستبذل كل جهد ممكن للترويج والتسويق لأنشطة المعهد ، وأن المعهد بحاجة لمرونة وحرية حركة ، ودعم من المنظمة في الاتصال بالوزارات في الدول العربية لتحقيق أهداف المعهد وتعزيز قدرته على العمل .

وفي الختام **اتفق على دعم المكتب لجهود المعهد من خلال ندوات ومؤتمرات المنظمة، وأن يعد المعهد خطة لتطوير عمله ، وخطة عمل المعهد لعامي 2013 / 2014 وبرنامج لخطة عمل 2012 مع ملحق الخطة في حالة وجود موارد ذاتية .**

***

(6) <u>زيارة معالي السيد / المدير العام للجمهورية التركية على راس وفد المنظمة للمشاركة في المؤتمر العالمي التاسع عشر للصحة والسلامة المهنية خلال الفترة11 – 15 / 9 / 2011 .</u>

شاركت منظمة العمل العربية في **المؤتمر العالمي التاسع عشر للصحة والسلامة في العمل** ، والذي يعد أكبر تجمع عالمي لخبراء الصحة والسلامة المهنية، وهو يعقد كل ثلاث سنوات منذ عام 1955 في اسطنبول / الجمهورية التركية، خلال الفترة 11-15/ 9/ 2011 بهدف :

- تأمين منتدى لتبادل المعرفة والخبرات والتجارب بين المشاركين ؛بهدف الارتقاء بالسلامة والصحة المهنية.
- تقوية وبناء شبكات الربط، والتحالفات، ووضع أسس وقواعد التعاون لتعزيز العلاقات بين كافة المهتمين.
- تأمين منبر لتطوير المعرفة، والأفكار الإستراتيجية، والعملية التي يمكن تفعيلها.

هذا الحدث الهام الذي استمر 5 أيام استقطب أكثر من 5400 مشارك من 115 دولة في العالم، وتميز المؤتمر هذا العام بالحضور اللافت لممثلي العديد من الدول العربية، فقد شارك في أعمال المؤتمر ممثلو عشرين دولة عربية (265 مشاركا عربيا) (الأردن، الإمارات , البحرين , تونس الجزائر , جيبوتي , السعودية , السودان , سورية , الصومال , العراق , عمان , فلسطين , قطر , الكويت , لبنان , مصر , المغرب , موريتانيا , اليمن) وكذلك بالحضور المتميز لمعالي السادة وزراء العمل العرب من عشر دول عربية (الأردن، الجزائر، السعودية، الصومال، فلسطين، قطر، الكويت، مصر، المغرب، موريتانيا). وذلك لمناقشة قضايا هامة ذات صلة بالصحة والسلامة المهنية، وأهمها:

- المقاربات الشاملة، والاستباقية والوقائية للسلامة والصحة في العمل.
- مقاربة منظومات خاصة بالسلامة والصحة المهنية.
- الحوار الاجتماعي، والشراكة والابتكار في مجال الصحة والسلامة المهنية.
- التحديات الجديدة في عالم العمل والاقتصاد العالمي المتغير.

وتضمن برنامج عمل المؤتمر جلسات رسمية مغلقة،وجلسات مفتوحة ،وجلسات فنية، واجتماعات إقليمية ،وكذلك ندوات دولية ، وركنا للمتحدثين، وجلسات للملصقات والمعلقات ودورات تدريبية

ومهرجانا للأفلام والوسائط المتعددة ، هذا بالإضافة إلى المعرض الدولي للسلامة والصحة المهنية الذي عقد على هامش المؤتمر.

القمة الوزارية

عقدت في الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد 2011/9/11 ،وقبيل افتتاح أعمال المؤتمر التاسع عشر للصحة والسلامة في العمل، قمة وزارية نظمتها الحكومة التركية / وزارة العمل والضمان الاجتماعي،بحضور واحد وثلاثين وزيراً للعمل من أنحاء العالم ،من بينهم تسعة وزراء عمل عرب وهم السادة وزراء العمل في (الأردن، الجزائر، السعودية، الصومال، فلسطين، قطر، الكويت، مصر، موريتانيا)، وقع خلالها السادة الوزراء المشاركون على إعلان اسطنبول بشأن الصحة والسلامة في العمل والذي بني على إعلان سيؤول / كوريا 2008/ وعلى الالتزامات التي وردت فيه، واعتبرت نموذجاً للسلامة الشاملة والثقافة الصحية في جميع أنحاء العالم، وأكد الإعلان على أن تعزيز مستويات عالية من السلامة والصحة في العمل هو مسؤولية وزراء العمل والمجتمع ككل، وأن بناء ثقافة سلامة وصحة وقائية وطنية مستدامة وتعزيزها ينبغي ضمانه من خلال منظومة من الحقوق والمسؤوليات والمهام المحددة، كما أكد السادة الوزراء على دعمهم الكامل وغير المشروط لخلفية وأهداف إعلان سيؤول منضمين بذلك إلى الموقعين على دعم إعلان .

ملاحظة : وقع وزير العمل فى المملكة المغربية حيث وصل إلى اسطنبول فى اليوم التالى على إعلان اسطنبول بشأن الصحة والسلامة فى العمل .

الجلسة الافتتاحية

افتتح المؤتمر الدولي التاسع عشر للصحة والسلامة المهنية في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الأحد 11/ 2011/9 ،في قاعة **HaliÇ** ،وبدأت الجلسة الافتتاحية بتقديم لمحة عن تاريخ اسطنبول الثقافي، وتأدية بعض العروض المسرحية التراثية،واستهل السيد Kasim Özer، المدير العام للصحة والسلامة المهنية في وزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية الكلمات الافتتاحية بالتأكيد على أن هدف المؤتمر هو منع حوادث العمل والأمراض المهنية،وتطوير الصحة والسلامة المهنية،وشكر الحضور وتمنى أيام صحة وسلامة للجميع في مكان العمل. ثم تلت هذه الكلمة عدة كلمات من قبل ممثلى الجمعية الدولية للضمان الاجتماعى والاتحاد الدولى لنقابات العمال بجنيف واتحاد نقابات أصحاب الأعمال الأتراك ورئيس الجمعية الدولية للضمان الاجتماعى ومنظمة العمل الدولية ووزير العمل والضمان الاجتماعى بتركيا .

واختتمت الجلسة الافتتاحية بكلمة للسيد رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي،أعرب فيها عن سعادته بعقد هذا المؤتمر في اسطنبول ، وأشار إلى أن الاقتصاد العالمي يتغير بسبب الأزمة العالمية الاقتصادية والأخلاقية والسياسية ،إلا أن تركيا دولة نامية وتتطور بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية ، وذلك لأن الاقتصاد التركي مرن، فقد حلت مشكلة البطالة ويعمل الآن على تطوير ثقافة الصحة والسلامة الوقائية؛ لأن حياة الأفراد مهمة في ثقافة المجتمع التركي وكل الناس لديهم سواسية، وأكد على أن الاقتصاد الإنتاجي يتطلب قوى عاملة ماهرة ومختصة ،ودعا إلى اتباع نهج "الحماية والوقاية" للسلامة والصحة المهنية التي تهدف إلى توفير ظروف عمل يستحقها جميع البشر. وأشار إلى بعض المشاكل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب تزايد عددها في السنوات التسع الأخيرة، وشدد على أهمية بناء ثقافة الصحة والسلامة

الوقائية للحد من الحوادث والأمراض المهنية، وطالب بالمزيد من التطبيقات والممارسات الجيدة في مكان العمل، وشكر جميع المشاركين وتمنى لهم أوقات سعيدة في تركيا.

الاجتماع الإقليمي للمجموعة العربية :

ترسيخاً لهدف منظمة العمل العربية الأساسي في حماية حياة العمال وصحتهم، وتأكيداً على مسؤوليتها في تحسين ظروف وشروط العمل والنهوض بمستوى الصحة والسلامة المهنية على المستوى العربي، وحرصاً منها على المتابعة والتشاركية بين أطراف الإنتاج الثلاثة , عقدت منظمة العمل العربية اجتماعاً إقليمياً حول **"التحديات التي تواجه الدول العربية في بناء ثقافة الوقاية"** ضمن فعاليات المؤتمر الدولي التاسع عشر للسلامة والصحة في العمل، وذلك يوم الثلاثاء 2011/9/13 في الفترة (1:45 – 3:45) في قاعة DuPont في قصر الخليج للمؤتمرات. يهدف الاجتماع إلى عرض وتقييم ما تم إنجازه على المستوى العربي في مجال تعزيز ثقافة الوقاية انسجاماً مع إعلان سيؤول، والتوصيات الصادرة عن المؤتمر العربي الثالث للصحة والسلامة المهنية، ومناقشة التحديات التي تعترض بناء ثقافة الوقاية الوطنية، واقتراح الحلول والآليات المناسبة لتجاوز هذه التحديات.

في هذا الإطار قامت منظمة العمل العربية بمخاطبة الدول العربية الأعضاء في المنظمة بهدف الوقوف على ما تم انجازه فيما يخص تطوير تشريعات الصحة والسلامة المهنية الوطنية ، وواقع التوعية والتدريب بمخاطر بيئة العمل ، والخطط الراهنة والمستقبلية لتعزيز ثقافة الوقاية. بهدف تسليط الضوء على الإجراءات والخطوات الأساسية الواجب اتباعها لتعزيز ثقافة الوقاية في الصحة والسلامة المهنية على المستوى العربي, وقد تلقت المنظمة ردود (13) ثلاث عشرة دولة عربية وضع على أساسها تقرير المنظمة لمناقشته خلال الاجتماع.

ترأس الاجتماع الإقليمي للمجموعة العربية معالي السيد أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية بمشاركة كريمة من معالي السيد الدكتور **محمد العفاسي** نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت، ومعالي السيد **جمال أغماني** وزير التشغيل والتكوين المهني في المملكة المغربية ،وبحضور 150 مشاركاً من الوفود العربية والأجنبية المشاركة في أعمال المؤتمر الدولي،استهل معالي المدير العام كلمته الافتتاحية بالترحيب بالسادة الوزراء والحضور الكريم، باسمه وباسم منظمة العمل العربية، وتقدم بأخلص عبارات الشكر والامتنان إلى الجمهورية التركية التي احتضنت الاجتماع الإقليمي الذي عقد ضمن فعاليات المؤتمر الدولي التاسع عشر للصحة والسلامة المهنية، كما تقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى منظمة العمل الدولية والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ووزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية الذين قاموا بتنظيم هذا المؤتمر العالمي.وأشار معاليه في حديثه إلى مضي ثلاث سنوات على الاجتماع الإقليمي " واقع الصحة والسلامة المهنية في الدول العربية" الذي عقدته منظمة العمل الدولية في كوريا الجنوبية في إطار المؤتمر الدولي الثامن عشر للصحة والسلامة المهنية ،والذي شارك خلاله بالقمة العالمية الأولى للسلامة والصحة، وكان من بين الموقعين الأساسيين على إعلان سيؤول بشأن السلامة والصحة في بيئة العمل, والذي أكد على أن صحة العمال هي مسؤولية المجتمع بأكمله، وأن بيئة العمل الآمنة والصحية ينبغي الاعتراف بها كحق أساسي من حقوق الإنسان من خلال غرس ثقافة الصحة والسلامة الوقائية والمحافظة عليها على المستوى

الوطني؛ وبناءً عليه التزمت منظمة العمل العربية بأخذ المبادرة في تعزيز الثقافة الوطنية للصحة والسلامة المهنية، فكان المؤتمر الثالث للصحة والسلامة المهنية الذي عقد بالتعاون مع وزارة العمل في مملكة البحرين واللجنة العليا للصحة والسلامة المهنية تحت شعار " نحو الارتقاء بالصحة والسلامة المهنية" أولى الخطوات العملية في إطار الالتزام بما جاء في إعلان سيؤول. وأكدت توصياته على أهمية تطوير تشريعات العمل في مجال الصحة والسلامة المهنية وعلى ضرورة تعزيز الحوار الاجتماعي لدعم ثقافة السلامة والصحة المهنية ، وحث وزارات التربية والتعليم على المشاركة الفاعلة في تشجيع وتوسيع ثقافة السلامة والصحة المهنية في مجال التعليم والأسرة والعمل من خلال تطوير مناهج التعليم على جميع المستويات وإدخال قيم ثقافة السلامة والصحة المهنية في التربية الوطنية بهدف رفع الوعي الوقائي عند الدارسين.

وتمنى معاليه في نهاية حديثه أن يكون الاجتماع الإقليمي للمجموعة العربية تقليدا دائما ومنبراً للحوار والنقاش البناء للوصول إلى النتائج المرجوة منه.

وبناء على الدعوة الموجهة من الهيئة الكورية للصحة والسلامة المهنية لمعالي السيد أحمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية لحضور الندوة الدولية حول تنفيذ إعلان سيؤول بشأن السلامة والصحة في العمل، كونه أحد السادة الموقعين الأساسيين على إعلان سيؤول فقد شارك وفد المنظمة برئاسة معالي المدير العام للمنظمة في أعمال هذه الندوة الدولية المنعقدة في إطار المؤتمر العالمي التاسع عشر للصحة والسلامة المهنية , حيث تم تقديم تقرير عن إنجازات منظمة العمل العربية في إطار إعلان سيؤول .

***

(7) <u>زيارة معالى السيد / المدير العام لدولة اليونان للمشاركة فى المنتدى العالمى التاسع لحوار الحضارات – رودس خلال الفترة 6 – 8 / 10 / 2011 .</u>

شارك وفد من منظمة العمل العربية برئاسة معالي الأستاذ / أحمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية في المنتدي العالمي التاسع لحوار الحضارات و الذى عقد في رودس /اليونان خلال الفترة من 6-8 أكتوبر 2011 و بحضور أكثر من 500 مشاركا من الشخصيات العامة و السياسين و المفكرين و العاملين في مجال السلك الدبلوماسي.

وقد ألقى السيد / المدير العام فى المؤتمر كلمة حيث استهلها بشكر السيد فلاديمير ياكونين رئيس المنتدى على إهتمامه بإدراج موضوع التغيرات في العالم العربي ضمن جدول أعمال هذه الدورة وهو الموضوع الذى يحلو لوسائل الإعلام تسميته بالربيع العربي أو كما وصفها وزراء الخارجية العرب بالتطورات والتحولات الكبرى وذلك في اجتماعهم يوم 2011/3/2 .

كما أوضح معاليه أن الغرض من طرح الموضوع هو تلمس العلاقة بين ما جرى ويجرى وأهداف هذا المنتدى ووسائل عمله وحدود فعله فحوار الحضارات ونواتج احتكاك الثقافات تجرى بفعالية فى هذا المنتدى بين نُخبة من المفكرين وبين شخصيات ومؤسسات نذرت نفسها للإنسانية وللتوافق والتفاهم والتصالح بين بنى البشر ، وساق في هذا الشأن عدة ملاحظات منها :

- أن العالم العربي يُولد من جديد في صورة تتوحد فيها همومه وتطلعاته ، فتحركات الجماهير لم تعرف حدوداً سياسية لكنها تجاوبت بتلقائية مع جماهير عربية مهما باعدت بينها المسافات وتنوع الدخل فيها واختلفت مصادر ثروتها الوطنية أو اختلفت الأنظمة السياسية بين بلدانها . ويتوجب ذلك نظرة جديدة لهذا العالم العربي فيه من الوحدة أكثر من التنافر

لأنه عالم جماهير وليس عالم أنظمة فقط .*كما أشار* أن جماهير الربيع العربي قدمت تجربة جديدة في تاريخ البشرية وهي سعي الملايين للتغيير الجذري بوسائل سلمية وواجهت هذه البطش والاستخدام المفرط للقوة ومع ذلك حافظت على منهجها السلمي في الاحتجاج.

- أن التغيرات الحادثة فتحت الباب لحوار مجتمعي واسع لا تحده قيود حول إعادة تنظيم المجتمع وإعادة اكتشاف الهوية الوطنية وتحديد المواقف تجاه الغير .
- كما أشار فى معرض حديثه أن من أسباب الاحتجاجات الرئيسية هي نقص العدالة الاجتماعية وضعف فرص العمل وسوء شروط وظروف التشغيل . حيث تمثلت إرهاصات الاحتجاجات العربية الكبرى في إضرابات عمالية واسعة ، وكانت الاستجابة لتلك المطالب محدودة أو متأخرة . فخلال ثلاثة أشهر من الربيع العربي استجابت بعض الحكومات لبعض المطالب الاجتماعية بدرجة تفوق ما فعلته خلال سنوات عديدة ، لكن جزء هام من تلك الاستجابات جاءت متأخرة وكانت الاعتبارات الأمنية وليس الاجتماعية هي الحاضرة في تلك الاستجابات وما كان سببا في اندلاع الربيع العربي قد يكون مسببا لخريف عربي إذا لم تؤخذ التنمية الاجتماعية وتحسين فرص العمل وشروطه في المقام الأول .

وتميزت مشاركة المنظمة في هذا المنتدي بعقد **مائدة مستديرة حول "التطورات الراهنة فى المنطقة العربية"** شارك فيها نائب وزير خارجية روسيا،ونائب وزير التربية و التعليم فى المملكة العربية السعودية بالأضافة الي نخبة من الخبراء الدوليين المتخصصين في مجالات الأقتصاد ، السياسة ، الثقافة و الأعلام.

وخلال المناقشات التي جرت في المائدة المستديرة و التي استعرضت التطورات الراهنه في المنطقة العربية او ما يسمي بالربيع العربي، و تداعياته على المنطقة و العالم،فقد تم التوصل الى النتائج الأتية :

- يمثل الربيع العربي التطلعات المشروعة لمزيد من الحرية والعدالة الاجتماعية ومزيد من الفرص الاقتصادية.
- من الممكن أن يشهد العالم العربي بأسره المزيد من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ولكن ليس بالضرورة أن يكون شكل هذه الديمقراطية والعدالة الاجتماعية شبيهاً بالأنماط الموجودة حالياً.
- تعتبر مخاطر استمرار حالة عدم الاستقرار مخاطر حقيقية، ومن الممكن أن تتنامى ردود الأفعال القوية، وأن يؤدي الإحساس بخيبة الأمل والإحباط إلى السير في اتجاهات تناقض آمال وطموحات الأشخاص الذين بدأوا أحداث الربيع العربي.
- كان التأثير الفوري لما يحدث على الاقتصاديات وعلى خلق الوظائف تأثيراً سلبياً، ولكن ذلك كان أمراً يصعب تفاديه.
- اتسمت ردود الأفعال الدولية بالتردد في بداية الأمر وذلك تحت وطأة مراعاة مصالحها في دول الربيع العربي، ولا تزال ردود الأفعال متذبذبة.
- سيكون للحركات التي هبت في الدول العربية هذا العام تأثيرات كبيرة في كافة أرجاء العالم، ويتضمن ذلك التأثير على القضية الفلسطينية.

ونتيجة لأعمال المائدة المستديرة، فإن الإعلان الختامي لمنتدى رودس 2011 احتوى على توصية بأنه يتعين على أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية البدء الفوري في الحوار بهدف التغيير السلمي دون أي تدخلات خارجية.
واتفق المشاركون في حلقة النقاش على أنه من الأفضل أن يشهد المنتدى العام القادم مائدة مستديرة أخرى لمتابعة المائدة المستديرة التي شهدها المنتدى في دورته هذا العام.

التوصيات

1. ينبغي على المجتمع الدولي أن يدعم التغيير السلمي في العالم العربي بما يتماشى مع الطموحات والآمال التي تم التعبير عنها في الربيع العربي.
2. ينبغي إيجاد حل للصراع السوري على وجه الخصوص من خلال الحوار والتفاوض بين الأطراف الداخلية في سوريا، بعيداً عن أي نفوذ أو تأثير خارجي.
3. ينبغي أن تقتصر المساعدات الأجنبية على دعم بناء المؤسسات والعمل على إعادة الإنتعاش الاقتصادي.
4. ينبغي تفادي التدخلات العسكرية الخارجية في المستقبل.
5. ينبغي على المؤسسات صاحبة المهام الخاصة لدعم وتعزيز الحوار، مثل المنتدى العالمي لحوار الحضارات ، أن تزيد من أنشطتها ومشاركتها الفعالة في مشكلات العالم العربي.

***

(8) زيارة معالى السيد / المدير العام لجمهورية جنوب أفريقيا للمشاركة فى الاجتماع الإقليمى الأفريقى الثانى عشر لمنظمة العمل الدولية الفترة11 – 14 / 10 / 2011 .

بناءً على الدعوة الموجهة لمعالى السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية من منظمة العمل الدولية شارك فى الاجتماع الإقليمى الأفريقى الثانى عشرلمنظمة العمل الدولية بجنوب أفريقيا ، وقد ألقى معاليه كلمة فى الجلسة الأولى ، حيث عبر عن سعادته للمشاركة فى هذا الاجتماع الإقليمي الهام الثانى عشر والذى ينعقد فى مرحلة دقيقة خاصة وانه يتناول قضايا فى مقدمتها الفقر والبطالة والسعى لتقييم مدى التقدم الذى أحرز فى تنفيذ برنامج العمل اللائق والحد من الفقر فى القارة الأفريقية للفترة 2001 - 2015 وكذلك التحديات وهو ما يعطى قوة دفع إضافية لتلك المهام الجليلة التى تقودها (منظمة العمل الدولية) آخذين بعين الاعتبار التطورات والتغييرات وجهود الإصلاح التى تشهدها أجزاء من أفريقيا والمنطقة العربية والتى دون شك أن الدافع والمحرك الأساسى لها هو البطالة والفقر وانعدام الأمل فى الحصول على فرص العمل اللائق.

كما عبر عن تقديره للسيد / خوان سومافيا المدير العام لمنظمة العمل الدولية على جهوده ومثابرته ودعمه للمكاتب الإقليمية لترسيخ العمل اللائق وتنفيذ برامجه قطريا وإقليميا .. بما فى ذلك البرامج الموجهة للقارة الإفريقية والمنطقة العربية وحرصه على تدعيم التعاون بين منظمتى العمل الدولية والعربية لتنمية التشغيل الذى أضحى يشكل بؤرة اهتمام الشعوب والمسئولين وصناع القرار.

وقد أشار فى كلمته إلى تقرير المدير العام بعنوان تمكين شعوب أفريقيا لتوفير العمل اللائق الذى تناول الموضوع بشكل موضوعى ودقيق ، وتناول التقدم المحرز والتحديات التى تواجه تحقيق الأهداف السبع عشر لبرامج العمل اللائق.

وأشار إلى جهود منظمتى العمل الدولية والعربية فى إطلاق إشارات التنبيه لأثار الأزمة العالمية وللمخاطر التى يمكن التعرض لها مستقبلا فى عالم يسوده عدم اليقين وعلامات انخفاض قيمة العمل ، وأطلقت المنظمة الدولية الميثاق العالمى لفرص العمل وأطلقت المنظمة العربية العقد العربى للتشغيل.

وتعاونت منظمتى العمل الدولية والعربية بإطلاق الأجندة العربية للتشغيل.. كل ذلك شكل خطوات استباقيه للتصدى لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية,

وأكد أنه آن الأوان ليتصدر التشغيل اهتمامات حكوماتنا وخططها خاصة تشغيل الشباب.

وشدد فى نهاية كلمته إلى أن تظافر الجهود وتعاون الجميع قطريا / إقليميا ودوليا سوف تحقق النقلة النوعية التى ننشدها لمكافحة الفقر والبطالة وتراجع وتآكل الطبقة الوسطى وتوفر عملا لائقا وكريما كما ذهب إليه تقرير المدير العام.

وعلى هامش أعمال الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثانى عشر لمنظمة العمل الدولية قام معالى السيد أحمد محمد لقمان بعقد عدة اجتماعات وذلك على النحو التالى :

1 - اجتماعات مع الوفود العربية.

تم عقد اجتماعات مع معالى الوزراء ورؤساء الوفود العربية الثلاثية المشاركة فى الاجتماع الإقليمي الأفريقى الثانى عشر بهدف التنسيق والتشاور حول الموضوعات التى تدخل ضمن اهتمامات المجموعة العربية والمطروحة على جدول أعمال الاجتماع .

2 - اجتماع مع معالى السيد الطيب لوح.

قام معالى السيد أحمد محمد لقمان – المدير العام لمنظمة العمل العربية بعقد اجتماع مع معالى السيد الطيب لوح – وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى بالجزائر بهدف تدارس الأوضاع الصعبة التى يمر بها المعهد العربى للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر من أجل التوافق بين الطرفين (المنظمة والحكومة الجزائرية) حول أفضل الطرق والحلول المناسبة لتطوير المعهد وبث روح جديدة فيه لتمكينه من الاستمرار فى تحقيق أهداف منظمة العمل العربية حيث تم الاتفاق على أن يقوم معالى السيد الطيب لوح بمزيد من الدراسة لأوضاع المعهد وتقديم مقترحات عملية تشكل إطاراً للبحث والتوافق بين الطرفين وذلك مع نهاية شهر أكتوبر / تشرين الأول 2011 أو قبل اجتماع مجلس إدارة المنظمة منتصف شهر نوفمبر القادم .

3 - اجتماعات مع منظمة العمل الدولية.

بهدف تعزيز وتدعيم التعاون القائم بين منظمتى العمل الدولية والعربية وتفعيل الأجندة العربية للتشغيل قام معالى السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية بعقد اجتماعات مع ممثلي منظمة العمل الدولية وهم :

- السيد/ تشارلز دان المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية فى أفريقيا (أديس أبابا)
- السيدة/ ندى الناشف مديرة المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للبلاد العربية (بيروت)
- السيد/ د. يوسف القريوتى مدير المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية لشمال أفريقيا (القاهرة)

حيث تم الاتفاق على أهمية التعاون بين المنظمتين للتعامل بايجابية مع التطورات الأخيرة لمحاصرة البطالة.

وتم الاتفاق على وجه الخصوص :

** تنظيم المنتدى العربى حول إدارة وتفتيش العمل بالتنسيق والتعاون المشترك بين منظمتى العمل الدولية والعربية ووزارة التشغيل والتكوين المهنى بالمملكة المغربية وذلك خلال شهر فبراير / شباط 2012 على أن يقوم السيد الدكتور يوسف القريوتى بإعداد مشروع لمحاور وبرنامج المنتدى وتزويد الأطراف المتعاونة بالمقترحات لإبداء الرأي وذلك خلال أسبوع.

** تنظيم ندوة قومية عربية حول اتفاقية العمل الدولية لعام 2011بشأن العمل اللائق للعمال المنزلين وذلك خلال شهر يناير 2012 بالتنسيق والتعاون المشترك بين منظمتى العمل الدولية والعربية ووزارة العمل فى لبنان أو فى الأردن على أن تقوم السيدة ندى الناشف بإعداد ورقة خلفية ومحاور للندوة، وتزويد منظمة العمل العربية بالمقترحات لإبداء الرأى.

***

(9) مشاركة معالى السيد / المدير العام فى افتتاح الندوة القومية حول " الأزمات الاقتصادية وأثرها على عمل المرأة " بيروت ، 18 – 20 / 10 / 2011 .

شارك معالى السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام فى حفل افتتاح الندوة القومية حول " الأزمات الاقتصادية وأثرها على عمل المرأة " التى عقدت باستضافة كريمة من الجمهورية اللبنانية ، حيث شارك فى حفل الافتتاح كل من معالى السيد / شربل نحاس وزير العمل بالجمهورية اللبنانية ، وسعادة الدكتورة / ودودة بدران المدير العام لمنظمة المرأة العربية ومعالى الدكتورة / نيرمين عثمان الأمينة العامة للجنة شئون عمل المرأة العربية وسعادة السيد / نعمة أفرام رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين .

وقد ألقى معاليه كلمة فى حفل الافتتاح اشار فيها إلى تقديره لعقد الندوة على أرض لبنان ضمن سلسلة متصلة من الأنشطة للمنظمة . كما اشار إلى أهمية تعزيز الديمقراطية فى الوطن العربى لتمكين الشعوب من المشاركة فى رسم آفاق المستقبل وصنع القرار وما أتت به من تعديل الانتخابات ومنح المرأة حق المشاركة على كافة المستويات البرلمانية والبلدية وتسلم المراكز القيادية وأخذ المرأة دوراً أكبر فى المنظمات النقابية المهنية والعمالية .

واستعرض السيد / المدير العام إنجازات المنظمة فى مجال حماية ورعاية المرأة، حيث قامت بتنفيذ مشروع محو الأمية القانونية للمرأة للتوعية بحقوق المرأة والدعوة لإنشاء صندوق لدعم تشغيل المرأة الريفية وطنياً وقومياً الذى تم إعداده من قبل المنظمة ووضع بتصرف الراغبين من المستثمرين وصناع القرار .

كما أكد سيادته على استمرار مساعى المنظمة من أجل تحقيقها التمكين الاقتصادى والاجتماعى للمرأة فهى فى قلب كل الجهود لتطوير التشريعات بحكم المساواة بين المرأة والرجل فى كافة الحقوق ، ويضاف إلى ذلك جهود خاصة بالمرأة لتتجاوز كل العقبات والمعوقات والتراكمات العائدة للعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية السلبية.

واغتنم معالى السيد / المدير العام هذه المناسبة ليهنئ المرأة بفوز المناضلة العربية توكل كرمان بجائزة نوبل للسلام وهو تكريم للمرأة اليمنية والعربية وللشباب العربى الذى يناضل من أجل مستقبل أفضل وأكثر إشراقاً ، كما هنأ المرأة المصرية والعربية بالنجاح الذى حققته الدكتورة / هند حنفى رئيسة جامعة الأسكندرية، حيث جاءت الجامعة ضمن تصنيف أفضل 500 جامعة فى العالم وهو الأمر الذى يؤكد على قدرة وكفاءة المرأة على القيادة وحسن إدارة الأمور .

***

(10) مشاركة معالى السيد / المدير العام فى افتتاح ندوة حول " معايير العمل الدولية ومساهمتها فى العمل اللائق والعدالة الاجتماعية والتنمية بجمهورية مصر العربية .

شارك السيد / المدير العام فى افتتاح ندوة حول (معايير العمل الدولية ومساهمتها فى العمل اللائق والعدالة الاجتماعية والتنمية) التى نظمتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وزارة القوى

العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية ، وذلك يومى 25 و 26 أكتوبر 2011 بفندق بيراميزا – الدقى ، وقد شارك فى حفل الافتتاح معالى الدكتور/ أحمد حسن البرعى وزير القوى العاملة والهجرة والسيد الدكتور / يوسف القريوتى – مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة .

وقد ألقى المدير العام كلمة وضح خلالها أهمية النشاط المعيارى العربى والدولى فى تحسين شروط وظروف العمل فى مختلف المجالات وأن الأوضاع الراهنة التى تعيشها منطقتنا العربية أوضحت أهمية التصديق على المعايير العربية والدولية لتحقيق العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية .

***

(11) <u>اجتماع معالى السيد / المدير العام مع السيدة / روبرتا جاتى بالبنك الدولى :</u>

فى إطار سلسلة من الاجتماعات التى تعقدها المنظمة مع البنك الدولى لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك وأفضل السبل لتفعيل التعاون مع البنك الدولى خاصة فيما يتعلق بقضايا التشغيل والحماية وأنظمة معلومات سوق العمل ، التقى معالى السيد / المدير العام بالسيدة / روبرتا جاتى مديرة قطاع الحماية الاجتماعية بالبنك الدولى بمقر مكتب العمل العربى يوم الأحد الموافق 2011/10/13 لمناقشة تفعيل أوجه التعاون بين الجانبين ، وقد أسفر الاجتماع عن عدداً من النتائج ومن أهمها الاتفاق على مشاركة رفيعة المستوى من جانب البنك الدولى فى الدورة (39) لمؤتمر العمل العربى القادم ببيروت للمشاركة فى المائدة المستديرة والتى ستناقش التغيرات فى العالم العربى ومن بين محاورها أحداث الربيع العربى من منظور عالمى ، بالإضافة إلى عرض نتائج مسودة تقرير البنك الدولى حول التشغيل فى جلسة خاصة على هامش أعمال المؤتمر / مع إعلان المنظمة والبنك الدولى عن مشروع مشترك حول تشغيل الشباب يقره المؤتمر ، ويتم تمويله من قبل الدول الأعضاء بالمنظمة . كما تم التأكيد على عقد نشاط مشترك بين الجانبين فى عام 2012 ، حيث تم الاقتراح أن يكون هذا النشاط هو " المنتدى العربى الثانى للتنمية والتشغيل" ، ويكون فرصة لإطلاق تقرير البنك الدولى حول التشغيل . كما أبدت السيدة / روبرتا جاتى استعدادها للمساهمة فى صياغة ورقة عمل مشتركة حول الحوار الاجتماعى كاستكمال لمشروع إعلان المبادئ حول الحوار الاجتماعى الذى تعده المنظمة والذى سيعرض على مؤتمر العمل العربى القادم ، وذلك لرغبة البنك فى البحث فى كيفية تحسين الحوار الاجتماعى فى المنطقة بهدف تحسين سياسات التشغيل .

كما أعربت السيدة / روبرتا عن اهتمامهم بأنظمة معلومات سوق العمل ، وقد أفادت بأن السيد/ غسان الخوجه سوف يقوم بالتنسيق مع المنظمة فى مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق

العمل . كما ستزود المنظمة بالخبراء المختصين بالبنك الدولى بقضايا النوع الاجتماعى والتمكين الاقتصادى للمرأة .

***

(12) مشاركة معالى السيد / المدير العام فى إجتماعات الدورة (312) لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، جنيف 3 – 18 نوفمبر / تشرين الثانى 2011 :

بمناسبة اختتام اجتماعات الدورة (312) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولى والتى تم عقدها فى مقر منظمة العمل الدولية بجنيف خلال الفترة من 3 إلى 18 نوفمبر / تشرين الثانى 2011 ، وفق الترتيبات الجديدة لسير أعمال مجلس الإدارة حيث تم توزيع الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال إلى أقسام وأجزاء منبثقة عنها (انظر جدول الأعمال) ومنها القسم المؤسسي .

وقد تميزت هذه الدورة بالنسبة للمجموعة العربية بما يلي :

- مساهمة ايجابية من الوفود العربية فى مناقشة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة وبوجه خاصة الموضوعات التى تدخل ضمن اهتمامات ومصالح المنطقة العربية.
- قيام معالى المدير العام لمنظمة العمل العربية بعقد اجتماعات تنسيقيه وتشاوريه حول اهتمامات المجموعة العربية مع معالى وزراء العمل العرب وسعادة السفراء العرب المعتمدين بجنيف وبعض الأعضاء المشاركين فى أعمال هذه الدورة وكذلك مع ممثلى منظمة العمل الدولية لتعزيز التعاون القائم بين المنظمتين.
- مشاركة مكثفة من الوفود العربية فى الاجتماع التنسيقي للأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولى (جنيف 2011/11/14) بشأن توحيد المواقف العربية حول الموضوعات التى تدخل ضمن أولويات واهتمامات المجموعة العربية.
- عرض موضوع البند 16 من جدول أعمال هذه الدورة والمتعلق بالشكوى المقدمة ضد مملكة البحرين لعدم احترامها الاتفاقية رقم (111) بشأن التمييز فى الاستخدام والمهنة ، على الاجتماع التنسيقي للأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولى.

1) كانت هيئة مكتب مجلس الإدارة على النحو التالي :

- السيد / جريج فينيس (Greg Vines) (استراليا) رئيسا
- السيد / (Daniel Funes de Rioja) (الأرجنتين) نائب الرئيس عن أصحاب العمل
- السيد / لوك كورتيك (luc cortebeeck) (بلجيكا) نائب الرئيس عن العمال

2) مكتب فريق الحكومات :

- سعاد السيد/ عبد الرحمن ضرار (Abd elrahman Dhirar) (السودان) رئيسا
- سعادة السيدة/ مريا نزاريه فرانى (maria Nazareh Farani) (البرازيل) نائبة الرئيس

وكانت مشاركة المجموعة العربية على النحو التالى :

1 -الأعضاء الحكوميون :

الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية اللبنانية وجمهورية السودان.

2 -الأعضاء ممثلى أصحاب العمل :

السيد/ خليفة خميس مطر (الإمارات) ، السيد/ سمير علام (مصر) ، السيد/ عثمان الريس (البحرين) ، السيد/ ميقاتلى المحفوظ (الجزائر) .

3 -الأعضاء ممثلى العمال :

السيد/ عبد الله محمد حسين (البحرين) ، السيدة/ حاجة قدوس (الجزائر) .

4 -وفد منظمة العمل العربية :

معالى السيد/ أحمد محمد لقمان ، السيد/ رضا قيسومه ، السيدة/ زهيرة قصبوى.

وحضر اجتماعات هذه الدورة عدد من وزراء العمل العرب أعضاء فى المجلس وهم معالى الدكتور / أحمد حسن البرعى (مصر) ومعالى السيد الطيب لوح (الجزائر) ومعالى السيد/ شربل نحاس (لبنان) ، إضافة إلى عدد من الوزراء والسفراء العرب وممثلى حكومات بعض الدول العربية (بصفة مراقب) نذكر منهم البحرين ، فلسطين ، المغرب ، السعودية ، الكويت وغيرهم.

**** وتضمن جدول أعمال الدورة (312) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولى البنود التالية :**

1 - اعتماد محاضر اجتماعات الدورة (311) لمجلس الإدارة

2 - جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي :

-جدول أعمال الدورة (102) للمؤتمر لعام 2013 .

-مقترحات بشأن جدول أعمال الدورة (103) للمؤتمر لعام 2014 .

3 - موضوعات ذات الصلة بأعمال الدورة (100) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2011.

-متابعة اعتماد القرار المتعلق بالإجراءات الهادفة لجعل العمل اللائق حقيقة بالنسبة للعاملات والعمال المنزليين في العالم .

4 - تعديلات القواعد المطبقة في مجلس الإدارة .

5 - تقرير واستنتاجات الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر .

6 - مستجدات بشأن تطبيق حكومة ميانمار للاتفاقية رقم (29) لعام 1930 بشأن العمل الجبري .

7 - شكوى بموجب المادة (26) من دستور منظمة العمل الدولية ضد حكومة ميانمار لعدم احترامها الاتفاقية رقم (87) بشأن الحرية النقابية وحماية الحق النقابي مقدمة من قبل وفود شاركت في الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2010 .

8 - الموقف من المهمة التي قامت بها اللجنة الثلاثية رفيعة المستوى إلى فنيزويلا .

9 - تقارير لجنة الحريات النقابية .

10 -المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية

11 -تقرير الدورة (73) لمجلس المركز الدولي للتدريب – تورينو .

12 -التقدم في وضع موضع التنفيذ القرار المتعلق بالمساواة بين النساء والرجال في صميم العمل اللائق والذي اعتمد في الدورة (98) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2009.

13 -تقرير فريق العمل بشأن تسيير مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي .

14 -تقرير فريق العمل بشأن البعد الاجتماعي للعولمة .

15 -تقرير المدير العام .

16 -تقارير مكتب مجلس الإدارة .

-شكوى بموجب المادة (26) من دستور منظمة العمل الدولية ضد حكومة البحرين لعدم احترام الاتفاقية رقم (111) لعام 1958 بشأن التمييز (العمل والمهنة) مقدمة من قبل وفود شاركت في الدورة (100) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2011.

-مسائل أخرى .

17 -تشكيل وجدول أعمال الأجهزة الدائمة والاجتماعات .

***

(13) <u>مشاركة معالي السيد / المدير العام في الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ (اليابان ، كيوتو 4 – 7 ديسمبر / كانون الأول) 2011 :</u>

تلبية للدعوة الموجهة لمنظمة العمل العربية من منظمة العمل الدولية للمشاركة في أعمال الاجتماع الخامس عشر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ، والذي عقد في مدينة كيوتو في اليابان خلال الفترة من (4) إلى (7) ديسمبر / كانون الأول 2011 شارك وفد المنظمة برئاسة معالي السيد / المدير العام لمكتب العمل العربي في أعمال هذا الاجتماع والذي يعقد مرة كل خمس سنوات والخاص بإقليم آسيا ويحضره ممثلوا أطراف الإنتاج الثلاثة من خمسين دولة آسيوية منها (12) دولة عربية عن منطقة غربي آسيا ، والذي شمل جدول أعماله على :

■ ***الجلسة الافتتاحية :***

- خطاب رئيس الاجتماع الإقليمي / وزيرة الصحة والعمل في اليابان .
- خطاب رئيس مجلس إدارة منظمة العمل الدولية .
- خطاب المدير العام لمنظمة العمل الدولية / السيد / خوان سومافيا .

- كلمة معالي رئيس الوزراء الياباني Yoshihiko Noda.
- إقامة حفل شاي خاصة بضيوف الشرف حضره رئيس الوزراء الياباني ونائب رئيس وزراء جمهورية تيمور ومدير عام منظمة العمل العربية ومدير عام منظمة العمل الدولية وساده أحاديث ودية حول آفاق العمل في ضوء الأوضاع الاقتصادية العالمية .

وفي الجلسة الأولى التي تلت حفل الافتتاح تحدث ضيوف الشرف المدعون لمخاطبة المؤتمر وهما :

- معالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية .
- معالي السيد JOSE Luis Guterres نائب رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديموقراطية ألقي كلمة رئيس الوزراء .

ثم عقد منتدى القادة بشأن عمالة الشباب تلي ذلك حفل استقبال أقامه مدير عام منظمة العمل الدولية على شرف المشاركين في الاجتماع الإقليمي من وزراء عمل ومنظمات أصحاب أعمال ومنظمات عمال يمثلون (50) دولة آسيوية .

وفي اليوم الثاني بدأ الاجتماع بمناقشة تقرير المدير العام حول " بناء مستقبل مستدام بالترافق مع العمل اللائق ، شمل مجالات الاقتصاد الكلي والعمالة والحماية الاجتماعية والحقوق في العمل والحوار الاجتماعي " وتمت المناقشة التي استمرت ثلاثة أيام من خلال :

- كلمات رؤساء الوفود .
- عقد موائد مستديرة تميزت في هذا الاجتماع بمشاركة ممثلين عن الشباب عمالاً وأصحاب أعمال .

وكان لمشاركة معالي السيد / المدير العام لمنظمة العمل العربية دور مميز بصفته ضيف شرف ودعوته لحفل الشاي التكريمي الخاص ، وتعدد الاجتماعات والقاءات التي قام بها مع رؤساء الوفود العربية وعدد من رؤساء الوفود الآسيوية الصديقة ..

ثانيا
محور الحماية الاجتماعية

(1) مجال معايير وتشريعات العمل :

(1) اسم النشاط ونوعه : اجتماع خبراء لإعداد إعلان مبادئ بشان الحوار الاجتماعي العربي (تونس – مصر – الأردن)

رقم النشاط بالخطة : ح . إ /4/ 2011

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : القاهرة (27 - 29 سبتمبر 2011)

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : جميع اطراف الانتاج الثلاثة

الجهات المشاركة : (تونس – مصر – الأردن)

التوصيات :

أوصى الخبراء بتعميم الإعلان على أطراف الإنتاج الثلاثة تمهيدا لعرضه على المؤتمر في دورته القادمة

نص مشروع إعلان مبادئ بشأن الحوار الاجتماعي في البلدان العربية

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته التاسعة والثلاثين (أبريل/ نيسان 2012) ،

إذ يؤكد الالتزام بالميثاق العربى للعمل ودستور منظمة العمل العربية.

وإذ يستلهم من القيم الراسخة في الدعوة للتشاور والحوار **" وأمرهم شورى بينهم" ، " وشاورهم في الأمر " " شاورهم تكسب عقولهم " " ما خاب من استشار".**

وإذ يسترشد بأحكام الاتفاقيات والمواثيق العربية ذات الصلة ، وعلى وجه الخصوص :

- اتفاقيات العمل العربية من (1) إلى (19) وخاصة الاتفاقية العربية رقم (8) لعام 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية ، والاتفاقية العربية رقم (11) لعام 1979 بشأن المفاوضة الجماعية .
- الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية الصادرة عن مؤتمر العمل العربى الدورة السادسة والعشرون (القاهرة ، مارس/ آذار 1999) .
- الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل الصادرة عن مؤتمر العمل العربى – الدورة الثلاثون (تونس ، فبراير/ شباط 2003) .
- الإستراتيجية العربية للتدريب والتأهيل المهني (المنامة ، مارس / آذار 2010).
- إعلان مبادئ بشأن تيسير تنقل الأيدى العاملة العربية الصادرة عن مؤتمر العمل العربى – الدورة الثانية والثلاثون (الجزائر ، فبراير/ شباط 2005).
- إعلان الدوحة بشأن التنمية والتشغيل (الدوحة ، نوفمبر / تشرين ثاني 2008).
- الأجندة العربية للتشغيل (بيروت ، أكتوبر / تشرين أول 2009) .

وإذ يذكر بأحكام الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة ، وعلى وجه الخصوص :

- الاتفاقية الدولية رقم (87) لعام 1948 بشأن حق التنظيم النقابى .
- الاتفاقية الدولية رقم (98) لعام 1949 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية .

- الاتفاقية الدولية رقم (144) لعام 1974 بشأن المشاورات الثلاثية .
- الإعلان العالمي بشأن الحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية 1998.
- المعاهدة الدولية بشأن الحوار الاجتماعى والمشاركة ثلاثية الأطراف 2002 .
- الإعلان بشان العدل الاجتماعى من أجل عولمة عادلة 2008 .
- الميثاق العالمى للوظائف 2009 .

وإذ يؤكد على ضرورة وأهمية التشاور الثلاثى بين الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال والتعاون فى توفير مناخ العمل المحفز للاستثمارات فى منشآت ومشاريع العمل الدائم وإيجاد علاقات العمل الجيدة وتوفير الحياة الكريمة للعمال العرب ومواجهة تحدى البطالة والتخفيف من حدة الفقر .

واقتناعا بأن النهوض بمفهوم الحوار الاجتماعى من شأنه أن يحقق التكامل بين عنصرى العمل ورأس المال والتوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وزيادة القدرة على مواجهة التحديات والأزمات الاقتصادية .

واعترافا بأنه مع توا فر الحوار الاجتماعي ينمو العدل وتتعزز الحريات . وبانتفائه يطغي الظلم ويسود القهر وتنعدم عوامل الخلق والإبداع والابتكار .

وإدراكاًمن منظمة العمل العربية وبحكم اختصاصها بأهمية العمل من أجل تحقيق التشغيل الكامل ورفع مستويات المعيشة وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي وتوفير الحماية الاجتماعية ومواجهة تحدي البطالة وتعزيز مقومات السلم الاجتماعي في الدول العربية .

وسعياً لتحقيق التشغيل الكامل والمنتج وتوفير العمل اللائق وتضمين كل ذلك في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وتأكيد احترام الديمقراطية ودور منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها منظمات العمال وأصحاب الأعمال في المشاركة في رسم هذه السياسات .

وتأكيداً لأهمية تكامل الأهداف المحددة في دستور منظمة العمل العربية والميثاق العربي للعمل والإستراتيجية العربية للتنمية والتشغيل والإستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية والإستراتيجية العربية للتدريب والتأهيل المهني ، والإستراتيجية العربية للحد من عمالة الأطفال والإعلان العربي لمبادئ تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية وإعلان الدوحة بشأن التنمية والتشغيل.

والتزاماً بالحوار الاجتماعي وممارسة التشاور والتفاوض والتوافق في إطار من الهيكلية الثلاثية بين الحكومات والمنظمات الممثلة لأصحاب الأعمال واتحادات نقابات العمال على كافة المستويات المؤسسية والقطاعية والجهوية والوطنية على المستويين الأفقي والرأسي ضماناً للتطبيق السليم لمعايير وتشريعات العمل وتعزيز نسيج الوحدة للمجتمعات العربية .

وإيماناً بأن على منظمة العمل العربية والدول الأعضاء فيها حشد كافة وسائل العمل المتاحة وطنياً وعربياً لتطبيق هذه المبادئ بالطرق الأكثر فعالية وكفاءة وتعزيز هذا الإعلان .

يقرر الموافقة على المبادئ التالية :

أولاً : اعتماد الحوار الاجتماعي وسيلة وأداه فعالة لحل المشكلات وتعزيز التماسك الاجتماعي ، وأن يشمل الحوار الاجتماعي جميع أنواع المشاورات والتفاوض والاتفاقيات وتبادل المعلومات حول القضايا ذات المصالح المشتركة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

ثانياً : مأسسة الحوار الاجتماعي والتشاور وتضمين ذلك في التشريعات الوطنية في إطار من التوافق والمواءمة مع آليات الحوار والتفاوض التي نصت عليها معايير العمل العربية والدولية .

ثالثاً : <u>يهدف الحوار الاجتماعي إلى :</u>

- دعم الحقوق الأساسية للعمال والإقرار بالحقوق والحريات النقابية وتعزيزها وإلغاء كافة أشكال التمييز والتهميش في العمل .
- إيجاد المناخ الملائم لعلاقات العمل الجيدة التي تعزز دور التشاور والحوار الاجتماعي والتفاوض وتحفز على الاستثمار .
- توطيد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة الأزمات والتحديات التي تواجهها .
- تحسين شروط وظروف العمل وتوفير الحماية الاجتماعية وتحقيق التشغيل الكامل.
- السعي إلى التأسيس للعدالة الاجتماعية والمساواة وصيانة السلم الاجتماعي .

رابعاً : تشكيل مجالس ولجان الحوار الاجتماعي على أسس متوازنة ومتساوية مع احترام حق كل طرف في اختيار ممثليه باستقلال كامل بعيداً عن أي شكل من أشكال التدخل أو الضغوط .

خامساً : تحدد التشريعات الوطنية مهام واختصاصات مجالس ولجان الحوار الاجتماعي على أن يشمل :

- تطوير تشريعات العمل والضمان الاجتماعي والنظم واللوائح المنفذة لها .
- تنمية الحقوق والحريات النقابية وتطويرها وصيانتها واحترامها والحفاظ عليها .
- النهوض بالتشاور والمفاوضة الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات العمل الجماعية .
- تحسين الأجور وربطها بمستوى المعيشة وتحقيق العيش الكريم للإنسان العامل وضمان استقرار منشأة العمل وإنتاجية أفضل للعامل .
- تقديم المقترحات بشأن سياسات الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازن بينهما ، وسياسات التشغيل وإبداء الرأي في جميع القضايا المتعلقة بهذه السياسات .
- البت في النزاعات الجماعية وإبرام اتفاقيات العمل بشأنها وفقاً للاختصاص .
- تقديم المقترحات بشأن التصديق على اتفاقيات عمل عربية ودولية غير مصادق عليها من الدولة .

سادساً : إنشاء المجالس الاقتصادية والاجتماعية وتطوير وتفعيل دور القائم منها لتعزيز وتنمية الوظيفة الاستشارية وصولاً إلى ميثاق اجتماعي متكامل يحقق العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي .

سابعاً : تعزيز الحوار الاجتماعي الثنائي بين العمال وأصحاب الأعمال على مستوى / المنشأة / القطاع / الوطني في القطاع الخاص ، وبين الحكومة والعمال في القطاع العام واعتماد الحوار الثلاثي في القضايا الكبرى والقضايا التي يخفق الحوار الثنائي في إيجاد الحلول والاتفاق حولها .

ثامناً : استكمال وتعزيز الإطار القانوني المنظم للعلاقات المهنية وضمان حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية وتنظيم ممارسة حق الإضراب .

تاسعاً : تهيئة المناخ المناسب لإنجاح الحوار الاجتماعي والذي يعتبر من أهم مقوماته توفر المناخ الديمقراطي الذي تحترم فيه الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحريات العامة والنقابية.

عاشراً : يجب أن يراعي الحوار الاجتماعي التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال خاصة:

- المنافسة الشديدة الناتجة عن العولمة وحرية التجارة الدولية .
- التكيف مع الأزمات الاقتصادية .
- توفير مقومات المناعة للمؤسسات الاقتصادية وإيجاد الآليات اللازمة لتطويرها .
- التفاعل مع المستجدات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية والدولية .

حادي عشر : يجب أن يراعي الحوار الاجتماعي تعزيز دور نقابات العمال وخاصة :

- ضمان حرية واستقلالية التنظيم النقابي .
- احترام الحقوق الأساسية في العمل .
- محاربة كل أشكال الاستغلال الاقتصادي أو التمييز في العمل .
- ضمان الآليات الكفيلة بتمكين المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً .
- توفير الحماية الاجتماعية ومقومات الوصول للعدالة الاجتماعية .
- تحسين شروط وظروف العمل والنهوض بالمفاوضة الجماعية .

ثاني عشر : لمجالس ولجان الحوار الاجتماعي ثلاثية التمثيل فتح الحوار مع مجموعات أخرى لشمول قضايا معينة خارج إطار قضايا العمل مثل حماية البيئة والمساعدات الاجتماعية .

ثالث عشر : لمجالس ولجان الحوار الاجتماعي فتح الحوار مع المستويات الأعلى من المستوى الوطني لتشمل التجمعات الإقليمية والاتحادات العالمية .

رابع عشر : الحوار الاجتماعي أداة للحوكمة الرشيدة لسوق العمل والاقتصاد الوطني ، والتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحسن الإدارة للأزمات الناتجة عنها مما يضمن مصالح أطراف الإنتاج ..

خامس عشر : على الحوار الاجتماعي اعتماد وقياس التقدم من خلال البيانات والإحصاءات والمعلومات لتحديد مدى الالتزام بمعايير وقوانين العمل ونوعية علاقات العمل وتنظيم سوق العمل والتنمية المتوازنة في بعديها الاقتصادي والاجتماعي ، ويشمل ذلك :

- توفير فرص العمل .
- التعليم .
- التدريب المهني .
- تحقيق شروط الصحة والسلامة المهنية .
- الحق في التعبير والاعتراف بالأخر .
- الاتفاقيات الجماعية وما تحققه من عدالة الأجور .
- المشاركة في صنع القرار .
- تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة والقضاء على كافة أشكال التمييز في العمل.
- التصديق على الاتفاقيات العربية والدولية ومدى الالتزام بها .

سادس عشر : التركيز على دور الحوار الاجتماعي في دعم وتعزيز مؤسساته، والاهتمام بالقطاع غير المنظم الذي تتزايد العمالة فيه ، والمناطق الحرة ، والشركات متعددة الجنسية ، لتحقيق شروط وظروف العمل اللائق والملائم . والتركيز على الإنتاج وتحسينه كماً وكيفاً .

سابع عشر : حفز التوجه للعمل في مشاريع تشغيل الشباب والصناعات الصغرى ومتناهية الصغر ، والأعمال المنزلية ، والعمل في الريف ، من خلال الإعفاءات الضريبية والشمول بالحماية الاجتماعية وتشجيع العمل التعاوني .

ثامن عشر : تبني الحوار الاجتماعي لسياسات تحترم أولوية حق المواطن في فرص العمل وحق تنقل الأيدي العاملة العربية بين دول الوطن العربي ومنحها الأولوية بعد العامل الوطني .

تاسع عشر : تعزيز دور معايير العمل العربية والدولية التي تحقق تنمية وصيانة الحقوق الأساسية في العمل ، وتدعم انتعاش النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل أمام الشباب وتدريبهم وتأهيلهم مهنياً لإكسابهم المهارات التي تحتاجها أسواق العمل وتمكنهم من تكافؤ الفرص .

عشرون : منظمة العمل العربية هي إطار للحوار الاجتماعي العربي ، تعمل على النهوض به من خلال معايير العمل وتأكيد مبدأ الثلاثية في كافة أنشطتها وهياكلها وتقديم الدعم الفني لمؤسسات الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني في الدول العربية .

الحادي والعشرون : تقوم منظمة العمل العربية بتقديم الدعم اللازم والمساعدة الفنية المطلوبة للترويج لهذا الإعلان فى الدول الأعضاء وكافة الهيئات والجهات ذات الصلة في الوطن العربي ونشر ثقافة الحوار عن طريق وسائل الإعلام وبالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الوطنية للتربية والتعليم والتدريب المهني ومنظمات المجتمع المدني .

الثاني والعشرون : يقوم مكتب العمل العربي بمتابعة هذا الإعلان وتقديم تقرير كل سنتين إلى مؤتمر العمل العربي بالتقدم المحرز لتفعيل المبادئ الواردة فيه في ضوء التقارير التى يتلقاها من الدول الأعضاء .

(2) مجال التعاونيات :

(1) اسم النشاط ونوعه : الندوة القومية حول دور التعاونيات في دعم الاقتصاد والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية

رقم النشاط بالخطة :ح .ا /2011/21

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ :بيروت – لبنان 25-2011/11/27

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : 76من أطراف الإنتاج الثلاثة بالإضافة إلي الاتحاد التعاوني العربي والاتحاد الدولي للعمال العرب .

الجهات المشاركة :

- وزارات العمل في الدول العربية
- منظمات أصحاب الأعمال في العربية
- منظمات العمال في الدول العربية
- جامعة الدول العربية
- الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .
- الاتحاد التعاوني العربي .

طبيعة مشاركة المنظمة الإعداد والمشاركة

- **أهداف النشاط** : تعزيز دور القطاع التعاوني كأحد الروافد الاقتصادية والاجتماعية الهامة.
- دراسة التدابير الواجب اتخاذها لتفعيل دور التعاونيات في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة والمساهمة في حلها.
- الوقوف على دور منظمة العمل العربية في دعم وتطوير التعاونيات في ظل المتغيرات الاقتصادية.
- مناقشة الخطط التعاونية لملائمة النظم التعاونية مع المتغيرات الاقتصادية والعمل على توحيدها و إيجاد القانون العربي الموحد للتعاون .
- تقوية ودعم الاتحادات القطرية ودفعها لتكوين هياكل تعاونية وتشكيل إتحادات وطنية.
- التعرف على التجارب الناجحة للإتحادات التعاونية في تنمية اقتصادياتها الوطنية.

المحاور وموضوعات النقاش :

- الدور التنموي للتعاونيات في ظل المتغيرات الاقتصادية.
- دور الإتحادات التعاونية في مواجهة المنافسة التجارية العالمية لدعم الاقتصاد الوطني.
- واقع الحركة التعاونية العربية / أنواعها وحجم العضوية فيها واتحاداتها وآفاق تطويرها.

- تحديث التشريعات التعاونية وتطويرها نحو تشريع تعاوني موحد في الدول العربية .
- دور منظمة العمل العربية في دعم وتعزيز دور الحركة التعاونية العربية.
- اثر الحماية الاجتماعية في تعزيز دور النظام التعاوني.
- تجارب قطرية رائدة في تنمية و دعم الاقتصاد الوطني.

الخبراء وأوراق العمل :

- الدكتور / **محمود منصور ورقة عمل بعنوان "الدور التنموي للتعاونيات في ظل المتغيرات ألاقتصادية**
- الأستاذ / **خليل أبو خرمه** مدير إدارة الحماية الاجتماعية والمستشار القانوني بمنظمة العمل العربية ورقة عمل بعنوان" **دور منظمة العمل العربية في دعم وتعزيز الحركة التعاونية العربية**
- الدكتور/ **احمد عبد الظاهر** رئيس الاتحاد التعاوني العربي ورقة عمل بعنوان **" واقع الحركة التعاونية العربية / أنواعها وحجم العضوية فيها واتحاداتها وآفاق تطويرها**
- الدكتور/ **سامي نجيب** الخبير الاكتواري العربي في التأمينات الاجتماعية ورقة عمل بعنوان **" تحديث التشريعات التعاونية وتطويرها نحو تشريع تعاوني موحد في الدول العربية**
- الدكتور/ **. خالد ياسين** ورقة عمل بعنوان" **اثر الحماية الاجتماعية في تعزيز دور النظام التعاوني"**
- الدكتور **احمد عبد الظاهر دور الاتحادات التعاونية في مواجهة المنافسة التجارية العالمية لدعم الاقتصاد الوطني"** وترأس هذه الجلسة

التوصيات :

دعوة الدول العربية إلى :

1 - توجيه المزيد من الاهتمام بالنظام التعاوني بكافة أنواعه وفروعه لتمكينه من أداء رسالته الهامة في دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والمساهمة في مواجهة تحدي البطالة والتخفيف من حدة الفقر.

2 - تعزيز دور التعاونيات باعتبارها أحد آليات دعم إقبال الشباب على العمل في الصناعات الصغرى ومتناهية الصغر ومشاريع تشغيل الشباب وحتى تشكل التعاونيات عامل جذب للعمل في المهن الحرة والصناعات اليدوية والتقليدية.

3 - تطوير وتحديث التشريعات التعاونية لتمكن التعاونيات من مواكبة التطورات والتكيف مع المتغيرات وتعزيز مبادئ التعاونيات من سياسات الباب المفتوح والديمقراطية والمساهمة الإيجابية والفعالة في تحقيق أهداف التعاونيات.

4 - زيادة تسهيلات الاقتراض للتعاونيات ،ومنحها الإعفاءات للآليات والمواد التي يستخدمها الأعضاء في إنتاجهم ومساعدتهم في عمليات التسويق وإقامة معارض لبيع منتجاتها.

5 - توفير الحماية التأمينية والاجتماعية للعاملين في القطاع التعاوني في كافة الأنشطة الاقتصادية مع التركيز على القطاع الزراعي الذي يشغل قطاع واسع من العمال خاصة في الريف العربي.

6 - توفير مقومات المناعة للمؤسسات التعاونية وإيجاد الآليات الأزمة لتطويرها لتمكينها من التكيف مع الأزمات الاقتصادية ومتطلبات المنافسة الشديدة الناتجة عن العولمة وحرية التجارة الدولية.

7 - تحفيز وتعزيز الحركة التعاونية ومراجعة أوضاعها التنظيمية لجعلها أكثر ديمقراطية وقدرة على الاستمرار ودفع دماء جديدة في شرايينها وتفعيل دورها في التنمية الشاملة.

8 - توفير بنك معلومات عن التعاونيات والأنشطة التعاونية، وإيجاد نظام لتدقيق المعلومات وتجديد البيانات بشكل منتظم.

9 - نشر الثقافة التعاونية من خلال جهد تعليمي وإعلامي بالمشاركة والتنسيق مع التنظيمات التعاونية لكسب المزيد من الأعضاء وتنمية السلوك والفكر التعاوني لدى الأفراد.

10 - دعوة كل من منظمة العمل العربية والإتحاد التعاوني العربي للعمل على عقد مؤتمر عربي للتعاونيات يشكل وقفة مراجعة لإنجازات والتحديات التي واجهت الحركة التعاونية العربية ، وإستشراف لآفاق المستقبل وسبل النجاح للمرحلة القادمة.

***

(2) إسم النشاط : المشاركة فى اجتماعات مجلس ادرة الاتحاد التعاوني العربي والندوة العربية حول " التعاونيات واقتصاد السوق الاجتماعي "

مكان وتاريخ التنفيذ : القاهرة 8-2011/12/10

الجهة المعنية بالتنفيذ : الاتحاد التعاوني العربي

الجهات المشاركة : الاتحادات التعاونية بالدول العربية

طبيعة مشاركة المنظمة : المشاركة والنقاش

أهم المحاور وموضوعات النقاش :

1) المدخل التعاوني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية
2) اقتصاد السوق الاجتماعي – مخل نظري

(3) مجـــــال المعاقين :

(1) اسم النشاط ونوعه : ندوة قومية حول " وقفة تقيم ومراجعة لما تحقق في العقد العربي للمعاقين " .

رقم النشاط بالخطة : ح . إ /20/ 2011"

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : بيروت (24 - 26 يوليو 2011)

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين :

45 مشاركا من 9 دول عربية يمثلون إطراف الإنتاج الثلاث في كل من (الأردن، سوريا ، السعودية ، السودان ، فلسطين، العراق، لبنان، مصر ، اليمن)

الجهات المشاركة :

ممثلين من اطراف الانتاج الثلاثة ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، اتحاد غرف التجارة والصناعة بالدول العربية ، المنظمة العربية للمعوقين .

أهداف النشاط :

(1) مراجعة مضمون العقد العربي للاشخاص ذوي الاعاقة ومدى مواءمته مع الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة .

(2) الوقوف على ما تم تحقيقه من أهداف ومحاور العقد العربي للمعاقين .

(3) دراسة مدى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العمل العربي المشترك لخدمة قضايا الاشخاص ذوي الاعاقة وكيفية تفعيل ذلك .

(4) دراسة محور التاهيل والعمل للاشخاص ذوي الاعاقة في العقد العربي للمعاقين والتعرف على جهود الدول في تحقيق هذا الهدف .

(5) التعرف على دور منظمة العمل العربية في تطوير الاهتمام بالاشخاص ذوي الاعاقة .

(6) الوقوف على دور المنظمة العربية للمعوقين في الترويج للاتفاقيات العربية والدولية للاشخاص ذوي الاعاقة وتفعيل دور الهيئات المعنية بتأهيل الاشخاص ذوي الاعاقة في الدول العربية .

المحاور وموضوعات النقاش :

1) مضمون العقد العربي للاشخاص ذوي الاعاقة ومدى مواءمته مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة .

2) مدى التزام الدول العربية بتنفيذ كل من العقد العربي للمعوقين والاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة .

3) التأهيل والعمل في العقد العربي للمعوقين .

4) دور منظمة العمل العربية في تطوير الاهتمام بالاشخاص ذوي الاعاقة خاصة في مجال العمل .

5) المنظمة العربية للمعوقين ودورها في الترويج للاتفاقيات العربية والدولية للاشخاص ذوي الاعاقة وتفعيل دور الهيئات المعنية بتأهيل الاشخاص ذوي الاعاقة في الدول العربية .

6) دور الحكومات وتنظيمات العمال وأصحاب الاعمال في الالتزام بمعايير العمل الخاصة بالاشخاص ذوي الاعاقة . " ندوة "

الخبراء وأوراق العمل :

- **د. مهند العزه** قدم ورقة عمل حول مراجعة لمضمون العقد العربي للاشخاص ذوي ومدى ملائمته مع الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة
- **د. نواف كبارة قدم ورقة عمل حول** مدى التزام الدول العربية بتنفيذ كل من العقد العربي للاشخاص ذوي الاعاقة والاتفاقية الدولية
- **د. محمد ناصر حميد** النائب الاول لرئيس المنظمة العربية للمعوقين قدم ورقة عمل حول التأهيل والعمل في العقد العربي للاشخاص ذوي الاعاقة .
- **الاستاذة جهدة ابوخليل** المديرة العامة للمنظمة العربية للمعوقين قدمت ورقة عمل حول وضع الاعاقة في الدول العربية ودور المنظمة العربية للمعوقين في تحقيق التنسيق لخدمة اهداف العقد العربي للمعوقين والاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة .
- **الأستاذ / خليل أبو خرمة** مدير ادارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل بمنظمة العمل العربية ورقة عمل حول معايير العمل العربية التي تناولت قضية الاعاقة ودور المنظمة في التطوير التشريعي للتشريعات الوطنية العربية التي تتعامل مع قضية الاعاقة
- **الأستاذة / رانيا فاروق** رئيس وحدة المرأة والفئات الخاصة بمنظمة العمل العربية قامت بعرض لدور المنظمة في معالجة مشكلة الاعاقة والانشطة التي قامت بها في سبيل ذلك تشريعيا أو اعلاميا أو توعويا.

التوصيات :

1) توحيد المصطلح المستعمل في التعبير عن ذوي الإعاقة ومفهوم التعرف عليهم والاتفاق على اعتماد المصطلح الوارد في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهو (الأشخاص ذوو الإعاقة) .

2) دعوة الدول العربية للتصديق على الاتفاقية العربية رقم (17) لعام 1993 م بشأن عمل الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ بنودها على أرض الواقع.

3) إجراء البحوث والدراسات التي تستهدف تقويم التشريعات العربية في مجال حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل والاستعانة في ذلك بما نصت عليه اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا المجال.
4) العمل على وضع اطار عمل تشاركي فعال لتطبيق ورصد اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة .
5) دعم وحدة الرصد الاقليمية العربية لتكون مرصداً عربياً لمتابعة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة في العالم العربي، الغاية منها العمل مع الدوائر الحكومية المختصة على تشكيل استراتيجية وطنية لتنفيذ أحكام الاتفاقية الدولية والعقد العربي للمعوقين.
6) دعوة جامعة الدول العربية لاصدار تقرير سنوي حول مدى التزام الدول العربية بتطبيق كل من العقد العربي للأشخاص ذوي الاعاقة والاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة .
7) مناشدة الحكومة اللبنانية الاهتمام بالاشخاص ذوي الاعاقة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ومعاملتهم اسوة باخوانهم اللبنانيين من ذوي الاعاقة .
8) الأهتمام بالناحية التشريعية وتحسين القوانين الموجودة، او استحداث قوانين جديدة ووضع آليات لمتابعتها والاهتمام اكثر بتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة للعمل.
9) توعية المجتمع بأوضاع هذه الشريحة من المجتمع وعن حقوقها واحتياجاتها.مما يضع مسؤولية كبيرة على عاتق العاملين في المجالين الإعلامي والتربوي، واللذان لا يزالان بحاجة الى الكثير من العمل والتفعيل.
10) الاهتمام بالإحصاءات، وانشاء قواعد للمعلومات، على ان يتم تحديثها بشكل مستمر وربطها بالشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .
11) دعم مشروع تأسيس " المركز الاقليمي لخدمة ضحايا الألغام " والذي يهدف إلى خدمة وتأهيل الاشخاص ذوي الاعاقة من ضحايا الالغام في المنطقة العربية والمقرر إقامته بمنطقة العلمين بجمهورية مصر العربية .

كلمة معالي السيد / المدير العام القاها نيابة عنه الاستاذ خليل ابو خرمة مدير ادارة الحماية الاجتماعية بالمنظمة نقل خلالها تحيات معالي المدير العام لكافة المشاركين والحضور وركز في كلمته على ضرورة الاهتمام بشريحة المعاقين والتي تزداد لاسباب عديدة منها غياب التامين الصحي ، وتكرار الحروب وحقول الالغام التي انتشرت في اكثر من منطقة عربية .

(4) مجال شئون عمل المرأة والطفل :

(1) إسم النشاط ونوعه : الندوة القومية حول " الأزمات الاقتصادية وأثرها على عمل المراة "

رقم النشاط بالخطة : ح . إ / 2011/18

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : بيروت(18- 20 /اكتوبر 2011)

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين :

- حضر الندوة 65 مشاركا من 15 دولة عربية يمثلون إطراف الإنتاج الثلاث في كل من (الأردن، الامارات ، البحرين، الجزائر ، السعودية ، السودان ، سوريا ، العراق ، سلطنة عمان،فلسطين ، قطر ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب) بالإضافة إلى ممثلين عن منظمة المرأة العربية ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، منظمة العمل الدولية - **الجهات المشاركة :** اطراف الإنتاج الثلاث ، منظمة المرأة العربية ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية القطاع الاجتماعي ، القطاع الاقتصادي ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، منظمة العمل الدولية .

طبيعة مشاركة المنظمة : الإعداد والتنفيذ

أهداف النشاط :

1. دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على العمالة العربية وخاصة العمالة النسائية.
2. التعرف على وضع القطاع غير المنظم في ظل الازمة العالمية على انه من القطاعات الاكثر استيعابا للعمالة النسائية .
3. الوقوف على الاستراتيجيات الوطنية للحد من آثار الازمات الاقتصادية على قوة العمل وخاصة المرأة العاملة
4. دراسة حجم استثمارات سيدات الاعمال في الدول العربية ومدى تأثرها بالازمات الاقتصادية .
5. التعرف على أوضاع العاملات المهاجرات في ظل الازمة الاقتصادية العالمية.
6. تبادل التجارب الوطنية للتنمية الاقتصادية ومشاريع تشغيل المرأة .

المحاور وموضوعات النقاش :

1. - أثر الازمات الاقتصادية العالمية على العمالة العربية وخاصة العمالة النسائية .
2. الحماية التشريعية والاجتماعية في القطاع غير المنظم وأثرها في مواجهة الازمات الاقتصادية .
3. الحماية التشريعية والاجتماعية للمرأة العربية وأثرها في مواجهة الأزمات الاقتصادية .
4. تأثر استثمارات سيدات الاعمال في الدول العربية بالازمات الاقتصادية ودور منظمات اصحاب الاعمال في التخفيف من آثارها .
5. الاعلام ودوره في رصد واقع عمل المرأة العربية المهاجرة في ظل الازمات الاقتصادية العالمية .
6. ربط التعليم بواقع واحتياجات أسواق العمل وتأثير الأزمات الاقتصادية .

7. دور منظمة العمل العربية في تعزيز دور المرأة في مجال العمل .

الخبراء وأوراق العمل :

- **د. حنان يوسف** ورقة عمل حول الاعلام ودوره في رصد واقع عمل المرأة العربية في ظل الازمات الاقتصادية العالمية .
- **د. منى مؤتمن** موضوع تأثر استثمارات سيدات الاعمال في الدول العربية بالازمات الاقتصادية ودور منظمات أصحاب الاعمال في التخفيف من آثارها.
- **د. سامي نجيب حول** الحماية التشريعية والاجتماعية للمرأة العربية وأثرها في مواجهة الأزمات الاقتصادية .
- **الدكتورة / ليلى السعيد** ربط التعليم بواقع واحتياجات أسواق العمل وتأثير الأزمات الاقتصادية .
- **الأستاذ / خليل أبو خرمة** مدير ادارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل بمنظمة العمل العربية **و السيدة / رانيا فاروق** / رئس وحدة المراة، **دور منظمة العمل العربية في تعزيز** دور المرأة في مجال العمل.
- **السيدة / سيميل أشيم** مسئولة شئون المرأة في المكتب الاقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية للحقوق في العمل وخاصة عمل المرأة في ظل الظروف الراهنة .
- **د. حيدر رشيد** دور الحركات العمالية في مواجهة آثار الازمات الاقتصادية العالمية على العمالة العربية وخاصة العمالة النسائية .
- **الدكتور / فيليب زغيب** لمشروعات سيدات الاعمال في الدول العربية : المحددات والمعوقات
- **الدكتور / فوزت فرحات** الأزمات الاقتصادية وأثرها على أسواق العمل في المنطقة العربية .

التوصيات :

دعوة الدول العربية إلى :

1. تبني سياسات موحدة لمواجهة الأزمة المالية العالمية وتشجيع الاستثمارات البينية بين الدول العربية ورفع معدلاتها، من خلال تذليل الصعوبات والمعوقات الاقتصادية التي تواجه بعض البلدان العربية بهذا الشأن.
2. المواءمة بين القطاعات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة، في القوانين والأنظمة والتوجهات الاستثمارية، لتجاوز الأزمة المالية العالمية بالشكل المطلوب، وتفعيل دور الإعلام الاقتصادي وتهيئة العاملين فيه للتعاطي السليم مع مختلف القضايا الاقتصادية والأزمات المالية بالشكل المطلوب.
3. تنشيط الاستثمار في الاقتصادات العربية، وخصوصاً الاستثمار في البنية التحتية، واقتصاد المعرفة، والسعي إلى تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتذليل معوقات التجارة بين الدول العربية، والعمل على إيجاد بيئات استثمارية مشجعة للاستثمار.
4. مد مظلة الضمان الاجتماعي وزيادة التأمينات النافذة في ظل الأزمة المالية العالمية، وإعادة هيكلة برامج شبكات الأمان التي تفتقر إلى التوجيه المناسب، لتحرير مزيد من الموارد من أجل الفقراء والفئات التي تأثرت بالأزمة بدرجة كبيرة.
5. مراعاة النوع الاجتماعي في عملية التنمية والاهتمام بتمكين المرأة، وإتاحة فرص متكافئة للمرأة مع الفرص المتاحة للرجل، ودعم قدراتها وإتاحة الفرص الاقتصادية والسياسية لها.

6. تشجيع الاطلاع المستمر على أفضل التجارب والممارسات المتميزة والتجديدات العالمية المتصلة بمشاركة المرأة عالمياً وبخاصة في المجال الاقتصادي بمختلف قطاعاته؛ وتعزيز تبادل المعارف والخبرات مع روابط ونوادي وملتقيات سيدات الأعمال في مختلف دول العالم.
7. تفعيل دور صناديق التمويل العربية في دعم برامج ومؤسسات التمويل الموجهة إلى المرأة، والعمل على إنشاء صندوق عربي تنموي اقتصادي؛ برأسمال يغطي تكاليف التعليم والتدريب وإعادة التدريب للسيدات العاملات في القطاعات الاقتصادية المختلفة في الوطن العربي .
8. تقديم الدعم المالي والفني للقطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بالأزمة المالية، وبخاصة القطاعات التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمال وخاصة النساء، مثل الصناعات التصديرية وقطاع الخدمات.
9. تقديم الحكومات لإعانات في مجال الائتمان الممنوح للمرأة، وخاصة فيما يتعلق بتمويل الائتمان البالغ الصغر، وتسهيل عمليات الاقتراض، لأن المشاريع المتناهية الصغر تكتسب أهمية كبيرة في مواجهة الفقر، مع التركيز على المناطق الجغرافية الأكثر احتياجاً والقطاعات الأكثر تأثراً وفقاً للظروف الخاصة بكل بلد.
10. تحسين طرق جمع البيانات واستخدام بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي، والعمل على توفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة ومتنامية ومحدثة بشكل منتظم ومُستمَدّة من مصادر موثوقة، مع الحرص على توحيد المعادلات والتعريفات وطرق البحث المُستَخدَمة، للمساهمة في إجراء الدراسات التحليلية والتقييمية والمقارنة المتصلة بالمرأة في مختلف المجالات، ومنها تقييم أثر الأزمة المالية على المرأة ومقارنة ذلك بأثرها على الرجل.
11. إتاحة فرص عمل للمرأة العربية من خلال التوظيف الذاتي لفتح مجالات أكبر لمساهمة المرأة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم الصناعات المغذية للقطاعات ذات الميزة التنافسية العالية. وتشجيع حاضنات الأعمال لإنشاء وتطوير ودعم المشاريع الصغيرة الموجهة إلى المرأة.
12. رفع نسبة تمثيل المرأة في الوفود التجارية من خلال الغرف التجارية والصناعية، وفي مجالس إدارات المؤسسات العامة التي تعنى بالاستثمار، وفي الشركات المساهمة العامة التي تملك الحكومة نسبة منها.
13. تبني انشاء صندوق دعم تشغيل المرأة في الريف والبادية في البلاد العربية والتعاون مع منظمة العمل العربية ومنظمة المرأة العربية بهذا الشأن .
14. دعم مشروع محو الامية القانونية بحقوق المرأة بشكل خاص ومحو الامية الابجدية والمعرفية بين النساء بشكل عام .
15. توفير مقومات المناعة لمؤسسات الاقتصاد وحمايته من المنافسة الشديدة الناتجة عن العولمة وحرية التجارة الدولية وتمكينه من التكيف مع الازمات الاقتصادية والتخفيف من آثارها .
16. تشكيل مجالس ولجان ثلاثية التمثيل على المستوى القطاعي والوطني للنظر في حالات التسريح الجماعي من العمل لاسباب اقتصادية قبل قرار الفصل من العمل والتركيز على حماية المرأة لارتباط الفصل بدوافع التخفيف من اعباء الحماية الاجتماعية .
17. دعوة منظمة المرأة العربية لتعزيز علاقات التعاون بينها وبين تنظيمات
18. المرأة لدعم دور المنظمة وتمكينها من آداء رسالتها في خدمة قضايا المرأة وتعزيز دورها ومكانتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
19. دعوة منظمة العمل العربية لتعزيز دور لجنة شئون عمل المرأة العربية ، وزيادة مساهمة وحجم الانشطة والبرامج الموجهة للمرأة وقضاياها في مختلف قطاعات العمل والانتاج .

***

(2)إسم النشاط ونوعه : اجتماع لجنة شؤون عمل المرأة

رقم النشاط بالخطة :ح . إ 17 / 2011

الجهة المعنية بالتنفيذ : إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : بيروت (18- 20 /اكتوبر 2011)

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : عضوات لجنة شئون عمل المراة العربية

الجهات المشاركة : عضوات لجنة شئون عمل المراة العربية

طبيعة مشاركة المنظمة : الاعداد

أهداف النشاط :

- مراجعة انجازات اللجنة خلال الفترة السابقة والعمل على تفعيل التوصيات الصادرة عن اجتماعاتها.
- دراسة واقع عمل المراة العربية ومحاولة ايجاد الحلول للمشكلات التي تعترض تحقيق التمكين الاقتصادي للمراة في ظل الظروف الراهنة
- مناقشة خطة اللجنة للمرحلة القادمة وتضمينها انشطة تعالج المستجدات في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

المحاور وموضوعات النقاش :

- **البند الأول :** خطة عمل اللجنة للعام 2012
- **البند الثاني :** مشاريع المرأة في مشروع خطة المنظمة لعامي 2013 – 2014
- **البند الثالث :** اعداد تقرير ودراسة تحليلية حول آثار المتغيرات في المنطقة العربية على عمل المرأة .
- **البند الرابع :** مشروع إعلان مباديء الحوار الاجتماعي في البلاد العربية .

التوصيات :

البند رقم (1) :بشأن خطة عمل اللجنة للعام 2012 :

1) السعي لعقد منتدى عربي للمرأة ،وتكلف الامانة الفنية للجنة باعداد ورقة تمهيدية حول الموضوع والمحاور التي سيتم عرضها في المنتدى .
2) دعوة السيدات عضوات اللجنة لبذل الجهود لاستضافة اعمال المنتدى خلال العام 2012 من خلال الجهات المعنية بشئون المرأة في بلدانهن (المجالس القومية – وزارات المرأة)

البند رقم (2)بشأن مشاريع المرأة في مشروع خطة المنظمة لعامي 2013 - 2014 :

- دعوة السيدات عضوات اللجنة لدراسة الأنشطة المدرجة على الخطة وإبداء الرأي بشأنها واقتراح أنشطة يمكن تنفيذها لصالح اللجنة لعرضها على مجلس إدارة المنظمة .

البند رقم (3) بشأن إعداد تقرير ودراسة تحليلية حول آثار المتغيرات في المنطقة العربية على عمل المرأة :

- دعوة السيدات عضوات اللجنة لارسال تقرير إلى مكتب العمل العربي في موعد أقصاه 30 يناير 2012 حول الاجراءات الوطنية التي تم اتخاذها للتكيف مع المتغيرات الحديثة ومدى تأثيرها على التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة العربية .
- تزويد مكتب العمل العربي بالقوانين الوطنية التي تم تحديثها خلال المرحلة الراهنة ولها علاقة بالمرأة .

بند رقم (4) بشأن إعلان مبادىء الحوار الاجتماعي في الدول العربية

توصي اللجنة بـ :

دعوة السيدات عضوات اللجنة ارسال أي ملاحظات حول مشروع الاعلان إلى مكتب العمل العربي في موعد أقصاه 30 ديسمبر 2011 لتضمينها قبل العرض على الهيئات الدستورية لمنظمة العمل العربية .

***

(3) اسم النشاط ونوعه : ندوة قومية حول " الازمات الاقتصادية واثرها علي عمل الاطفال "

رقم النشاط بالخطة : ح . إ + خ / 2011/19

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : عمان(24- 26/اكتوبر2011

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين :

50 مشاركا من 11 دول عربية يمثلون إطراف الإنتاج الثلاث .

الجهات المشاركة : (الأردن، البحرين ، تونس ، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، سطلنة عمان، فلسطين، مصر، المغرب) بالإضافة إلى ممثلين عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، و الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، المجلس العربي للطفولة والتنمية.

أهداف النشاط :

(1) دراسة الاوضاع الاقتصادية الراهنة ومدى تأثيرها على حجم ونوعية عمل الأطفال .

(2) مناقشة كيفية ضمان التزام اصحاب العمل بالحد الادنى للاجور وكيفية تفعيل اجهزة تفتيش العمل لمتابعة ذلك .

(3) الترويج للاستراتيجية العربية للحد من عمالة الاطفال وكيفية تفعيل أليات تنفيذها خاصة المحور الخاص بالابعاد الاقتصادية .

(4) دراسة كيفية تطوير نظم الضمان الاجتماعي للاسر الفقيرة وتفعيل نظام تأمين البطالة لتمكين الاطفال من مواصلة الدراسة .

(5) التركيز على الشروط والظروف التي تحيط بالفتيات العاملات وما يستوجبه من اجراءات لحمايتهن .

المحاور وموضوعات النقاش :

1. الاوضاع الاقتصادية الراهنة ومدى تأثيرها على حجم ونوعية عمل الأطفال
2. سبل وآليات الزام اصحاب العمل بالحد الادنى للاجور وتفعيل اجهزة تفتيش العمل لاداء دورها في مكافحة عمل الاطفال .
3. الاستراتيجية العربية للحد من عمالة الاطفال ومدى موائمة السياسات الوطنية لبنود ومحاور الاستراتيجية .
4. منظومة الضمان الاجتماعي وشبكات الحماية الاجتماعية ودورها في تقديم الدعم المادي للاسر الفقيرة وتفعيل نظام تأمين البطالة لتمكين الاطفال من مواصلة التعليم .
5. الشروط والظروف التي تحيط بالفتيات العاملات وما يستوجبه من اجراءات لحمايته من الاستغلال الاقتصادي.
6. دور منظمة العمل العربية في مكافحة عمل الاطفال .
7. تجارب قطرية في مكافحة عمل الاطفال .

الخبراء وأوراق العمل .

- **الدكتور/ حيدر رشيد** ورقة عمل بعنوان "الاوضاع الاقتصادية الراهنة ومدى تأثيرها على حجم ونوعية عمل الأطفال" أعدها
- **الدكتور/ سامى نجيب** ورقة عمل بعنوان " نظم الضمان الاجتماعى وشبكات الحماية الاجتماعية ودورها فى تفعيل نظام تأمين البطالة لتمكين الأطفال من مواصلة التعليم"
- **الاستاذ/ خليل أبو خرمة** عرض الاستراتيجية العربية للحد من عمالة الاطفال، ومدى موائمة السياسات الوطنية لبنود ومحاور الاستراتيجية"
- **الدكتور/ أحمد الشوابكة** ورقة عمل بعنوان " سبل وأليات الزام أصحاب العمل بالحد الادنى للاجور وتفعيل تفتيش العمل لاداء دورها فى مكافحة عمل الاطفال"
- **الدكتورة، منى مؤتمن** ورقة عمل بعنوان الشروط والظروف التى تحيط بالفتيات العاملات وما يستوجبه من اجراءات لحمايتهن من الاستغلال الاقتصادى
- **الاستاذ/ خليل أبو خرمة** ورقة عمل بعنوان " دور منظمة العمل العربية فى مكافحة عمل الاطفال

التوصيات :

- **دعوة الدول العربية الى :**

- تطوير وتحديث التشريعات والأنظمة التى تهدف الى الحد من عمل الاطفال وحماية من تجبرهم ظروف الحياة على العمل، من الاستغلال الاقتصادى والأثار الضارة على تكوينهم الذهنى والنفسى والجسدى انسجاما مع معايير العمل العربية والدولية.
- انشاء المؤسسات والمجالس التى تعنى بالطفل وتعزيز وتطوير القائم منها لرسم السياسات ومتابعة التنفيذ لتحقيق أهداف الاستراتيجية العربية للحد من عمل الاطفال والسياسات الوطنية بهذا الشأن والوفاء بالألتزامات الناشئة عن التصديق على اتفاقيات العمل العربية والدولية.
- نشر الوعى القانونى بحقوق الطفل فى التعليم والحد من عمل الأطفال وادخال ذلك فى المناهج الدراسية ووسائل الاعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- بناء استراتيجيات وطنية للحد من عمل الأطفال، قائمة على الحوار الاجتماعى ومشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى الى جانب الحكومة بالتعاون مع المنظمات القومية والدولية ذات الاختصاص.
- اعتماد السياسات والخطط والبرامج المناسبة للتخفيف من حدة الفقر ومتابعة تنفيذها، ودعوة القطاع الخاص والجمعيات الأهلية لدعم برامج مساعدة الأسر الفقيرة، وربط تقديم الدعم والمساعدة بعدم تسرب الأبناء من مقاعد الدراسة.
- تعزيز الروابط بين المدارس وأولياء أمور الطلاب للحد من التسرب من مقاعد الدراسة ,واعادة من تسرب من الطلاب الى مقاعد الدراسة.
- تطوير وتعزيز قواعد البيانات والمعلومات الخاصة بعمل الاطفال وتحديثها بشكل دورى لحصر اعدادهم وأماكن عملهم وشروط وظروف العمل وتوفر الرعاية والحماية التشريعية والاجتماعية التى تضمن العمل اللائق باعمارهم.
- التصديق على الاتفاقية العربية رقم(18) لعام 1996 بشأن عمل الأحداث والاتفاقيات الدولية الخاصة بعمل الأطفال، والالتزام بأحكام هذه الاتفاقيات وتطوير تشريعات لتتوائم مع هذه الأحكام.
- مد مظلة الضمان الاجتماعى الشامل ليشمل العمال وذوى الدخل المحدود فى مختلف قطاعات العمل مع التركيز على القطاع الزراعى والعمل فى القطاع غير المنظم، وتحقيق التكامل بين التأمينات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعى لتحقق معا الضمان الاجتماعى المنشود.

- توسيع قاعدة فروع التأمينات الأجتماعية لتشمل التأمين الصحى وتأمين الأمومة والطفولة والمنح العائلية وتأمين البطالة، ومشاركة أطراف الانتاج الثلاثة فى تمويل هذه التأمينات باعتبارها حق وطنى وانسانى لكل مواطن.
- دعوة منظمات أصحاب الأعمال لحث أعضائها على عدم تشغيل الأطفال الا لغايات التدريب المهنى وفق شروط وضوابط تنفى اى مظاهر للأستغلال الاقتصادى لعمل الأطفال، وتحقق أهداف التدريب والتأهيل المهنى.
- دعوة منظمات العمال للتعاون مع أجهزة تفتيش العمل لضبط اية مخالفات فى تشغيل الأطفال، والتعاون مع منظمات أصحاب الأعمال للحد من هذه الظاهرة وأثارها الضارة على أطفال اليوم ورجال الغد.
- دعوة المجلس العربى للطفولة والتنمية لنشر ثقافة حقوق الطفل بين العاملين فى منظمات أصحاب الأعمال والتنظيمات النقابية العمالية فى الدول العربية.
- دعوة منظمة العمل العربية لتعزيز جهودها الرامية للحد من عمل الأطفال وتفعيل آليات وأهداف الأستراتيجية العربية للحد من عمل الأطفال والاتفاقية العربية رقم (18) لعام 1996 بشأن عمل الأحداث.

***

(4) اسم النشاط : المشاركة فى مؤتمر اعلان نتائج المسح القومي لعمالة الاطفال في مصر2010

مكان وتاريخ التنفيذ : القاهرة – 2011/7/14

الجهة المعنية بالتنفيذ :منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

الجهات المشاركة : وزارة القوى العاملة بجمهورية مصر العربية وممثلين عن منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية

طبيعة مشاركة المنظمة : الحضور والمشاركة والنقاش

***

(5)اسم النشاط : المشاركة فى الدورة السابعة عشر للجنة الطفولة العربية

مكان وتاريخ التنفيذ : 24-2011/10/26 بدولة قطر

الجهة المعنية بالتنفيذ : جامعة الدول العربية إدارة الأسرة والطفولة

الجهات المشاركة : كافة الدول العربية والأمم المتحدة واليونسيف والمجلس العربي للطفولة والتنمية منظمة إنقاذ الطفل والبرلمان العربي

طبيعة مشاركة المنظمة : الحضور والمشاركة في النقاش حول بنود جدول الاعمال

أهم المحاور وموضوعات النقاش :

1) تقرير نشاط إدارة الأسرة والطفولةفيما بين الدورتين السادسة عشر والسابعة عشر للجنة الطفولة العربية بيروت 2010 ـ الدوحة 2011
2) متابعة القرارات الصادرة عن المؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل (مراكش 2010)
3) المشروع العربي للنهوض بالطفولة المبكرة
4) الإعلام الموجه للطفل (بند دائم)
5) الإستراتيجية العربية للوقاية من مخاطر الجنوح وظواهر الانحراف لدي النشء
6) حماية الطفل ذي الإعاقة

أهم التوصيات :

توصي بما يلي :

1) توجيه الشكر للجمهورية العربية السورية لاستضافتها "منتدى اليافعين التمهيدي للمؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل (مراكش 2010)" الذي عقد في دمشق خلال الفترة 27 – 2010/7/29.
2) تشكيل لجنة من الخبراء المتخصصين لتحديث وتطوير الخطة العربية الثانية للطفولة للسنوات الأربع القادمة (2012-2015) بحيث تتضمن برامج محددة بإطار زمني، ومؤشرات للقياس والمتابعة وتقييم مدى الانجاز، مع إضافة محور خاص "بإعلام الطفل"، وآخر خاص "بضمان حقوق الأطفال في حالات الطوارئ".
3) الطلب من الأمانة الفنية عرض مشروع "الإستراتيجية العربية للوقاية من مخاطر الجنوح وظواهر الانحراف لدى النشء" والخطة التنفيذية المنبثقة عنها على اجتماعات مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب في دورته (31) لإقراره
4) الطلب من الأمانة الفنية عرض الإطار المفاهيمي للمرحلة الأولى من " المشروع العربي للنهوض بالطفولة المبكرة بوصفه اطاراً استرشادياً للمعايير والسياسات والبرامج" (2012)، على الدورة (31) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لبحث إمكانية مساهمة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي في تمويل المشروع.

(5) مجال التأمينات الاجتماعية :

(1)إسم النشاط ونوعه : منتدى التأمين الإجتماعي حول :" أثر إنفصال جنوب السودان على صناديق الضمان الإجتماعي " – قطري .

رقم النشاط : خ / 12 / 2011م .

الجهة المعنية بالتنفيذ :المركز العربي للتأمينات الإجتماعية – الخرطوم .

مكان وتاريخ التنفيذ:

قاعة المركز العربي للتأمينات الإجتماعية بالخرطوم– 7 أبريل /2011م .

الجهة المستفيدة وعدد المستفيدين :

صناديق الضمان الإجتماعي والجهات ذات الصلة بالسودان / عدد المستفيدين 21 مستفيد .

الجهات المشاركة :

1. وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي .
2. وزارة العمل .
3. الإتحاد العام لنقابات عمال السودان .
4. إتحاد أصحاب العمل .
5. وزارة المالية والإقتصاد الوطني .
6. وزارة تنمية الموارد البشرية .
7. الصندوق القومي للمعاشات .
8. الصندوق القومي للتأمين الإجتماعي .
9. الصندوق القومي للتأمين الصحي .
10. إتحاد عمال ولاية الخرطوم .
11. إتحاد معاشي التأمين الإجتماعي .
12. إتحاد العمال المتقاعدين العرب .
13. جمعية رواد التأمين الإجتماعي .
14. الجهاز الإستثماري للضمان الإجتماعي .

محاور النشاط :

1. أثر إنفصال جنوب السودان على الصندوق القومي للتأمين الصحي .
2. أثر إنفصال جنوب السودان على الصندوق القومي للمعاشات .
3. أثر إنفصال جنوب السودان على الصندوق القومي للتأمين الإجتماعي .

أهداف النشاط :

- الدراسة والتعرف على آثار إنفصال جنوب السودان على صناديق الضمان الإجتماعي وتوضيح إنعكاساته سلباً وإيجاباً على تلك الأنظمة .
- كيفية معالجة أنظمة الضمان الإجتماعي للآثار السالبة لإنفصال جنوب السودان.

التوصيات :

1. أن يأخذ الشمال مسألة الإنفصال هذه مسألة الجد وذلك بتكوين لجان متعددة لحصر كل مايخص الجنوب بالشمال والعكس .
2. لابد من الحصول على إحصائيات دقيقة بحجم ونوع العمالة الجنوبية بالشمال وبالعكس وتحديد الأجور التى يتقاضونها وذلك لتحديد الأثر المالى على أنظمة الحماية الإجتماعية والآثار الأخرى المترتبة على الإنفصال على الجانبين .
3. على أنظمة الحماية الإجتماعية أن تصمم نماذج إحصائية تستخدم لتحديد أعداد المشتركين والمنتفعين فى الجانبين
4. لابد من حسم الجدل القائم حول الجنسية مبكراً لما له من أثر بالغ على أنظمة الحماية الإجتماعية .
5. قيادة مبادرة عاجلة لتوقيع برتكول تعاون بين التأمين الصحى فى الشمال متمثلا فى شخصية الصندوق القومى للتأمين الصحي والجسم الذى سينشأ فى الجنوب لادارة التأمين الصحي وذلك فى المجالات التالية:
6. إعداد دراسة اكتوارية عن الاثار المالية المترتبة علي انفصال جنوب السودان فيما يتصل بتوازن انظمة الضمان الاجتماعي للدولتين الجديدتين ، واستصحاب مؤشرات تلك الدراسة في اجراء الاصلاح المطلوب للنظام القائم بشمال السودان وفي وضع قواعد تاسيس النظام الجديد لجنوب السودان .
7. تعديل قانون الصندوق القومي للمعاشات لسنة 1991م ، وقانون معاشات الخدمة العامة لسنة 1992م تعديل لسنة 2004م بما يتفق مع المتغيرات المرتبطة بانفصال جنوب السودان .
8. الاتفاق علي اسس سليمة وموضوعية لفصل متقاعدي جنوب السودان عن المتقاعدين الذين سيستمر انتسابهم للنظام القومي ، والاتفاق علي اسس تمويل معاشاتهم بعد التاسع من يونيو 2011م .
9. تكثيف العمل لاعداد البيانات والمعلومات المتعلقة بالجنوبيين الذين علي راس العمل والخاضعين لقانون المعاشات القومي والاتفاق علي اسس حساب الالتزامات المالية المترتبة علي تحويل خدماتهم السابقة بعد خضوعهم لقانون معاشات جنوب السودان ، وضعاً في الاعتبار كيفية حساب استحقاقاتهم في حال عدم استيعابهم في نظام معاشات جنوب السودان .
10. حصر الاصول الخاصة بالصندوق القومي للمعاشات (الحالي) والاتفاق علي الاسس السليمة والموضوعية لتوزيعها بين الصندوقين اللذين سيتم استحداثهما بعد قيام دولة الجنوب ومايترتب علي ذلك من قضايا .
11. الاستمرار في انفاذ مذكرة التفاهم الموقعة بين الصندوق القومي للمعاشات وبين حكومة جنوب السودان فيما يتصل بتقديم الصندوق القومي للمعاشات الدعم الفني واللوجستي لحكومة جنوب السودان واعانتها في انشاء نظام المعاشات لجنوب السودان .

(2)إسم النشاط ونوعه : حلقة قطرية حول : " دور نظم الضمان الإجتماعي في إدماج المرأة في القطاع غير المنظم في الحياة الإقتصادية " (نموذج بائعات الشاي) ـ قطري؟

رقم النشاط بالخطة : خ / 11 / 2011 م.

الجهة المعنية بالتنفيذ :المركز العربي للتأمينات الإجتماعية – الخرطوم .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – 21 - 23 / يونيو / حزيران 2011م .

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين :

أطراف الإنتاج الثلاثة (50) مشاركاً.

أهداف النشاط :

- يهدف برنامج الحلقة لتحقيق الآتي :

- التعرف على مفهوم وواقع القطاع غير المنظم .

- إبراز أهمية شمول العاملين في القطاع غير المنظم بنظم الضمان الإجتماعي .

- إبراز دور نظم الضمان الإجتماعي في إدماج المرأة في القطاع غير المنظم في الحياة الإقتصادية .

- الوقوف على دور السلطات الإدارية الولائية في توفير بيئة وظروف العمل اللائق " لبائعات الشاي ".

أهم المحاور :

- مفهوم وواقع القطاع غير المنظم "نموذج بائعات الشاي بولاية الخرطوم" .

- شمول العاملات في القطاع غير المنظم بنظم التأمين الإجتماعي المشاكل والحلول.

- دور وزارة العمل في إدماج المرأة في القطاع غير المنظم في الحياة الاقتصادية.

- دور التأمين الصحي في حماية العاملات في القطاع غير المنظم .

- دور السلطات الإدارية الولائية في توفير ظروف العمل اللائق للعاملات في القطاع غير المنظم " نموذج بائعات الشاي " .

- النموذج المقترح لتوفير الحماية الإجتماعية للمرأة في القطاع غير المنظم.

التوصيات :

- تعميم تجربة الحماية الإجتماعية (الصحي ، الإجتماعي) على تجمعات بائعات الأطعمة والمشروبات .

- تنظيم العمل بتوفير أماكن للبيع وأنابيب للغاز ومقاعد ثابتة .

- عمل تخطيط إستراتيجي لمواقع العمل .

- ضرورة حماية بائعات الشاي من الإنتهازيين ومنتحلي الشخصية .

- تكملة قاعدة بيانات عن هذه الشريحة المستهدفة بالتنسيق مع الإتحاد التعاوني الحرفي والتنمية الإجتماعية ولاية الخرطوم .

- توفير فرص التدريب لتنمية قدرات بائعات الشاي .

- إجراء دراسة حول الخريجات من بائعات الشاي وإيجاد فرص عمل لهن .
- الأجنبيات من النساء والبائعات بالشاي يزاحمن الوطنيات يجب حصرهن وإبعاد من لاتملك اوراق ثبوتية .
- توفير ظروف عمل لائق وبيئة صحية مثل مقاهي لهن .

***

(3) إسم النشاط ونوعه : منتدى التأمين الإجتماعي حول : " دور السجل المدني في تطوير نظم الضمان الإجتماعي" – قطري .

رقم النشاط بالخطة : (خ / 12 / 2011) .

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الإجتماعية – الخرطوم .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – 19 يوليو / تموز 2011م .

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : صناديق الضمان الإجتماعي (45) مشارك .

الجهات المشاركة :

- وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي .
- وزارة العمل .
- وزارة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم .
- الصندوق القومي للتأمين الإجتماعي .
- الصندوق القومي للمعاشات .
- الصندوق القومي للتأمين الصحي .
- الجهاز الإستثماري للضمان الإجتماعي .
- الإتحاد القومي لنقابات عمال السودان .
- إتحاد عمال ولاية الخرطوم .
- إتحاد عام أصحاب العمل .
- جمعية رواد التأمين الإجتماعي .
- صحيفة الأهرام اليوم .
- مجموعة من الخبراء والمختصين .

أهم المحاور :

- تنوير عن السجل المدني .
- دور السجل المدني في تطوير نظم الضمان الإجتماعي .

التوصيات :

التعاون بين صناديق الضمان الاجتماعي وإدارة السجل المدني لوضع خطة وبرنامج عمل زمني لتحقيق الآتي :

- توعية جميع المتعاملين مع نظم الضمان الاجتماعي من مؤمن عليهم ومعاشيين وأصحاب أعمال بأهمية السجل المدني ودوره في تسهيل تقديم الخدمات التأمينية المتميزة .

- تسجيل كافة المتعاملين مع تلك النظم وضمان إستخراج رقم السجل المدني كرقم قومي.

- ضرورة تحديد فترة زمنية لإيقاف التعامل بشهادات تقدير العمر والتعامل فقط بموجب شهادات الميلاد لولاية الخرطوم كمرحلة أولى بالنسبة للمواليد الجدد لضمان عدم الحصول على أكثر من شهادة للعمر.

- مناشدة المركز العربي للتأمينات الإجتماعية لتنظيم المزيد من المنتديات حول السجل المدني والموضوعات ذات الصلة المرتبطة بالتأمين الإجتماعي لتوسيع قاعدة المشاركة والحوار الإجتماعي بين الشركاء الإجتماعيين .

***

(4)اسم النشاط ونوعه : حلقة إقليمية حول : " توسيع نطاق شمولية مظلة التأمينات الاجتماعية "

رقم النشاط بالخطة : (خ / 9 / 2011م).

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الاجتماعية – 13-15 ديسمبر / كانون الأول 2011 قاعة المركز بالخرطوم .

الجهات المستفيدة من النشاط :

- نظم التأمينات الاجتماعية بكل من مصر والسودان .
- أطراف الانتاج الثلاثة بالقطرين .

الجهات المشاركة :

- صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي – جمهورية مصر .
- صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال الخاص – جمهورية مصر.
- الاتحاد الدولي لنقابات عمال العرب – جمهورية سوريا .
- الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي – جمهورية السودان .
- الصندوق القومي للتأمين الصحي – جمهورية السودان .
- الصندوق القومي للمعاشات – جمهورية السودان .
- وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي – جمهورية السودان .
- وزارة العمل – جمهورية السودان .
- الاتحاد القومي لنقابات عمال السودان – جمهورية السودان .
- اتحاد اصحاب العمل – جمهورية السودان .
- الاتحاد العربي للعاملين بالزراعة والصناعات الغذائية – جمهورية السودان.
- اتحاد العمال المتقاعدين – جمهورية السودان .
- اتحاد المعاشيين – جمهورية السودان .

الأهداف :

تهدف الحلقة لتحقيق الآتي :

1- الوقوف على تجربة الدول العربية في مجال توسيع مظلة التأمينات الإجتماعية.

2- الوقوف على المشاكل التي تواجه توسيع مظلة التأمينات الإجتماعية .

3- العمل على حل مشكلة الفئات غير المشمولة بأنظمة التأمينات الإجتماعية وفق برامج زمنية تراعي الأولويات في ضوء الإمكانات المتاحة لدى كل دولة وفق ظروفها الإقتصادية والإجتماعية

المحاور :

تتناول الحلقة المحاور التالية :

1. واقع توسيع نطاق شمولية التأمينات الإجتماعية – نماذج من الدول العربية.
2. تجربة الدول العربية في تغطية العاملين بالقطاع غير المنظم بالمظلة التأمينية .
3. المشاكل التي تواجه التأمين على الفئات المستثناه .
4. الجوانب القانونية لتوسيع نطاق شمولية التأمينات الإجتماعية .
5. المشاكل التي تواجه توسيع نطاق شمولية المظلة التأمينية وكيفية معالجتها.
6. دور منظمة العمل العربية في توسيع مظلة التأمينات الإجتماعية.

الخبراء واوراق العمل :

1) الدكتور صبري عبد المطلب – جمهورية مصر – ورقة عمل بعنوان : " مدى شمولية نظم التأمينات الاجتماعية في جمهورية السودان ".
2) الدكتور صبري عبد المطلب – جمهورية مصر – ورقة عمل بعنوان : " حلول مقترحة لشمول العمالة غير المنتظمة بالتأمين الاجتماعي ".
3) الدكتور صبري عبد المطلب – جمهورية مصر – ورقة عمل بعنوان : " المشاكل التي تواجه توسيع نطاق التغطية التأمينية لتشمل العمالة غير المنتظمة (الهامشية) " .
4) الأستاذ أحمد الريح – خبير قوانين العمال والتأمينات الاجتماعية - جمهورية السودان – ورقة عمل بعنوان : " الجوانب القانونية لتوسيع نطاق شمولية التأمينات الاجتماعية ".
5) الاستاذ محمد علي عبد النبي – المستشار الفني بالصندوق القومي للتأمين الاجتماعي بجمهورية السودان – ورقة عمل بعنوان : " المشاكل التي تواجه التأمين على الفئات المستثناة تجربة السودان ".
6) د. خالد محمد يسن – مدير المركز العربي للتأمينات الاجتماعية – ورقة عمل بعنوان : " دور منظمة العمل العربية في توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية".

التوصيات :

- يتعين التركيز على رفع مستوى الوعي التأميني بين المؤمن عليهم بأساليب غير تقليدية لتحقيق أقصى استفادة من نظم التأمينات الاجتماعية المتاحة.
- تكثيف الجهود لوضع سياسات غير تقليدية لمحاربة التهرب من التأمين بكل أشكاله لما له من أضرار بالغة على إقتصاديات التأمين الاجتماعي وعلى الفئات الخاضعة لأحكامه في نفس الوقت .
- العمل على توفير إمكانات العلاج والرعاية الطبية وانتشارها جغرافيا لإمكان مد مظلة التأمين الصحي لتشمل أكبر عدد ممكن من المؤمن عليهم ومن السكان بصفة عامة بإعتبار أن الخدمة الصحية مشروعا قوميا يتعلق بحق من الحقوق الأساسية للمواطنين .
- ضرورة توافر امكانيات العلاج والرعاية الطبية والمتطلبات الادارية التي تسمح بمد مظلة التأمين الصحي في السودان لتشمل العاملين في المنشآت التي يقل فيها عدد العاملين فيها عن عشرة عمال وذلك تدعيما للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل مخرجا هاما من تفاقم أزمة البطالة .
- يتعين أن تنتهج الدول العربية السياسات والبرامج التي تحقق توسيع نطاق شمولية مظلة التأمينات الاجتماعية ، على أن يتضمن :
  - امتداد التغطية التأمينية لقطاعات جديدة من المواطنين لم تشملهم من قبل .
  - امتداد التغطية التأمينية لمناطق جغرافية جديدة غير مشمولة بالحماية .

- تدعيم النظم التأمينية المطبقة بأنواع جديدة من التأمينات لم تكن مطبقة من قبل مثل تأمين البطالة /التعطل – التأمين الصحي – تأمين الامومة – والاعباء العائلية .
- إستحداث أنواع جديدة من المزايا / المنافع التأمينية لم يكن معمولا بها من قبل.
- التخفيف من شروط منح المزايا / المنافع التأمينية السارية لتحقيق فاعلية أكبر لنظام التأمينات الاجتماعية .
- امتداد التغطية التأمينية لتشمل كامل الأجر الفعلي الشامل للمؤمن عليه بهدف معادلة الاجر التقاعدي بالأجر قبل التقاعد .

- ويتعين أن يكون هذا التوسع مرتبط بتوافر آلية التنفيذ وإمكانات التطبيق وبعد إعداد الدراسات الاكتوارية اللآزمة .
- وفي ضوء هذه الحقائق التي خلصت اليها هذة الحلقة في كل من مصر والسودان ، فإن مفهوم شمول التغطية التأمينية الذي تستهدفه النظم العربية للتأمين الاجتماعي يجب أن ينظر اليه من زاوية أخري في ظل الاتجاهات الحديثة للضمان الاجتماعي التي تتبنى فكرة تقسيم الحماية التأمينية الى شرائح في ضوء الاحتياجات الفئوية مع إعطاء أهمية متعاظمة للقرار الفردي .
- يتعين اصدار قانون موحد للتأمين الاجتماعي يطبق في شأن فئات القوي العاملة غير المنظمه في الوطن العربي .
- إدخال فئة جديدة ضمن منظومة نظام التأمين الإجتماعى يتطلب تحديد وتعريف قانونى واضح للفئة الجديدة يحدد بوضوح تام من هم (المستهدفون) .
- إجراء مسح شامل يحدد المستهدفين - أعدادهم– أماكن تواجدهم – الحد الأدنى والأعلى لدخولهم – الظروف الإقتصادية والإجتماعية التى تؤثر على كسبهم وإستمراريته .
- تقدم بيانات المسح الإحصائى للخبير الأكتوارى لتحديد فئات الإشتراك وتحدد المزايا إستناداً على نسب الإشتراك وتحديد شروط الإستحقاق مع تحديد الحد الأدنى للمشتركين الواجب توافرهم لإستمرارية النظام وأى إفادات فنية أخرى .
- يجب علي الدولة أن يتوافر لديها الامكانيات والادوات التي تستطيع من خلالها اجراء حصر دقيق لفئات العمالة غير المنتظمة وأماكن تواجدها ، وتصنيفها من حيث العمر والنوع ، وتخصصاتها ، ومستوياتها المهنية ، والحالة التعليمية ، وغيرها من البيانات التي تستخدم في تحديد معالم نظام جديد مقترح لنشر الحماية التأمينية عليها .
- ضرورة إلتزام الدول العربية بالتصديق على إتفاقيات العمل العربية المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية وعمال الزراعة خصوصاً الاتفاقيات رقم " 3 " لعام 1971م والاتفاقية رقم " 12 " لعام 1980م والاتفاقية رقم " 14 " لعام 1981م .
- إيجاد صيغة مرنة للتأمين على القطاع غير المنظم خصوصاً وأن دخول العاملين في ذلك القطاع غير منتظمة بالاضافة إلى انتشارهم في رقعة جغرافية كبيرة .
- أن تواصل منظمة العمل العربية والمركز العربي للتأمينات الاجتماعية جهودهما وإعطاء موضوع توسيع شمولية نظم التأمينات الاجتماعية أولوية في الدراسات وحلقات النقاش القطرية والقومية ومتابعة ما ينتج عنهما من توصيات لتنفيذها.
- التوصية لدى المركز العربي للتأمينات الإجتماعية بتنظيم حلقات قومية أو قطرية حول القضايا التأمينية المثارة بشدة حالياً وعلى الأخص :
- المعالجة التأمينية لحالات التفاوت الشاسع في مستوى الأجور في القطاعات المختلفة .
  - كيفية الإستفادة من الأساليب الجديدة للتأمينات الإجتماعية وخاصة الأسلوب المعتمد على " تعريف الإشتراكات " ومجالات تطبيقه .

- أساليب تعديل المعاشات لتتناسب مع الأرقام القياسية للأسعار ومصادر تمويل الزيادات ومدى دوريتها .
- أهمية التكامل في كل دولة من الدول العربية .

***

(5)إسم النشاط : مشاركة المركز فى لجنة مشروع قانون الأكاديمية العمالية .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – يناير – مارس / آذار 2011م .

الجهة المعنية بالتنفيذ :الإتحاد العام لنقابات عمال السودان .

الجهات المشاركة : خبراء ومختصون .

طبيعة مشاركة المنظمة : شارك مدير المركز في أعمال لجنة مشروع قانون الأكاديمية العمالية وتم صياغة مشروع القانون وقدّم للإجازة .

(6)إسم النشاط : مشاركة المركز فى لجنة مشروع قانون العمل القومي .

مكان وتاريخ التنفيذ :الخرطوم يناير – فبراير 2011م .

الجهة المعنية بالتنفيذ : الأمانة العامة لمجلس الوزراء – السودان .

الجهات المشاركة :

1. مجموعة من الخبراء والمختصين .
2. إتحاد عام نقابات عمال السودان .
3. إتحاد أصحاب العمل .
4. وزارة العمل .

طبيعة مشاركة المنظمة :

شارك مدير المركز في اللجنة بتقديم ورقة عمل بعنوان :**" مكافأة نهاية الخدمة بين قانون العمل والتأمين الإجتماعي " .**

أهم التوصيات :

ضرورة النص في قانون العمل على طرح حصة المخدم في التأمين الإجتماعي من حساب مكافأة نهاية الخدمة .

***

(7)إسم النشاط : مشاركة المركز فى ورشة عمل حول : " مراجعة وتطوير مؤشرات ومعايير قياس الأداء " .

مكان وتاريخ التنفيذ:

قاعة التأمين الصحي بالخرطوم ، في الفترة من 8 - 9 فبراير/ 2011م

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الصندوق القومي للتأمين الصحي .

الجهات المشاركة :

- المديرون التنفيذيون للإدارات التنفيذية التأمين الصحي بالولايات .
- مدراء الإحصاء بالإدارات التنفيذية للتأمين الصحي بالولايات .
- مدراء الإدارات العامة والفرعية والوحدات برئاسة الصندوق القومي للتأمين الصحي .
- عدد من الخبراء في المجال من شركاء الصحة والجهات ذات الصلة .

أهم المحاور وموضوعات النقاش :

1. مفهوم المؤشرات .
2. دور الحزم المتأزرة في إتخاذ القرار .
3. مؤشرات الأداء بالتأمين الصحي .
4. نظم المعلومات وعلاقتها بمؤشرات الأداء .

التوصيات :

1. وضع جهة أو قسم واحد في الصندوق القومي للتأمين الصحي مسؤلاً عن المؤشرات وجمعها .
2. وضع تعريف واحد لكل مؤشر .
3. تدريب جامعي البيانات عن المؤشرات والتعريف بكل مؤشر وطريقة جمع البيانات .
4. لابد من تقسيم المؤشرات إلى مجالات كل مجال يقيس أنشطة معينة للتأمين .

***

(8)إسم النشاط :مشاركة المركز فى المنتدى الدوري حول" الطلاق وأثره على الأسرة والمجتمع "

مكان وتاريخ التنفيذ :

قاعة المجلس القومي لرعاية الطفولة بالخرطوم – الأربعاء 16/ فبراير /2011م .

الجهة المعنية بالتنفيذ :

وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي – مركز ثقافة التنمية الإجتماعية .

الجهات المشاركة :

- جامعة النيلين .
- جامعة الزعيم الأزهري .
- مجمع الفقه الإسلامي .
- منظمة الأسرة السعيدة .

أهم المحاور : الطلاق واثره على الأسرة والمجتمع .

مداخلة علمية بعنوان **:" الطلاق واثره على الأسرة والمجتمع " .**

التوصيات :

1 -إنشاء مراكز متخصصة للإستشارات والإرشاد الأسري والإجتماعي وتوعية الأسر بجدوى زيارتها .

2 -تطبيق ما جاء في الشرع الكريم في شأن العلاقة الزوجية ، وكيفية حل النزاعات ، وحكمة وجود المرأة في منزل الزوجية في فترة العدة ، والعلاقة بين الأبوين بعد الطلاق .

***

(9)إسم النشاط : المشاركة فى ورشة عمل : " علاقات العمل وبناء القدرات " .

مكان وتاريخ التنفيذ :

الخرطوم بحري - في الفترة من 28 فبراير – 3 مارس/ آذار 2011م .

الجهة المعنية با لتنفيذ :

الإتحاد العام لنقابات عمال السودان ومؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية .

الجهات المشاركة :

- القيادات النقابية بالخرطوم بحري .
- رابطة خريجي مركز الثقافة العمالية بالخرطوم بحري .

طبيعة مشاركة المنظمة :

شارك مدير المركز العربي بتقديم ورقة عمل بعنوان: **" تشريعات الضمان الإجتماعي والمعاشات في السودان " .**

أهم المحاور :

1 -تشريع التأمين الإجتماعي لعام 1990م تعديل 2004م دراسة تحليلية .

2 -تشريع معاشات الخدمة العامة لعام 1992م تعديل 2004م .

***

(10) إسم النشاط : المشاركة فى أعمال لجنة دراسة التشريعات الإجتماعية على ضوء مشروع دستور جمهورية السودان .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم فبراير – مارس 2011م .

الجهة المعنية بالتنفيذ : هيئة علماء السودان .

الجهات المشاركة : مجموعة من العلماء والخبراء في الشأن الإجتماعي والقانوني .

طبيعة مشاركة المنظمة : شارك مدير المركز د. خالد محمد يسن كرئيس لـ اللجنة .

أهم المحاور :

1 - راجعت اللجنة المواد المتعلقة بالقضايا الإجتماعية بدستور جمهورية السودان الإنتقالي لعام 2005م والتي تتطلب المادة صياغة لتتوافق مع دستور السودان بعد إنفصال جنوب السودان .

2 - قامت اللجنة بحصر جميع التشريعات الإجتماعية بالسودان وعددها 48 تشريعاً لمراجعتها على ضوء الدستور الجديد .

3 - قامت اللجنة بصياغة مجموعة من المواد المتعلقة بالقضايا الإجنماعية والتي ترى

ضرورة تضمينها بالدستور الجديد .

***

(11) إسم النشاط : المشاركة فى القطاع غير المنظم – ولاية الخرطوم .

مكان وتاريخ التنفيذ : قاعة وزارة العلوم والتكنولوجيا – الخرطوم - 15/مارس2011م .

الجهة المعنية بالتنفيذ :

وزارة العلوم والتكنولوجيا – دائرة الأبحاث الإقتصادية والإجتماعية – قسم الإقتصاد

الجهات المشاركة :

- وزارة العمل .
- جامعة الخرطوم .

أهم المحاور : ورقة سمنار رقم 94 القطاع غير المنظم – ولاية الخرطوم .

***

(12) إسم النشاط : المشاركة فى المؤتمر الخامس لإتحاد عمال ولاية الخرطوم .

مكان وتاريخ التنفيذ: قاعة الصداقة الخرطوم – 28 مارس / 2011م .

الجهة المعنية بالتنفيذ: إتحاد عمال ولاية الخرطوم .

الجهات المشاركة : الهيئات النقابية من ولاية الخرطوم وبعض الولايات .

طبيعة مشاركة المنظمة :

شارك المركز العربي للتأمينات الإجتماعية بالحضور.

أهم المحاور :

- خطاب رئيس إتحاد عمال ولاية الخرطوم .
- كلمة رئيس إتحاد ولاية شمال دارفور .
- كلمة الوفد اللبناني .
- كلمة رئيس الإتحاد القومي .
- كلمة والي ولاية الخرطوم .

***

(13) إسم النشاط : المشاركة فى ورشة عمل حول " تطوير أنظمة التأمين الإجتماعي والمعاش "

مكان وتاريخ التنفيذ:

قاعة الصداقة – الخرطوم – 5 – 6 أبريل 2011م .

الجهة المعنية بالتنفيذ:

مركز الفدرالية للبحوث وبناء القدرات .

الجهات المشاركة :

1. الصندوق القومي للتأمين الإجتماعي .
2. مجلس تشريعي ولاية سنار .

3. معتمدية اللاجئين .
4. إتحاد معاشي الخدمة المدنية .
5. وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي .
6. وزارة العمل .
7. وزارة الدفاع – المعاشات .
8. الصندوق القومي للمعاشات .

طبيعة مشاركة المنظمة :

شارك المركز العربي للتأمينات الإجتماعية بالحضور وتقديم ورقة عمل بعنوان : **"التشريع في أنظمة التأمين الإجتماعي والمعاش – الإيجابيات والسلبيات ".**

أهم المحاور :

1. المعاش – الواقع وآفاق المستقبل .
2. أنظمة التأمين الإجتماعي – المفهوم – الأساسيات – التمويل .
3. التشريع في أنظمة التأمين الإجتماعي والمعاش – الإيجابيات والسلبيات .

التوصيات :

1 -إنطلاقاً من أهمية تحديد المفاهيم العامة المتعلقة بأنظمة الحماية الإجتماعية توصي الورشة بتوثيق تجربة التأمينات الإجتماعية والمعاشات من خلال كتاب تقوم بإعداده مجموعة من الخبراء في مجال التأمين الإجتماعي والمعاشات برعاية من وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي .

2 -معالجة الإرباك الذي سببه الدستور الإنتقالي 2005م من جعل المعاشات سلطة حصرية للولايات وذلك من خلال الطرح الجديد للدستور الدائم .

3 -ضرورة توحيد التشريعات في مجال الحماية الإجتماعية ، لتوحيد المزايا التأمينية والإشتراكات بالنسبة لجميع العاملين في القطاعات الإنتاجية المختلفة .

4 -إصدار التشريع الموحد للتأمين الإجتماعي في السودان كمرحلة أساسية لتطبيق نظام الضمان الإجتماعي الشامل .

***

(14) إسم النشاط ونوعه : "المشاركة فى آليات نظم التأمينات الاجتماعية وقدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية

رقم النشاط بالخطة :ح .ا / 6/ 2011

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ بيروت, 28 - 30 / 11 /2011:

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : 60 مشارك من أطراف الإنتاج الثلاثة بالإضافة إلي مؤسسات الضمان الاجتماعي بالدول العربية والاتحاد الدولي للعمال العرب .

الجهات المشاركة :

- وزارات العمل في الدول العربية
- منظمات أصحاب الأعمال في العربية
- منظمات العمال في الدول العربية
- مؤسسات الضمان الاجتماعي بالدول العربية
- الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
- اتحاد معاشي التامين الاجتماعي

أهداف النشاط :

- التأكيد على أن إلزامية التأمينات الاجتماعية تتيح آلية لتوفير الموارد الاقتصادية لتفعيل التكافل الاجتماعي بين جميع المواطنين من خلال أساليب التمويل الجزئي والمرحلي ضمانا للحد الأدنى لمستوى المعيشة (مشكلة الفقر) بمراعاة الإحصاءات المتقدمة للسكان وتوزيع الدخول .
- التعريف بتكامل نظم التأمينات الاجتماعية مع التدابير التكميلية (التي توفرها شركات المعاشات الاختيارية وصناديق التأمين الخاصة) ووثائق التأمين الفئوية الفردي (التي توفرها شركات التأمين) بما يتيح آلية لتوفير مزايا تحقق الدور التأميني في ضمان مستوى المعيشة .
- العمل على توفير آلية لاستثمار أموال الضمان بشكل يحقق الربح والأمان وتوفير السيولة النقدية.
- التأكيد على دور الإعلام في تفعيل آليات التامين الاجتماعي ومد مظلة الحماية الاجتماعية والتوسع في تطبيق فروع جديدة من التأمينات الاجتماعية .
- تبادل الخبرات والتجارب فيما بين الدول العربية في مجال شمولية التأمينات الاجتماعية وصولاً للضمان الاجتماعي المنشود.

المحاور وموضوعات النقاش :

- آليات نظم التأمينات الاجتماعية وقدرتها على مواجهة الأزمات ومحاربة الفقر.
- التحديات التي تواجه مستقبل التأمينات الاجتماعية في الوطن العربي .
- دور استثمار نظم التأمينات الاجتماعية في مواجهة الأزمات الاقتصادية.
- اثر الخصخصة على نظم التأمينات الاجتماعية العربية.
- دور الإعلام في تفعيل آليات التأمينات الاجتماعية وتوسيع شمولية التغطية.
- دور النظم التكميلية في رفع مستوى المعيشة للمعاشيين
- دور منظمة العمل العربية في تعزيز الحماية الاجتماعية
- عروض قطرية والتقرير الختامي والتوصيات

الخبراء وأوراق العمل .

(دور استثمار أموال نظم التأمينات الاجتماعية في مواجهة الأزمات الاقتصادية) قدم الورقة الأستاذ عثمان سلمان محمد نور مفوض الجهاز الاستثمار للضمان الأجتماعى بجمهورية السودان آليات نظم التأمينات الاجتماعية وقدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية)قدمها البروفسور سامي نجيب ملك خبير أنظمة التأمينات و الأستشارى والمحكم من جمهوريـــــة مصر العربية، (التحديات التي تواجهه مستقبل التأمينات الاجتماعية في الدول العربية(،قدم الورقة الدكتور خلف

العبداللة المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية – الجمهورية العربية السورية ، (أثر الخصخصة على نظم التأمينات الاجتماعية العربية، قدم الورقة البروفسور سامي نجيب خبير أنظمة التأمينات /الاستشاري والمحكم وأستاذ التامين بجامعة بني سويف، (دور الأعلام في تفعيل آليات التأمينات الاجتماعية وتوسيع شمولية التغطية) مقدم الورقة الدكتور محمد إبراهيم كركى: المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي جمهورية لبنان، (دور النظم التكميلية في رفع مستوى معيشة المعاشين) قدم الورقة الدكتور خالد محمد يسن مدير المركز العربي للتأمينات الاجتماعية – الخرطوم ، (دور منظمة العمل العربية في تعزيز الحماية الاجتماعية (قدم الورقة الأستاذ خليل ابوخرمة مدير إدارة الحماية الاجتماعية منظمة العمل العربية ،- **التوصيات :**

دعوة الدول العربية إلى :

1 -امتداد نظم التأمينات الاجتماعية أفقيا لتشمل جميع أنواع القوى العاملة ورأسيا لتشمل جميع أنواع التأمينات الاجتماعية بما في ذلك التأمين على البطالة.

2 -تحقيق الاستقرار و الاستدامة المالية لنظم التأمينات الاجتماعية بمراعاة سماتها الأساسية باعتبارها نظام تأمين إجباري ذو مصادر تمويل متعددة يهدف إلى تحقيق مزايا مستمدة من القانون تحقق الحد الأدنى لنفقات المعيشة دون ربطها و استحقاقها بالقدرة التمويلية للمواطن.

3 -ملائمة قيمة المعاشات مع التغير في المستوى العام للأسعار و توفير التمويل اللازم لها من خلال الموازنة العامة للدولة أو من خلال السياسة الاستثمارية للصناديق أو كليهما.

4 - توجيه استثمار احتياط صناديق التأمينات نحو الاستثمارات قليلة المخاطر و بما يحقق درجة من التوازن بين الفائدة الاقتصادية و الاجتماعية لأصحاب الحق في الصناديق الاجتماعية.

5 -تشجيع صناديق التأمينات العربية بعمل استثمارات مشتركة في أكثر من دولة عربية و بحسب الفرص الاستثمارية المناسبة و في هذا الصدد نوصي المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع الصناديق لعمل دراسات جدوى لفرص استثمارية مناسبة في البلدان العربية لتسهيل استثمارات الصناديق العربية في هذه المشاريع بشكل مباشر.

6 -إعادة النظر في معادلة حساب المعاش المبكر في ظل الخصخصة لماله من آثار سلبية على كل من العامل والصناديق التأمينية، وقد يكون من المكاسب

7 -أن تتحمل الحكومات تبعات آثار الخصخصة و عدم تحميلها لصناديق التأمين الاجتماعي.

8 - دعم صناديق التأمينات الاجتماعية لمواجهة الأزمات الاقتصادية التي أثرت سلبا على الصناديق حتى لا تصل إلى مرحلة العجز.

9 -استكمال إجراءات تشكيل الجمعية العربية للضمان الاجتماعي و التي أقر إنشاؤها في شرم الشيخ سنة 2009 م، و صادق عليها مؤتمر العمل العربي ، و المنامة 2010 م، و حث مؤسسات الضمان على المشاركة في مؤتمرها الأول.

10 -المصادقة على اتفاقيات العمل العربية غير المصادق عليها و الخاصة بالتأمينات و الضمان الاجتماعي و البدء بتطبيقها.

11 -توصي الندوة المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بعمل دراسة لتشريع عربي إطاري تسترشد به نظم التأمينات الاجتماعية.

12 -مراعاة قوانين التأمينات ومبادئها المتعارف عليها عند اصدار ايه تشريعات ذات صلة.

13 -توصي الندوة نظم الضمان والتأمينات الاجتماعية الاستفادة من مختلف الوسائل الإعلامية المتاحة لتحقيق الأهداف السامية و النبيلة التي أنشئت من اجلها. و توعية المستفيدين و أصحاب

العمل وحثهم على الالتزام بواجباتهم و معرفة الحقوق و المزايا التي يحصلون عليها بالإضافة إلى شرح أهميه هذه النظم على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي لاسيما في إعادة توزيع الثروة وتأمين الحماية الاجتماعية على أن يتم ذلك بشفافية تامة حتى تنال ثقة الجمهور بها.

14 -توصي الندوة وزارات التربية والتعليم في جميع الدول العربية إدخال الثقافة التأمينية ضمن مناهج التربية الوطنية لتعزيز الضمان و التأمينات الاجتماعية و الذي سيسهم في تحقيق مستوى من الثقافة التأمينية و الوعي بأهميتها.

***

(15) إسم النشاط ونوعه : مشاركات المركز في أنشطة وطنية عربية ودولية

رقم النشاط بالخطة : (خ / 92 / 2011م).

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – مايو / آيار – أكتوبر / تشرين الأول 2011م .

الجهة المستفيدة : أطراف الإنتاج الثلاثة .

المحاور :

أنشطة متعددة في المجالات التالية :

- التأمينات الاجتماعية .
- المعاشات .
- التأمين الصحي .
- الزكاة .
- التنمية الإجتماعية.
- التشريعات الإجتماعية .

***

(16) إسم النشاط : المشاركة فى إجتماع اللجنة القومية للإتحاد العام لمعاشي التأمين الاجتماعي – دورة الإنعقاد الثانية – قطري .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – 26 مايو / آيار 2011م .

الجهة المعنية بالتنفيذ : الإتحاد العام لمعاشي التأمين الإجتماعي .

الجهات المشاركة :

1 - وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي .
2 - الصندوق القومي للتأمين الصحي .
3 - وزارة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم .
4 - الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي .
5 - لجنة العمل والحسبة والمظالم – المجلس الوطني .

6 - المركز العربي للتأمينات الإجتماعية .

7 - بنك الأسرة .

طبيعة مشاركة المنظمة : شارك مدير المركز بالحضور ومخاطبة الإجتماع .

أهم المحاور

تضمنت كلمة مدير المركز المحاور التالية :

– نبذة عن المركز ودوره في تطوير نظم التأمينات الإجتماعية .

– أهمية الإتحاد العام لمعاشي التأمين الإجتماعي .

أهم التوصيات :

– العمل على رفع الحد الأدنى للمعاش ليتوافق مع نفقات المعيشة .

– ضرورة الإهتمام بشريحة المعاشيين الذين لم يتمكنوا من صرف معاشاتهم نتيجة لنقص المستندات وعدم سداد الإشتراكات والعمل على حل تلك الإشكاليات التي تواجههم .

***

(17) إسم النشاط : المشاركة فى ورشة عمل حول : " التدريب المهني " – قطري .

مكان وتاريخ التنفيذ :

الخرطوم – قاعة المركز العربي للتأمينات الإجتماعية - 31 مايو / آيار 2011م.

الجهة المعنية بالتنفيذ :

المجلس الأعلى للتدريب المهني التابع لوزارة العمل جمهورية السودان .

الجهات المشاركة :

1- وزارة العمل .

2- المجلس الأعلى للتدريب المهني .

3- مديري مراكز اتدريب المهني .

4- مجموعة من الخبراء والمختصين .

طبيعة مشاركة المنظمة : شارك مدير المركز بحضور الورشة .

أهم المحاور :

- مفاهيم حول تغطية الموارد البشرية في القطاع غير الحرفي .
- واقع ممارسة التدريب المهني .
- التدريب المهني المشاكل والحلول والرؤية المستقبلية .

التوصيات :

1 - الإهتمام برفع وزيادة الموازنة السنوية من الدولة .

2 - التوسع والإنتشار لمراكز جديدة على مستوى الولايات والمحليات .

3 - انشاء صندوق قومي أو محفظة تمويلية بإسم المجلس الأعلى للتدريب المهني تتشارك فيها الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية .

4 - تعزيز وتطوير قدرات معهد تدريب المدربين المراد به إعداد الكوادر الفنية النادرة

5 - التوسع في فرص التدريب الخارجي عبر البروتوكولات الدولية للتعاون الفني

6 - التوسيع في سياسة الإستثمار مع القطاع الخاص .

***

(18) إسم النشاط : المشاركة فى الورشة التأسيسية لمسح سوق العمل.

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم 14 يونيو/ حزيران 2011م .

الجهة المعنية بالتنفيذ : وزارة العمل بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء .

الجهات المشاركة : مجموعة من الخبراء والمختصين .

طبيعة مشاركة المنظمة : شارك المركز بالحضور والنقاش .

أهم المحاور :

تضمنت إستمارة المسح المحاور التالية :

- الخصائص الديمغرافية والإجتماعية .
- علاقة أفراد الأسرة بقوة العمل .
- خصائص القادمين للأسرة .
- خصائص المغادرين للخارج .
- مصادر دخل الأسرة .
- خصائص المسكن .

***

(19) إسم النشاط :المشاركة فى ندوة بعنوان " التأمين الطبي الواقع وآفاق المستقبل "

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم 2 يوليو / تموز 2011م .

الجهة المعنية بالتنفيذ : شركة التأمين الإسلامية المحدودة.

الجهات المشاركة : مجموعة من الخبراء والمختصين .

طبيعة مشاركة المنظمة : شارك المركز العربي للتأمينات الإجتماعية بالحضور والنقاش.

أهم المحاور :

- التأمين الطبي الواقع وآفاق المستقبل .
- دور مقدمي الخدمة الطبية ومعادلة ضبط الجودة .

التوصيات :

1. مراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم التأمين الصحي في السودان .
2. إعتماد الدولة ممثلة في وزارة الصحة الإتحادية نظام الترميز والترقيم والتسمية والوحدة الأولية والعمليات العلاجية المختلفة كما هو الحال في معظم دول العالم .

***

(20) إسم النشاط ونوعه : المشاركة فى الدورة التدريبية لتدريب المدربين TOT للعاملين بصندوقي التامين الإجتماعي والمعاشات .

مكان وتاريخ التنفيذ :

الخرطوم – قاعة المركز العربي للتأمينات الاجتماعية 3 - 7 يوليو/ تموز 2011م

الجهة المعنية بالتنفيذ :المركز العربي للتأمينات الإجتماعية – الخرطوم بالتعاون مع مجموعة الجهود المشتركة الأردنية .

الجهات المشاركة : صندوقي التأمين الإجتماعي والمعاشات في السودان .

أهم المحاور : - التدريب - المفهوم والأهمية والأنواع

- مراحل العملية التدريبية .
- الوسائل التدريبية .

التوصيات :

1. ضرورة وجود أسترتيجية بطاقة الأداء المتوازن.
2. يجب أن يحظى المشروع بمساندة الإدارة العليا .
3. يجب ترجمة هذه التوجيهات إلى خطط وأهداف وتحديد الجهات المسئولة عن تنفيذها .
4. يجب أن تكون الأهداف موضوعة وفقاً لقاعدة (smart) .
5. يجب مراجعة أساليب توفير البيانات وتطويرها .

***

(21) إسم النشاط : المشاركة فى إجتماع اللجنة الفنية لقطاع التنمية الإجتماعية والثقافية – الأمانة العامة لمجلس الوزراء – السودان .

مكان وتاريخ التنفيذ :

- الخرطوم – مجلس الوزراء - 6 سبتمبر / أيلول 2011م.

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- الإدارة العامة لأعمال المجلس والقطاعات الوزارية .
- مجلس الوزراء .

الجهات المشاركة :

وكلاء وزارات القطاع الإجتماعي وبعض الخبراء والمركز العربي للتأمينات الإجتماعية .

طبيعة مشاركة المنظمة :

شارك مدير المركز العربي للتأمينات الإجتماعية في الإجتماع والنقاش بصفته خبير **أهم المحاور :**

تقرير حول أداء آليات الضمان الإجتماعي للعام 2010م – وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي – جمهورية السودان – تناول التقرير المحاور التالية :

- محور التنمية المستدامة .

- محور الفقر وتحقيق أهداف الألفية .
- محور البناء المؤسسي وبناء القدرات .
- محور المعلومات والمتابعة والتقويم .
- المعوقات – التحديات .
- الرؤية المستقبلية .

أهم التوصيات :تمت إجازة التقرير والإشادة به .

***

(22) إسم النشاط : المشاركة إجتماع اللجنة الفنية لدراسة أوضاع المعاشيين في القطاع المدني .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – 2011/9/21م .

الجهة المعنية بالتنفيذ : الأمانة العامة لهيئة المستشارين - مجلس الوزراء – جمهورية السودان .

الجهات المشاركة :

مجموعة من الخبراء والمستشارين – الصندوق القومي للتأمين الإجتماعي – الصندوق القومي للمعاشات – إتحاد معاشي الخدمة المدنية – المركز العربي للتأمينات الإجتماعية.

طبيعة مشاركة المنظمة :

شارك مدير المركز العربي للتأمينات الإجتماعية في الإجتماع وقدم ورقة عمل حول : " أثر التضخم على معاشات التأمينات الإجتماعية " .

أهم المحاور :

قدمت في الإجتماع دراسة تناولت أوضاع المعاشيين في القطاع المدني ، إشتملت على المحاور التالية :

- التجربة المحلية لمشاريع المعاش .
- نشأة وتطوير قوانين المعاشات في السودان .
- النتائج المترتبة على تطور القوانين .
- الجهود المبذولة لتحسين أوضاع المعاشيين .
- الوضع الراهن .
- قومية مشروعات المعاشات .
- العلاقة بين المرتب والمعاش .
- مؤشرات غلاء المعيشة بالمقارنة مع المرتب 1990م – 1998م .

***

(23) إسم النشاط : المشاركة فى إجتماع المجلس الإستشاري لوزيرة الرعاية والضمان الإجتماعي – جمهورية السودان.

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – 27 سبتمبر / أيلول 2011م .

الجهة المعنية بالتنفيذ : وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي – جمهورية السودان

الجهات المشاركة : أعضاء المجلس الإستشاري وعددهم 47 عضواً .

طبيعة مشاركة المنظمة :

شارك مدير المركز العربي للتأمينات الإجتماعية د. خالد محمد يس في الإجتماع والنقاش بصفته عضواً في المجلس الإستشاري .

أهم المحاور :

ناقش الإجتماع تقرير التنمية البشرية الوطني للسودان للعام 2010 م
تناول التقرير المحاور التالية :

- السلام والتنمية البشرية في السودان .
- ظروف التنمية البشرية في السودان .
- التكلفة البشرية لقصور الأمن .
- تاريخ القصور الأمني في السودان .
- صناعة السلام في أوقات هشة .
- بناء مجتمع يسع الجميع .

أهم التوصيات :

1. لإصلاح ما حدث من إقصاء إقتصادي يوصي التقرير بخلق الوظائف ، وإستخدام مشاريع التمويل الأصغر وإجتذاب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر.
2. تحويلات مالية أكبر من المركز للولايات لبناء المزيد من المدارس والمستشفيات للمساعدة في سد الفجوة في الخدمات الإجتماعية .
3. ينبغي أن تكون أموال الزكاة مكملة لشبكات الضمان الإجتماعي الأخرى مثل مشروع التأمين الصحي وصندوق الضمان الإجتماعي ومشروع التكافل الإجتماعي للعمل كأداة من أدوات التنمية البشرية وتوصي أيضاً بجمع أموال الزكاة من الشركات المتوسطة والصغيرة للمساعدة في حجم الأموال المتوفرة للصرف .
4. من أجل تحقيق التنمية البشرية يوصى التقرير بضرورة تجنب الأنشطة قصيرة المدى التي تستبعد الخيارات بعيدة المدى .

***

(24) إسم النشاط : المشاركة فى منتدى ثقافة العمل الحر.

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم 2011/9/28م.

الجهة المعنية بالتنفيذ :

وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي / مركز ثقافة التنمية الإجتماعية .

الجهات المشاركة : مجموعة من الخبراء والمختصين .

طبيعة مشاركة المنظمة : شارك المركز للتأمينات الإجتماعية بالحضور والنقاش .

أهم المحاور :

– رؤية مستقبلية في الشغل والتشغيل في السودان .
– الضراع الأخضر – ثقافة العمل في الثراث الشعبي السوداني .

أهم التوصيات :

1. ضرورة نشر ثقافة العمل الحر في كل الوسائط الاعلامية وفي اوساط المجتمع المختلفة .

2. ضرورة وضعه في المناهج التعليمية .
3. لابد من ايجاد السند القومي للمشاريع الصغيرة من جانب الحكومة .
4. ازالة كل العقبات التي تعترض قيام المشاريع المنتجة من رسوم وضرائب وغيرها
5. العمل على حماية المنتج المحلي ومنتجات المشاريع الصغيرة .
6. لابد من نبذ مظاهر الثقافة السالبة .
7. التزام المؤسسات الثقافية بنشر ثقافة العمل الحر .

***

(25) إسم النشاط : المشاركة فى إجتماع اللجنة الفنية لقطاع التنمية الإجتماعية والثقافية – الأمانة العامة لمجلس الوزراء – السودان .

مكان وتاريخ التنفيذ :
الخرطوم – مجلس الوزراء – 6 أكتوبر / تشرين الأول 2011م .
الجهة المعنية بالتنفيذ :

- الإدارة العامة لأعمال المجلس والقطاعات الوزارية .
- مجلس الوزراء .

الجهات المشاركة :

- وكلاء وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، الرعاية والضمان الإجتماعي ، التعاون الدولي، الصحة ، الشئون الإنسانية ، الشباب والرياضة ، التعليم العالي والبحث العلمي ، الإعلام، الثقافة ، الإرشاد والأوقاف ، مركز التخطيط الإستراتيجي ، المركز العربي للتأمينات الإجتماعية وبعض الخبراء .

طبيعة مشاركة المنظمة :

شارك مدير المركز العربي للتأمينات الإجتماعية في الإجتماع والنقاش بصفته خبير

أهم المحاور :

- مناقشة خطة وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي للعام 2012م .
- خطة وزارة الإرشاد والأوقاف للعام 2012م .
- خطة وزارة الشباب والرياضة للعام 2012م .

أهم التوصيات :

إجراء بعض التعديلات في الخطط على ضوء النقاش والملاحظات من قبل الإجتماع ورفعها للإجتماع الوزاري للقطاع الإجتماعي لإجازتها .

***

(26) إسم النشاط : المشاركة فى ندوة مستويات الأجور بالقطاعات الإقتصادية وتطوير منهجية البحوث ومقابلة التحديات .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم 2011/10/11م.

الجهة المعنية بالتنفيذ : المجلس الأعلى للأجور.

الجهات المشاركة :

1. جامعة أفريقيا العالمية .

2. شركة الدالي والمزموم.
3. أصحاب العمل .
4. إتحاد أصحاب المخابز.
5. وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي .
6. شركة تبوك الدوائية .

طبيعة مشاركة المنظمة : شارك المركز للتأمينات الإجتماعية بالحضور والنقاش .

أهم المحاور :

- عرض موجز لدراسة مستويات الأجور.
- عرض ورقة تطوير الأجور منذ العام 2004م .

التوصيات :

1. ربط الأجر بالإقتصاد الكلي وبالإنتاجية .
2. النص بوضوح بقانون الحد الأدنى للأجور بأن يكون الحد الأدنى للأجور قومياً من حيث تطبيقه على القطاعين العام والخاص وعلى كل الولايات .
3. إجراء دراسة عن المؤثرات السلبية على مستويات الأجور نتيجة لتكلفة عناصر أخرى للإنتاج كالضرائب والرسوم وغيرها .
4. إعادة إنشاء وتنشيط الجمعيات التعاونية بمواقع العمل والأحياء السكنية لتوفير السلع بأسعار مخفضة لتخفيف أعباء المعيشة .

***

(27) إسم النشاط : المشاركة فى ورشة تطوير مناهج فقه الزكاة في التعليم العام والجامعات .

مكان وتايخ التنفيذ : الخرطوم 16/15 أكتوبر / تشرين الأول 2011م .

الجهة المعنية بالتنفيذ :

المعهد العالي لعلوم الزكاة بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (أسيسكو المغرب) والهيئة العمالية للزكاة (جده) .

الجهات المشاركة :

1 - ديوان الزكاة .
2 - أساتذة الجامعات والخبراء .

أهم المحاور:

1. مجالات فقه الزكاة الذي إشتمل على مفهوم فقه الزكاة والتجربة السودانية في الجباية والمصارف .
2. واقع مناهج فقه الزكاة في التعليم العام والجامعي بالسودان .
3. دور الزكاة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومعالجة الفقر .
4. مستجدات مناهج فقه الزكاة وأساليب تطويرها الذي إشتمل على تطوير مناهج فقه الزكاة في التعليم العام والجامعي وسبل ووسائل تدريس علوم الزكاة وتدريب المعلمين والأساتذة في مجالات فقة الزكاة .
5. خطاب الزكاة والعلوم الإنسانية وأثرهما في تطوير فقه الزكاة الذي تناول دور خطاب الزكاة في رفع الوعي الزكوي إلى جانب أثر العلوم الإنسانية في تطوير فقه الزكاة وتطوير مصطلحاته.

طبيعة مشاركة المنظمة :

شارك المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالحضور والنقاش.

التوصيات :

1 - العمل على إدخال فقه الزكاة في مقررات كليات الإقتصاد وأقسام المحاسبة وإدارة الأعمال في الجامعات .

2 - زيادة الجرعات المعرفية في منهج التربية الإسلامية ودراستها في مجال فقه الزكاة وتطبيقها .

3 - ربط فقه الزكاة بمنهجية علماء الإسلام لتحقيق التوازن لدى التلاميذ ولنبذ تعصبهم لمذهب معين .

***

(28) إسم النشاط : المؤتمر الأول حول :المشاركة فى " منظومة التمويل الأصغر وتأميناته"

الجهة المعنية بالتنفيذ: مجموعة الجهود المشتركة للإستشارات والتطوير(معهد القيادة والإدارة البريطاني).

مكان وتاريخ التنفيذ: بفندق السلام روتانا وذلك في الفترة من 15 – 17 / نوفمبر 2011م .

طبيعة مشاركة المنظمة : شارك المركز العربي للتأمينات الإجتماعية بالحضور والنقاش .

الجهات المشاركة :

1. شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة .
2. بنك السودان المركزي .
3. بنك فيصل الإسلامي .
4. البنك السعودي السوداني .
5. البنك الزراعي .
6. بنك الثروة الحيوانية .
7. بنك الأسرة .

التوصيات :

1. إعفاء مشاريع التمويل الأصغر في الرسوم الحكومية لمدة عامين .
2. تطوير برنامج تدريبي لتأمين التمويل الأصغر .
3. في منظومة التأمين الخاصة بالتمويل الأصغر والجانب المادي والتكافل يجب أن لا تكون الرؤيا تأمينية بحتة أي البحث عن تضخيم المحفظة الانتاجية وإنما تبقى الإنطلاقة في كل الخطوات المحافظة على المشاريع الصغيرة التي يتم تمويلها في حالة التشغيل بدلاً من تطبيق الشروط الخاصة بالتعويض عن الإعسار دون البحث عن بداية الإعسار قبل أن يستفحل .
4. تحفيزاً للمستفيدين للإلتزام بشروط التمويل والتعاقد ، فإن المقترح أن يتم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب بحيث يتم منح المستفيد الذي يلتزم بكل الشروط لمدة سنتين متتاليتين جائزة تتمثل بخصم خاص في سعر التأمين ، وايضاً قيام البنك باعفاء المستفيد من سداد دفعة أو أكثر من الاقساط المترتبة عليه.

***

(29) إسم النشاط : المشاركة فى ورشة عمل حول : تطوير المرجعيات الهيكلية ، إنشاء وتشبيك قسم عمل الأطفال بالوزارة .

مكان وتاريخ التنفيذ :قاعة المركز العربي للتأمينات الإجتماعية - الخرطوم – 29 – 30 نوفمبر 2011م .

الجهة المعنية بالتنفيذ :وزارة العمل جمهورية السودان بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومجموعة الإتحاد الأوربي.

الجهات المشاركة :

1. وزارة الزراعة الإتحادية .
2. وزارة العمل .
3. الحكم المحلي – مكتب العمل .
4. إتحاد عمال السودان .
5. إتحاد أصحاب العمل .
6. وزارة التربية .
7. الجهاز المركزي للإحصاء .
8. وزارة الصناعة .
9. وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي – رعاية الأسرة والطفل .
10. I L O / TACKLE .
11. C D F

أهم المحاور :

1. مجانية وإالزامية التعليم .
2. الدعوة إلى حسن توظيف المورد البشري وتنظيم عمليات إستخدامه .
3. إقرار مبدأ العمل حق وواجب لكل راغب فيه وقادر عليه .
4. تشجيع الإستثمار المنتج توفيراً لفرص العمل اللائق ومناهضة مشكلة الفقر .
5. الإهتمام بمسح وتصنيف وتخطيط القوى العاملة .
6. دعم البرامج والأنشطة الرامية إلى حماية ورعاية الطفولة .
7. العمل على نشر الوعي وإزكاء القيم الفاضلة بين الأفراد والأسر .

أهم التوصيات :

1. يشكل عمل الأطفال ظاهرة إجتماعية غير حميدة في عمومياتها إذ أن الوضع السليم لأي طفل ألا يخرج من مثلث المنزل ، المدرسة والملعب أو الملهى إلا لضرورة حتمية .
2. يعتبر إقحام الأطفال أو تشجيعهم لمزاولة أي شكل من أشكال الأعمال الخطرة جريمة إنسانية ومعصية دينية لا تتغير إلا بالتوبة والإقلاع الفوري عنها .
3. وراء كل حالة من حالات عمل الطفل توجد أسرة إما فقيرة أو غافلة أو مفككة كما يوجد صاحب عمل إما جشع أو سادي .
4. وجود السياسات والتشريعات بدون توفير المقومات والمعينات اللازمة لتطبيقها على أرض الواقع بجعلها هباءاً منثوراً .
5. تضافر الجهود العملية وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية من شأنه التعجيل بالقضاء على ظاهرة عمل الأطفال .
6. مشروع معالجة عمل الأطفال من خلال التعليم أنموذج طيب لمشاريع التعاون الدولي وتجسيد مبدأ تكامل الأدوار على المستوى الوطني .

***

(30) إسم النشاط : المشاركة فى لجنة إعداد مشروع قانون الضمان الإجتماعي السوداني .

الجهة المعنية بالتنفيذ : وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي – جمهورية السودان .
مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – نوفمبر – ديسمبر 2011م .
طبيعة مشاركة المنظمة : شارك د.خالد محمد يسن مدير المركز في عضوية اللجنة .
الجهات المشاركة :

– وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي .

– وزارة العمل .
– وزارة المالية والاقتصاد الوطني .
– الصناديق الاجتماعية .
– الاتحاد القومي لنقابات عمال السودان .
– اتحاد أصحاب العمل .
– المركز العربي للتأمينات الاجتماعية .
– بعض الخبراء .

اهم المحاور : تم إعداد مشروع القانون بصورة نهائية حسب امر التكليف للجنة

(6) مجـــــال الصحة والسلامة المهنية :

(1) اسم النشاط : دورتان قطريتان في مجال (الصحة والسلامة المهنية)

– تم في هذا الإطار تنفيذ دورة تدريبية حول (حدود ومؤشرات التعرض المهني)

رقم النشاط : د/ 16/ 2011

الجهة المعنية بالتنفيذ : المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق .

الجهة المستفيدة: أعضاء الهيئة التدريسية في المركز العالي للسلامة والصحة المهنية في الجماهيرية العظمى/طرابلس

مكان وتاريخ اعقاد النشاط: دمشق (13 – 17 /شباط/فبراير/2011)

محاور عمل الندوة:

- أسس وخلفيات حدود ومؤشرات التعرض المهني
- حدود التعرض المهني للملوثات الكيميائية
- المؤشرات الحيوية للتعرض المهني للكيماويات
- حدود التعرض المهني للألياف والأغبرة
- حدود التعرض المهني للضجة والاهتزاز
- حدود التعرض المهني للحرارة
- حدود التعرض المهني للإنارة
- حدود التعرض المهني للإشعاع المؤين

واقع التنفيذ :

تم تنفيذ برنامج عمل الندوة على مدى أربعة ايام عمل، كما قام المشاركون في اليوم الخامس بزيارة اطلاعية إلى مقر المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية تم خلالها تعريفهم بالمعهد وأهدافه ومجالات عمله المختلفة كما تم تزويد كل منهم بعدد من الكتب والمنشورات الصادرة عن المعهد للاستفادة منها في مجال عملهم التدريسي . وقد أشاد المشاركون في ختام الزيارة بالدور الهام الذي يقوم به المعهد على المستوى العربي للنهوض بالصحة والسلامة المهنية عبر خدماته المتنوعة في مجال التدريب والتأهيل و التوعية والنشر كما تقدموا بخالص شكرهم وتقديرهم للجهود المبذولة في الإعداد والتحضير للدورة تنظيمياً وفنياً والذي كان له أبلغ الأثر في إغناء معلوماتهم وتعزيز معرفتهم في مجال موضوع الدورة معربين عن أملهم باستمرار عقد مثل هذه الأنشطة بما يعزز التعاون القائم بين الطرفين خدمة للمصلحة المشتركة

***

(2) اسم النشاط : توفير خبرات فنية وإدارية في مجال الصحة والسلامة المهنية

رقم النشاط : د / 87/ 2011

من المزمع في هذا الإطار مشاركة المعهد في النشاطين التاليين:

أولاً- مشاركة المعهد في أعمال الاجتماع التشاوري للارتقاء بالصحة والسلامة المهنية في العراق

الجهة المعنية بالتنفيذ : مكتب منظمة الصحة العالمية في العراق بالتعاون مع الجهات التالية:

- منظمة الصحة العالمية
- منظمة العمل الدولية
- منظمة العمل العربية/المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق
- وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والبيئة في العراق.

الجهة المستفيدة: المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية في العراق

مكان وتاريخ انعقاد النشاط: استنبول (20 – 21 /نيسان/أبريل/2011)

أهداف النشاط:

رسم خارطة طريق للارتقاء بالصحة والسلامة المهنية في العراق وتدعيم دور المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية في هذا المجال

محاور عمل الاجتماع:

1 - عرض تقرير منظمة العمل الدولية ويشمل:
*الاستراتيجية العالمية بشأن السلامة والصحة المهنية

*قائمة جديدة من الأمراض المهنية

*اتفاقية الإطار الترويجي للصحة والسلامة المهنية

2 - عرض تقرير منظمة الصحة العالمية ويشمل:
*خطة العمل العالمية الخاصة بصحة العمال 2008-2017

عرض تقرير منظمة العمل العربية ويشمل:

*ورقة عمل حول دور المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية في دعم العراق

3 - تقرير الجانب العراقي ويشمل:
*أوراق عمل وزارات الصحة والبيئة والعمل والشؤون الاجتماعية

واقع التنفيذ:

تم اتخاذ الإجراءات اللازمة للمشاركة وإعداد ورقة العمل المطلوبة

ثانياً – المؤتمر الوطني الأول للسلامة والصحة المهنية تحت شعار (بناء ثقافة السلامة من أجل عمل لائق)

الجهة المعنية بالتنفيذ :

وزارة العمل في مملكة البحرين واللجنة العليا للسلامة والصحة المهنية

الجهات المستفيدة:

- أصحاب الأعمال والمدراء
- الأجهزة الحكومية المهنية
- مراقبو ومشرفو العمل والإنتاج والصيانة ومسؤولو الصحة والسلامة المهنية في المنشآت
- الجمعيات والمؤسسات والأفراد العاملون والمهتمون في مجال الصحو والسلامة المهنية

مكان وتاريخ انعقاد النشاط:

مملكة البحرين (26 – 27 /نيسان/أبريل/2011)

محاور عمل الاجتماع:

1 -ثقافة السلامة بين العلم الإداري والاجتماعي
2 -دور المعلوماتية في تطوير المعارف المتصلة بخدمات بيئة العمل
3 -إدارة الصحة والسلامة المهنية في المشاريع الصناعية الكبرى
4 -الإرغونوميا وعلاقته بتحسين الأداء والإنتاج
5 -ضغط العمل وأثره في ممارسات السلامة المهنية بين العمال

واقع التنفيذ:

جرى اقتراح إعداد ورقة عمل حول الإجهاد في مكان العمل حيث تم إعداد ملخص للورقة وتزويد الجهات المنظمة بها .

***

(3) إسم النشاط ونوعه : المشاركة فى فعاليات المؤتمر الدولي التاسع عشر للصحة والسلامة المهنية .

عقد المؤتمر الدولي التاسع عشر للصحة والسلامة المهنية في العمل ، والذي يعد أكبر تجمع عالمي لخبراء الصحة والسلامة المهنية، يعقد كل ثلاث سنوات منذ عام 1955 في اسطنبول / الجمهورية التركية، خلال الفترة 11-15/ 9/ 2011 بهدف:

- **تأمين منتدى لتبادل المعرفة والخبرات والتجارب بين المشاركين ؛بهدف الارتقاء بالسلامة والصحة المهنية.**
- **تقوية وبناء شبكات الربط، والتحالفات، ووضع أسس وقواعد التعاون لتعزيز العلاقات بين كافة المهتمين.**
- **تأمين منبر لتطوير المعرفة، والأفكار الإستراتيجية، والعملية التي يمكن تفعيلها.**

هذا الحدث الهام الذي استمر 5 أيام استقطب أكثر من 5400 مشارك من 115 دولة في العالم، وتميز المؤتمر هذا العام بالحضور اللافت لممثلي العديد من الدول العربية، فقد شارك في أعمال المؤتمر ممثلو عشرين دولة عربية (265 مشاركا عربيا) (الأردن، الإمارات , البحرين , تونس , الجزائر , جيبوتي , السعودية , السودان , سورية , الصومال , العراق , عمان , فلسطين , قطر , الكويت , لبنان , مصر , المغرب , موريتانيا , اليمن) وكذلك بالحضور المتميز لمعالي السادة وزراء العمل العرب من عشر دول عربية (الأردن، الجزائر، السعودية، الصومال، فلسطين، قطر، الكويت، مصر، المغرب، موريتانيا). وذلك لمناقشة قضايا هامة ذات صلة بالصحة والسلامة المهنية، وأهمها:

- **المقاربات الشاملة، والاستباقية والوقائية للسلامة والصحة في العمل.**
- **مقاربة منظومات خاصة بالسلامة والصحة المهنية.**
- **الحوار الاجتماعي، والشراكة والابتكار في مجال الصحة والسلامة المهنية.**
- **التحديات الجديدة في عالم العمل والاقتصاد العالمي المتغير.**

وتضمن برنامج عمل المؤتمر جلسات رسمية مغلقة،وجلسات مفتوحة ،وجلسات فنية، واجتماعات إقليمية ،وكذلك ندوات دولية ، وركنا للمتحدثين، وجلسات للملصقات والمعلقات ودورات تدريبية

ومهرجانا للأفلام والوسائط المتعددة ، هذا بالإضافة إلى المعرض الدولي للسلامة والصحة المهنية الذي عقد على هامش المؤتمر.

القمة الوزارية

عقدت في الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد 2011/9/11 ،وقبيل افتتاح أعمال المؤتمر التاسع عشر للصحة والسلامة في العمل، قمة وزارية نظمتها الحكومة التركية / وزارة العمل والضمان الاجتماعي،بحضور واحد وثلاثين وزيراً للعمل من أنحاء العالم ،من بينهم تسعة وزراء عمل عرب وهم السادة وزراء العمل في (الأردن، الجزائر، السعودية، الصومال، فلسطين، قطر، الكويت، مصر، موريتانيا)، وقع خلالها السادة الوزراء المشاركون على إعلان اسطنبول بشأن الصحة والسلامة في العمل والذي بني على إعلان سيؤول / كوريا 2008/ وعلى الالتزامات التي وردت فيه، واعتبرت نموذجاً للسلامة الشاملة والثقافة الصحية في جميع أنحاء العالم، وأكد الإعلان على أن تعزيز مستويات عالية من السلامة والصحة في العمل هو مسؤولية وزراء العمل والمجتمع ككل، وأن بناء ثقافة سلامة وصحة وقائية وطنية مستدامة وتعزيزها ينبغي ضمانه من خلال منظومة من الحقوق والمسؤوليات والمهام المحددة، كما أكد السادة الوزراء على دعمهم الكامل وغير المشروط لخلفية وأهداف إعلان سيؤول منضمين بذلك إلى الموقعين على دعم إعلان .

ملاحظة : وقع وزير العمل فى المملكة المغربية حيث وصل إلى اسطنبول فى اليوم التالى على إعلان اسطنبول بشأن الصحة والسلامة فى العمل .

الجلسة الافتتاحية

افتتح المؤتمر الدولي التاسع عشر للصحة والسلامة المهنية في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الأحد 11/ 2011/9 ،في قاعة **HaliÇ** ،وبدأت الجلسة الافتتاحية بتقديم لمحة عن تاريخ اسطنبول الثقافي، وتأدية بعض العروض المسرحية التراثية،واستهل السيد Kasim Özer، المدير العام للصحة والسلامة المهنية في وزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية الكلمات الافتتاحية بالتأكيد على أن هدف المؤتمر هو منع حوادث العمل والأمراض المهنية،وتطوير الصحة والسلامة المهنية،وشكر الحضور وتمنى أيام صحة وسلامة للجميع في مكان العمل. ثم قدم السيد Olaf Petermann مدير اللجنة الخاصة بالوقاية في الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي والمسؤول عن افتتاح مهرجان الأفلام والوسائط المتعددة،كلمة أكد فيها على شعار المؤتمر في بناء ثقافة السلامة والصحة الوقائية العالمية وأشار إلى الصعوبات التي قد تعترض بناء ثقافة الوقاية في أنحاء العالم ،وأعلن في سياق حديثه عن افتتاح المهرجان الثامن للأفلام والوسائط المتعددة 2011 الذي يتضمن 232 متنافسا من 30 دولة وسيتم تقييمها، ومنح الجوائز في الجلسة الختامية.

ومن ثم قدمت السيدة Raquel Gonzalez مديرة مكتب جنيف للاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC) كلمة أشارت فيها إلى حجم العواقب الدراماتيكية التي تعاني منها الأسرة والمجتمع وخاصة في الدول النامية، حيث أن 2.3 مليون رجل وامرأة يموتون سنوياً من جراء الحوادث المرتبطة بالعمل، والتي تكلف الاقتصاد العالمي حوالي 4% من حجم الناتج المحلي الإجمالي

العالمي سنوياً. كما أكدت على ضرورة الالتزام بإعلان سيؤول ووضع قضايا الصحة والسلامة المهنية وتحسين بيئة العمل في أولويات أجندات العمل الوطنية،كما شددت أيضاً على ضرورة التصديق على الاتفاقية الدولية 155 بشأن الصحة والسلامة المهنيتين.

وتقدم السيد Tuğrul Kudatgobilik ،رئيس اتحاد نقابات أصحاب الأعمال الأتراك (Tisk) ممثل المنظمة الدولية لأصحاب العمل OIC ،بالشكر الجزيل لمنظمي المؤتمر الدولي التاسع عشر لإتاحة الفرصة لهذا التجمع الهام الذي يساهم في تبادل الخبرات والتعرف على تجارب الدول في كيفية التعامل مع التحديات التي تواجهها، وأوضح أن كل الأطراف من حكومات وأصحاب عمل وعمال مستفيدون من تعزيز ثقافة الوقاية، وهو أمر ضروري وأساسي ليتم تبنيه من قبل جميع الناس؛ في مكان العمل والمدرسة والشارع.

كما هنأ السيد Errol Frank Stoove رئيس الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، في كلمته وزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية على عقد هذا المؤتمر في اسطنبول التي أصبحت عاصمة الصحة والسلامة المهنية في العالم، وشكرها على جهودها في تنظيم المؤتمر، وذكّر بتاريخ مؤتمرات السلامة والصحة المهنية التي عقدت بداية عام 1955 في روما، انتهاءً بمؤتمر اسطنبول 2011 ، وأشار إلى المؤتمر الثامن عشر للصحة والسلامة المهنية الذي عقد في كوريا وقدم أول قمة عالمية للصحة والسلامة، وبأعلى نسبة حضور من كبار الاختصاصيين وممثلي أصحاب الأعمال والعمال وممثلي الضمان الاجتماعي وصانعي السياسات، ودعا صانعي السياسات والمهتمين إلى الالتزام بثقافة الوقاية العالمية، مشيراً إلى حجم المأساة العالمية حيث أن كل دقيقة هناك 4 أشخاص يموتون من جراء حوادث العمل والأمراض المهنية.وأكد في نهاية حديثه على ضرورة اتخاذ خطوة جديدة وحاسمة نحو تحقيق أماكن عمل آمنة وصحية ومنتجة في جميع أنحاء العالم.

وبعدها ألقى السيد Assane Diop المدير التنفيذي لقطاع الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية، كلمة شكر فيها السادة الحضور ومنظمي المؤتمر على الجهود التي بذلوها لإنجاحه، وأشار إلى تقرير منظمة العمل الدولية "التوجهات والتحديات العالمية في مجال الصحة والسلامة المهنية" الذي سيناقشه المشاركون في أعمال المؤتمر وأن الأرقام الواردة في التقرير لا تمثل سوى قمة جبل الجليد.

تلا ذلك كلمة معالي السيد Faruk Çelik وزير العمل والضمان الاجتماعي في الجمهورية التركية والذي عبر من خلالها عن سعادته بعقد هذا المؤتمر الذي ضم أكثر من 115 دولة وحوالي 5000 مشارك، وثمّن عقد القمة الوزارية التي ضمت 31 وزيراً للتوقيع على إعلان اسطنبول،وأشار إلى التطور التكنولوجي الحاصل في السنوات الأخيرة والذي ترافق مع ازدياد مخاطر بيئة العمل، وأن الإحصائيات اليومية لحوادث العمل محزنة،ولابد من إيلاء قضية الصحة والسلامة المهنية الأهمية القصوى، وقبل انتهاء السيد الوزير من كلمته، حضر السيد رجب طيب أردوغان، رئيس الوزراء التركي إلى القاعة حيث رحبت به القاعة ترحيبا حارا ، فتابع السيد الوزير كلمته شاكراً السيد رئيس الوزراء على الحضور،وعلى اعتماده العديد من القوانين والتشريعات الجديدة في مجال الصحة والسلامة المهنية، وتمنى النجاح لأعمال المؤتمر.

واختتمت الجلسة الافتتاحية بكلمة للسيد رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي،أعرب فيها عن سعادته بعقد هذا المؤتمر في اسطنبول ، وأشار إلى أن الاقتصاد العالمي يتغير بسبب الأزمة العالمية الاقتصادية والأخلاقية والسياسية ،إلا أن تركيا دولة نامية وتتطور بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية (94 مليار دولار سنوياً)؛ وذلك لأن الاقتصاد التركي مرن، فقد حلت مشكلة البطالة ويعمل الآن على تطوير ثقافة الصحة والسلامة الوقائية؛ لأن حياة الأفراد مهمة في ثقافة المجتمع التركي وكل الناس لديهم سواسية، وأكد على أن الاقتصاد الإنتاجي يتطلب قوى عاملة ماهرة ومختصة ،ودعا إلى اتباع نهج "الحماية والوقاية" للسلامة والصحة المهنية التي تهدف إلى توفير ظروف عمل يستحقها جميع البشر. وأشار إلى بعض المشاكل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب تزايد عددها في السنوات التسع الأخيرة، وشدد على أهمية بناء ثقافة الصحة والسلامة الوقائية للحد من الحوادث والأمراض المهنية، وطالب بالمزيد من التطبيقات والممارسات الجيدة في مكان العمل، وشكر جميع المشاركين وتمنى لهم أوقات سعيدة في تركيا.

الاجتماع السنوي التاسع والأربعون لمراكز CIS

شاركت منظمة العمل العربية عبر المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية في أعمال الاجتماع السنوي التاسع والأربعين لشبكة مراكز المعلومات الدولية cis الوطنية والإقليمية للصحة والسلامة المهنية،باعتباره أحد المراكز الإقليمية المعتمدة من قبل منظمة العمل الدولية (برنامج العمل الآمن) , حيث عقد الاجتماع على هامش المؤتمر الدولي التاسع عشر للصحة والسلامة في العمل، بمشاركة أربعة وستون مشاركا يمثلون عددا من مراكز cis الوطنية والإقليمية في العالم, وقد قدم المعهد خلال الاجتماع تقريرا سنويا يتضمن أنشطة المعهد في الفترة مابين انعقاد الاجتماعين الثامن والأربعين والتاسع والأربعين .

بدأ الاجتماع أعماله في الساعة التاسعة من صباح يوم الأحد 2011/9/11 ،قبيل الافتتاح الرسمي للمؤتمر الدولي التاسع عشر للسلامة والصحة في العمل، من خلال كلمة قدمها الدكتور Igor Fedotov منسق برنامج الصحة المهنية والبيئية في منظمة العمل الدولية بالإنابة عن السيد Assane Diop المدير التنفيذي لقطاع الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية ,رحب فيها بالمشاركين ، ومن ثم تم انتخاب السيدة Boryana Barbukova ، مسؤولة أنشطة CIS في المركز الوطني لحماية الصحة العامة في وزارة الصحة البلغارية، رئيسة للاجتماع. كما تم اعتماد جدول أعمال الاجتماع التاسع والأربعين 2011 ،وكذلك اعتماد تقرير اجتماع 2010 ،وبعدها قدم الدكتور Igor Fedotov منسق برنامج الصحة المهنية والبيئية في منظمة العمل الدولية عرضاً سريعاً لأنشطة برنامج العمل الآمن والخطط المستقبلية ،عوضاً عن السيد Seiji Machida وأكد في حديثه على أهمية التصديق على اتفاقيات العمل الدولية التي تساعد الدول على تحسين وتطوير تشريعاتها، وألقى الضوء على بنود الاتفاقية الدولية 187 لعام 2006، وطالب ممثلي المراكز بوضع موضوع حماية صحة وسلامة العمال ضمن أولويات جدول أعمالها،كما أشار إلى موضوع تعزيز إدارة المعرفة في منظمة العمل الدولية والحاجة إلى المعلومات لإعداد أدلة تقنية وإحصائيات وبحوث وإيجاد ممارسات أفضل وتوفير أدوات تدريبية، وتطوير تشريعات الصحة والسلامة المهنية.

ثم قدم السيد Roman Litvyakov نائب مدير برنامج العمل الآمن، تقريراً عن أنشطة CIS (المركز الدولي لمعلومات السلامة والصحة المهنية)،منذ آخر اجتماع في 2010 ، لخص فيه خطة عمل منظمة العمل الدولية في تقاسم وتبادل المعلومات ودورCIS في دعم هذه الخطة وفي إدارة المعرفة والتعاون الدولي، ومن ثم تحدث عن تطوير مصادر المعلومات وعن موقع CIS الالكتروني، وخطط ILO حول إدارة المعلومات والمعرفة، من خلال استراتيجية لجمع ومراقبة وتحليل المعلومات ومن ثم تنسيقها وإدارتها ونشرها، وتطويرها.وتحديث قاعدة البيانات باستمرار مع توفير عدد من الفيديوهات على الموقع.

وقدمت السيدة Annick Virot ،منسقة شبكة مراكز CIS، عرضاً موجزاً عن أهم أنشطة مراكز CIS الوطنية والإقليمية، وبعدها قدمت تقريراً عن اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية في العمل 2011، وقد تخلل العروض بعض المداخلات والأسئلة من السادة المشاركين. وفي الجلسة الثانية للاجتماع تم تقسيم السادة المشاركين إلى أربع مجموعات عمل (كل مجموعة 16 مشارك) لمناقشة المواضيع الثلاثة التالية :

- ماذا يمكن لل CIS أن تفعله لتحديث موسوعة الصحة والسلامة المهنية والترويج لها؟
- ما نوع الممارسات الجيدة في مجال الصحة والسلامة المهنية التي يجب جمعها ونشرها؟
- كيف يمكن أن نساعد CIS لجمع المعلومات لبيانات الممارسات الجيدة العالمية؟

وركز ممثل المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية في مناقشة الموضوع الأول على الدور الذي يقوم به المعهد في ترجمة أجزاء من الموسوعة إلى اللغة العربية، وضرورة توفرها على موقع منظمة العمل الدولية أو الإشارة إلى توفر هذه الأجزاء باللغة العربية في المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية، نظراً لأهميتها في نشر الموسوعة والترويج لها في الدول العربيـــة. وفي ختام أعمال الاجتماع عرضت نتائج عمل المجموعات ونوقشت مختلف الآراء المطروحة على أن يتم تضمينها في تقرير الاجتماع التاسع والأربعين لعام 2011. وشكرت السيدة Annick Virot المشاركين على حضورهم الفاعل في هذا الاجتماع الهام , متمنية لقاءهم العام القادم

الاجتماع الإقليمي للمجموعة العربية حول "التحديات التي تواجه الدول العربية في بناء ثقافة الوقاية"

ترسيخاً لهدف منظمة العمل العربية الأساسي في حماية حياة العمال وصحتهم، وتأكيداً على مسؤوليتها في تحسين ظروف وشروط العمل والنهوض بمستوى الصحة والسلامة المهنية على المستوى العربي، وحرصاً منها على المتابعة والتشاركية بين أطراف الإنتاج الثلاثة , عقدت منظمة العمل العربية اجتماعاً إقليمياً حول"التحديات التي تواجه الدول العربية في بناء ثقافة الوقاية" ضمن فعاليات المؤتمر الدولي التاسع عشر للسلامة والصحة في العمل، وذلك يوم الثلاثاء 2011/9/13 في الفترة (1:45 – 3:45) في قاعة DuPont في قصر الخليج للمؤتمرات. يهدف الاجتماع إلى عرض وتقييم ما تم إنجازه على المستوى العربي في مجال تعزيز ثقافة الوقاية انسجاماً مع إعلان سيؤول، والتوصيات الصادرة عن المؤتمر العربي الثالث للصحة والسلامة المهنية، ومناقشة التحديات التي تعترض بناء ثقافة الوقاية الوطنية، واقتراح الحلول والآليات المناسبة لتجاوز هذه التحديات.

في هذا الإطار قامت منظمة العمل العربية بمخاطبة الدول العربية الأعضاء في المنظمة بهدف الوقوف على ما تم انجازه فيما يخص تطوير تشريعات الصحة والسلامة المهنية الوطنية ، وواقع التوعية والتدريب بمخاطر بيئة العمل ، والخطط الراهنة والمستقبلية لتعزيز ثقافة الوقاية. بهدف تسليط الضوء على الإجراءات والخطوات الأساسية الواجب اتباعها لتعزيز ثقافة الوقاية في الصحة والسلامة المهنية على المستوى العربي, وقد تلقت المنظمة ردود (13) ثلاث عشرة دولة عربية وضع على أساسها تقرير المنظمة لمناقشته خلال الاجتماع.

ترأس الاجتماع الإقليمي للمجموعة العربية معالي السيد **أحمد محمد لقمان** المدير العام لمنظمة العمل العربية بمشاركة كريمة من معالي السيد الدكتور **محمد العفاسي** نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت، ومعالي السيد **جمال أغماني** وزير التشغيل والتكوين المهني في المملكة المغربية ،وبحضور 150 مشاركاً من الوفود العربية والأجنبية المشاركة في أعمال المؤتمر الدولي،استهل معالي المدير العام كلمته الافتتاحية بالترحيب بالسادة الوزراء والحضور الكريم، باسمه وباسم منظمة العمل العربية، وتقدم بأخلص عبارات الشكر والامتنان إلى الجمهورية التركية التي احتضنت الاجتماع الإقليمي الذي عقد ضمن فعاليات المؤتمر الدولي التاسع عشر للصحة والسلامة المهنية، كما تقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى منظمة العمل الدولية والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ووزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية الذين قاموا بتنظيم هذا المؤتمر العالمي.وأشار معاليه في حديثه إلى مضي ثلاث سنوات على الاجتماع الإقليمي " واقع الصحة والسلامة المهنية في الدول العربية" الذي عقدته منظمة العمل العربية في كوريا الجنوبية في إطار المؤتمر الدولي الثامن عشر للصحة والسلامة المهنية ،والذي شارك خلاله بالقمة العالمية الأولى للسلامة والصحة، وكان من بين الموقعين الأساسيين على إعلان سيؤول بشأن السلامة والصحة في بيئة العمل, والذي أكد على أن صحة العمال هي مسؤولية المجتمع بأكمله، وأن بيئة العمل الآمنة والصحية ينبغي الاعتراف بها كحق أساسي من حقوق الإنسان من خلال غرس ثقافة الصحة والسلامة الوقائية والمحافظة عليها على المستوى الوطني؛ وبناءً عليه التزمت منظمة العمل العربية بأخذ المبادرة في تعزيز الثقافة الوطنية للصحة والسلامة المهنية، فكان المؤتمر الثالث للصحة والسلامة المهنية الذي عقد بالتعاون مع وزارة العمل في مملكة البحرين واللجنة العليا للصحة والسلامة المهنية تحت شعار " نحو الارتقاء بالصحة والسلامة المهنية" أولى الخطوات العملية في إطار الالتزام بما جاء في إعلان سيؤول. وأكدت توصياته على أهمية تطوير تشريعات العمل في مجال الصحة والسلامة المهنية وعلى ضرورة تعزيز الحوار الاجتماعي لدعم ثقافة السلامة والصحة المهنية ، وحث وزارات التربية والتعليم على المشاركة الفاعلة في تشجيع وتوسيع ثقافة السلامة والصحة المهنية في مجال التعليم والأسرة والعمل من خلال تطوير مناهج التعليم على جميع المستويات وإدخال قيم ثقافة السلامة والصحة المهنية في التربية الوطنية بهدف رفع الوعي الوقائي عند الدارسين.

وتمنى معاليه في نهاية حديثه أن يكون الاجتماع الإقليمي للمجموعة العربية تقليدا دائما ومنبراً للحوار والنقاش البناء للوصول إلى النتائج المرجوة منه.

وتنفيذاً لبرنامج عمل الاجتماع الإقليمي، قدم الدكتور محمود إبراهيم،مدير المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بداية عرضاً بعنوان " دور منظمة العمل العربية في بناء ثقافة الوقاية"،عرف

المشاركين من خلاله على مفهوم ثقافة السلامة الوقائية، وسلط الضوء على الدور الذي قامت به منظمة العمل العربية بشكل عام والمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بشكل خاص في بناء ثقافة الوقاية في الدول العربية مؤكدا حرص المنظمة على تقديم كل عون مخلص في هذا الإطار. كما عرضت الدكتورة رانية رشدية ، التخصصية في المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية التقرير الذي أعدته المنظمة استناداً إلى ما تم إنجازه في ضوء إعلان سيؤول وتوصيات المؤتمر العربي الثالث للصحة والسلامة المهنية، وتناول التقرير عرضا تحليليا لواقع ثقافة الوقاية في الدول العربية في ضوء الردود التي تم تلقيها من عدد من الدول العربية ، واقتراح خطة عمل منظمة العمل العربية لبناء ثقافة الوقاية من أجل تحسين وضع الصحة والسلامة المهنية على المستوى العربى .

ومن ثم قدمت الدكتورة لبنى الطاهري مسؤولة التدريب والعلاقات الدولية في المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية في المملكة المغربية؛ عرضاً يتناول "تطور التشريعات والقوانين الخاصة بالصحة والسلامة في المغرب". اعتمدت فيه على التحليل النقدي للتطور في التشريع المغربي بمقاربته مع القوانين الإقليمية والدولية، والتحليل لتبني النصوص للسياق المغربي الحالي .

تبع عروض المتحدثين مداخلتان لكل من معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتي ومعالي وزير التشغيل والتكوين المهني المغربي، ومن ثم نقاش مفتوح تمت من خلاله الإجابة على عدد من أسئلة السادة الحضور.وختم معالي المدير العام للمنظمة أعمال الاجتماع وشكر المتحدثين،وجميع السادة الحضور على مشاركتهم التي أثرت أعمال الاجتماع.

<u>الندوة الدولية حول الصحة والسلامة المهنية فى قطاع النفط</u>

عقدت منظمة العمل العربية (المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية) الندوة الدولية (رقم21 وفق برنامج عمل المؤتمر) حول الصحة والسلامة المهنية في قطاع النفط ضمن فعاليات المؤتمر الدولي التاسع عشر للسلامة والصحة في العمل، وذلك صباح يوم الأربعاء 14/9/ 2011 (9:00-11:00) في قاعة(Kasimpaşa5-4) في قصر الخليج للمؤتمرات.

ترأس الندوة الدولية ممثلا لمنظمة العمل العربية الدكتور محمود إبراهيم مدير المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية ، حيث افتتح أعمال الجلسة بكلمة رحب فيها بالسادة الحضور الذي بلغ عددهم 115 مشاركاً من أعضاء الوفود العربية والأجنبية المشاركة في أعمال المؤتمر،كما شكر المنظمين والقائمين على إنجاح أعمال المؤتمر

بدأت الندوة أعمالها بعرض للدكتور Om Malik الرئيس التنفيذي لمؤسسة ECOH- كندا بعنوان" **هل حد العمل الحراري هو مؤشر إجهاد حراري أفضل من WBGT بالنسبة لصناعة الغاز والنفط في الشرق الأوسط؟"** حيث اقترح عدد من المؤشرات المختلفة لتقييم تعرض العامل للإجهاد الحراري, عند تقييم الإجهاد الحراري واستخلص أن TWL قد يكون مؤشراً أكثر ملاءمة للاستخدام في الظروف الحارة الموجودة بشكل مستمر في شركات الغاز والنفط العاملة في الشرق الأوسط بسبب الحرارة السائدة في أقاليمه المختلفة. ثم تقدم السيد علوي شبر مدير المركز الوطني للسلامة والصحة المهنية – البحرين بعرض بعنوان **"تقييم الخطر- أداة لبناء ثقافة السلامة في قطاع النفط"**، حيث أكد على أهمية التخطيط ووضع المعايير، وتأسيس تدابير لتقييم

الخطر وتعيين شخص مؤهل وكفؤ في هذه المهمة وإشراك صاحب العمل والإدارة والتواصل مع النتائج الرئيسية وتدابير السيطرة الهامة لتقليص الخطر. ومن ثم قدمت السيدة Özlem ÖzkiliÇ مفتشة عمل في وزارة العمل والضمان الاجتماعي – تركيا عرضاً بعنوان" **أهمية التفتيش المعتمدة على الخطورة في صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات، ضمن سياق SEVESO II"** حيث تحدثت عن ضرورة تحقيق التوازن بين تكاليف التفتيش والخطر من خلال استخدام تكنولوجيا مناسبة لتخطيط التفتيش والصيانة.واعتبرت أن التفتيش المعتمد على الخطر(RBI) أحد أفضل المناهج لتقديمه كبرنامج تفتيش وصيانة فعال. وتلاها السيد Michele Bunanno مهندس كيميائي – ايطاليا ، حيث قدم عرضاً بعنوان " **إدارة التعرضات الصحية الصناعية لمنصات النفط والغاز البحرية"** إذ أكد على ضرورة استخدام تقييم خطر IH النوعي.حيث تقيم هذه الوسيلة خطر التعرض للمخاطر الفيزيائية والكيميائية في مكان العمل وتضع أولويات العمل بتحديد أخطرها. فهي تذهب إلى ما وراء تقييمات التعرض المهني المعتمد على الرصد الروتيني إلى مراجعة علمية لمخاطر مكان العمل وخاصة في المنصات البحرية. أما المتحدثة الأخيرة فكانت السيدة Hana Pacaiova نائب رئيس قسم السلامة وجودة الإنتاج في كلية الهندسة الميكانيكية – سلوفاكيا ، حيث قدمت عرضاً بعنوان **"تأثير إدارة الصيانة على الصحة والسلامة المهنية في قطاع النفط "** حيث أشارت إلى ضرورة تحديد المواقع الإستراتيجية لأنشطة الصيانة وذلك لتقليص الأخطار في جميع المناطق، والتي تتطلبها إدارة الشركة أو القطاع العام.واعتمدت في عرضها على تحاليل التجربة العملية، حسنات وسيئات تنفيذ مفاهيم مختلفة عن إدارة الصيانة في شركة البتروكيماويات في سلوفاكيا. وبعدها تم فتح باب النقاش أما الحضور حيث طرحت العديد من الأسئلة وبعض المداخلات القصيرة من السادة المشاركين حول بعض النقاط الهامة الواردة في أوراق العمل المقدمة تمت الإجابة عليها من قبل المتحدثين ، واختتم رئيس الجلسة الندوة معربا عن شكر منظمة العمل العربية لكافة المتحدثين والحضور والمترجمين والسكرتاريا على جهودهم المبذولة في إنجاح أعمال الندوة.

<u>الندوة الدولية حول تنفيذ إعلان سيؤول بشأن السلامة والصحة فى العمل</u>

بناء على الدعوة الموجهة من الهيئة الكورية للصحة والسلامة المهنية لمعالي السيد أحمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية لحضور الندوة الدولية حول تنفيذ إعلان سيؤول بشأن السلامة والصحة في العمل، كونه أحد السادة الموقعين الأساسيين على إعلان سيؤول فقد شارك وفد المنظمة برئاسة معالي المدير العام للمنظمة في أعمال هذه الندوة الدولية المنعقدة في إطار المؤتمر العالمي التاسع عشر للصحة والسلامة المهنية , حيث تم تقديم تقرير عن إنجازات منظمة العمل العربية في إطار إعلان سيؤول .

عقدت الندوة يوم الاثنين 2011/9/12 (16- 18) في قاعة (Kasimpaşa). ترأس أعمال الندوة السيد Bae,Gye-wan المدير العام للهيئة الكورية للصحة والسلامة المهنية، قدم في افتتاح الندوة عرضاً موجزاً عن إعلان سيؤول وما تم إنجازه من عام 2008 وحتى تاريخ انعقاد المؤتمر، ثم افتتح أعمال الندوة السيد Bae,Gye-wan رئيس الوكالة الكورية للصحة والسلامة المهنية، الذي رحب في كلمته بالسادة الحضور وبجميع الداعمين لإعلان سيؤول وأنشطته، وأشار إلى أهمية هذه الندوة في التعرف على الانجازات وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة التي

اعتمدت على إعلان سيؤول. ثم قدم السيد Seiji Machida مدير برنامج العمل الآمن في منظمة العمل الدولية عرضاً عن أنشطة وإنجازات برنامج العمل الآمن في إطار إعلان سيؤول.، ومن ثم قدم السيد Hans-Horst Konkolewsky من الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ISSA عرضاً يلخص ويقيم الإنجازات التي تبعت إعلان سيؤول، وأكد على أهمية الوقاية وبأنها جزء لا يتجزأ من أي نشاط مرتبط بالعمل وبأن الصحة والسلامة المهنية هي مسؤولية المجتمع ككل.كما أشار إلى موقع شبكة إعلان سيؤول الالكتروني الذي يتألف من 1900 عضو حتى الآن.وبعدها ألقى السيد Kasim Özer، المدير العام للصحة والسلامة المهنية في وزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية كلمة تحدث فيها عن الالتزام بإعلان سيؤول وبأن الإعلان كان خطوة جيدة في طريق تحقيق العمل اللائق وتحسين مكان العمل، ووضع الصحة والسلامة المهنية على أعلى سلم أولويات الأجندات الوطني،وكان لابد لتركيا من دعم هذا الإعلان فقامت بدعوة وزراء العمل إلى قمة وزارية بهدف جذب صانعي القرار، وقام وزير العمل والضمان الاجتماعي في تركيا بدعوة 99 وزيراً إلى القمة الوزارية وجاء الرد بالقبول من 40 وزير عمل وقد كان لمنظمة العمل العربية دور فاعل في دعم هذه الدعوة لدى وزراء العمل العرب والتي أثمرت عن حضور عدد كبير منهم، وتوجه بالشكر الجزيل لمنظمة العمل العربية على جهودها في هذا الإطار. وتلته السيدة Raquel Gonzalez مديرة مكتب جنيف للاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC) في كلمة أشارت فيها إلى ضرورة الالتزام بإعلان سيؤول ووضع قضايا الصحة والسلامة المهنية وتحسين بيئة العمل في أولويات أجندات العمل الوطنية.وقدم بعدها السيد Domingos Lino من وزارة الضمان الاجتماعي في البرازيل عرضاً تحدث فيه عن سياسات الصحة والسلامة المهنية في البرازيل كما عرض بعض الإحصائيات والأرقام التي تعكس واقع الصحة والسلامة المهنية في البرازيل، ومن ثم ألقى السيد Bui Hong Linh من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الفيتنامية،كلمة رحب بها بالسادة الحضور ومنظمي المؤتمر وأكد أن حكومة الفيتنام تأخذ على عاتقها مسؤولية صحة وسلامة العمال وتدعم إعلان سيؤول وتروج له.كما قدم السيد Robert S.Krzywicki من DuPont الولايات المتحدة الأمريكية ، عرضاً تحدث فيه عن تاريخ الشركة في مجال الصحة والسلامة المهنية منذ عام 1802 وأكد على هدف الشركة في 0 حوادث هو ما تعمل لأجله.

أما آخر متحدث فهو Hans-Joachim Wolff من مؤسسة التأمين الألمانية للحوادث الاجتماعية (DGUV)- ألمانيا فقد جدد في عرضه التأكيد على ضرورة الوصول إلى العدد 0 لحوادث العمل والأمراض المهنية، وعلى ضرورة تحسين واقع الصحة والسلامة المهنية وجودة العمل والإنتاجية من خلال معايير صحة وسلامة فعالة، كما عرض بعض الأنشطة في إطار الترويج لإعلان سيؤول. ودعا الحضور إلى المؤتمر العشرين للسلامة والصحة في العمل والذي سيعقد خلال الفترة من 24-27 /8/ 2014 في فرانكفورت /ألمانيا.

وفي ختام أعمال الجلسة دعا السيد Bae,Gye-wan رئيس الوكالة الكورية للصحة والسلامة المهنية، إلى ضرورة متابعة تنفيذ إعلان سيؤول عبر الشبكة الدولية الجديدة لثقافة السلامة .

<u>الاجتماع الأول للجمعية العامة للقسم الدولي الخاص بثقافة الوقاية ISSA</u>

شاركت منظمة العمل العربية في الاجتماع الأول للجمعية العامة للقسم الدولي الخاص بثقافة الوقاية التابع للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ISSA بصفتها عضوا في هذه الجمعية ،حيث عقدت الاجتماع فور انتهاء الندوة الدولية الخاصة بتنفيذ إعلان سيؤول، وكان المتحدث الأول في الاجتماع السيد Bae,Gye-wan رئيس الوكالة الكورية للصحة والسلامة المهنية، حيث أشار إلى الجهود التي قامت بها ISSA– ILO– KOSHA للترويج لإعلان سيؤول في أنحاء العالم، كما نفذت أنشطة كثيرة مرتبطة بالسلامة والصحة المهنية معتمدة على الأفكار التي جاء بها الإعلان.وتمت الموافقة على تأسيس شبكة دولية لأنشطة السلامة والصحة المهنية المنهجية في أنحاء العالم ،ولإنشاء قسم جديد تابع ل ISSA معني بثقافة الوقاية. وتحدث بعدها السيد Seiji Machida مدير برنامج العمل الآمن في منظمة العمل الدولية، وأكد أن أهم هدف لهذا الاجتماع هو متابعة الترويج لإعلان سيؤول ،وهذا الترويج سيقوي أيضاً إعلان اسطنبول ومنظمة العمل الدولية سعيدة بمشاركتها في هذا الحدث الهام.أما السيد Hans-Horst Konkolewsky من الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ISSA ، فقد أشاد بهذا اليوم التاريخي، إذ أصبح لدى عائلة ISSA طفلاً صغيراً وهو القسم الدولي الخاص بثقافة الوقاية، ومن ثم تمت قراءة التعليمات الدائمة للقسم والتي اعتمدت من الجمعية العامة وأصبحت سارية المفعول من تاريخ 12 /2011/9، وستدخل حيز النفاذ كنظام انتقالي في نفس التاريخ، بانتظار موافقة مكتب ISSA.

<u>اجتماع متابعة شبكة السلامة والصحة المهنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي</u>

شارك وفد المنظمة في اجتماع متابعة شبكة السلامة والصحة المهنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي تلبية للدعوة الموجهة لمعليه من مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC (مركز أنقرة) التابع لمنظمة التعاون الإسلامي OIC لحضور اجتماع متابعة شبكة السلامة والصحة المهنية لمنظمة التعاون الإسلامي. عقد الاجتماع يوم الأربعاء 2011/9/14 ،فتح الاجتماع بكلمة افتتاحية للسيدIsmail Gerim معاون المدير العام للصحة والسلامة المهنية في وزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية ومن ثم كلمة للسيد نبيل دبور مدير قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في مركز SESRIC نيابة عن المدير العام للمركز، رحب فيها بالسيد Ismail Gerimمعاون المدير العام للصحة والسلامة المهنية في وزارة العمل والضمان الاجتماعي في تركيا، وبالمشاركين من عدة دول عربية وإسلامية، كما رحب بمعالي المدير العام لمنظمة العمل العربية والوفد المرافق، ثم أعطى فكرة موجزة عن البرنامج التدريبي للمركز، وأشار إلى أن هذا الاجتماع هو لمتابعة ما تم إنجازه في إنشاء شبكة السلامة والصحة المهنية والتي أطلقت في اجتماع أنقرة 16-2011/5/17 بهدف إيجاد طريقة للتعاون الوثيق وتبادل الخبرات والمعرفة بين مراكز الصحة والسلامة المهنية في الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وفي حال تمت الموافقة على الإطار العام لاختصاصات الشبكة من الدول الأعضاء ستستضيفها الجمهورية التركية لمدة خمس سنوات. وبعد ذلك قدم عرضاً يظهر التقدم المحرز منذ إطلاق الشبكة في 16-2011/5/17 وحتى الآن.ثم بدأ نقاش مفتوح بين المشاركين وطرحت بعض التساؤلات وقدمت الاقتراحات ،واختتم الاجتماع بتبني مسودة اختصاصات وصلاحيات الشبكة من قبل السادة المشاركين من الدول الأعضاء.

الجلسة الختامية

أختـتم المـؤتمر أعمالـه بجلسـة ختاميـة يـوم الأربعـاء 2011/9/14 بحضـور حشـد كبيـر مـن المشاركين والضيوف ووسائل الإعلام المختلفة . بدأ حفل الاختتام في الساعة 11:30 في القاعة الرئيسية HaliÇ بمداخلة مشتركة للسيدين Seiji Machida مدير برنـامج العمل الآمن في منظمة العمل الدولية و Hans-Horst Konkolewsky الأمين العام للجمعية الدولية للضمان الاجتمـاعي ISSA ، حيث أكدا فيهـا أن العمل اللائق هو العمل الآمن، كما أكدا على تجديد الالتـزام ببنـاء ثقافـة وقايـة عالميـة والمحافظـة عليهـا، والتـي يمكـن أن تسـتجيب لبيئـة العمـل المتغيـرة،وتم عـرض لمحـة مـوجزة عـن المواضـيع التـي طرحـت فـي النـدوات والاجتماعـات والجلسات التـي أقيمـت فـي المؤتمر الدولي التاسع عشر للسلامة والصحة في العمل، كما تمت الإشـارة إلـى معرض السلامة والصحة الذي أقيم بـالتزامن مع المؤتمر ، والذي عرض أحدث التقنيات والمنتجات في عالم السلامة والصحة المهنية. وبعدها القى السيد Siddik uTopalogl معاون وزير العمل والضمان الاجتماعي في الجمهورية التركية كلمة ثمَن فيها الجهود التـي بذلت لإنجاح المؤتمر وشكر الحضور وتمنى أن يكون المؤتمر قد حقق الفائدة المرجوة من انعقاده.وتلاه السيد Marc De Greef رئيس اللجنة الخاصة بالوقاية، الذي عرض أهم الأفلام التـي لاقت استحساناً في مهرجان الأفلام والوسائط المتعددة، حيث استقطب المهرجان هذا العام 232 متنافساً من 30 دولـة، ومنحت لجنـة التحكيم الدوليـة جوائز أفضـل الأفلام المشـاركة لكل من البرازيل وسويسرا والمملكة المتحدة، وقد نال الجائزة الأولى فيلم من إنتاج السويد.

واختتمت الجلسة الختامية بدعوة من Hans-Joachim Wolff من مؤسسة التأمين الألمانية للحـوادث الاجتماعيـة (DGUV)- ألمانيـا للمشـاركة فـي المـؤتمر العـالمي العشـرين للسـلامة والصحة المهنية القادم والذي تستضيفه ألمانيا (فرانكفورت) خلال الفترة 24 – 27 من شهر آب /أغسطس 2014 بالتعاون مع ILO و ISSA.

ثالثا
محور التنمية البشرية والتشغيل

(7) مجـــــال التـــدريب :

1 - اسم النشاط : عقد ورشة العمل التدريبية حول "تطبيقات التصنيف العربي المعياري للمهن 2008

مكان وتاريخ التنفيذ: القاهرة، 3- 5/5/ 2011.

الجهة المعنية بالتنفيذ : منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل)، بالتعاون مع وزارة القوى العاملة والهجرة في مصر

عدد المشاركين: 57 مشارك يمثلون الجهات الآتية:

- السادة العاملون بالإدارة المركزية للتدريب المهني والإدارة المركزية للتشغيل ومعلومات سوق العمل والإدارة المركزية للمعلومات بوزارة القوى والهجرة ومديريات القوى العاملة ومراكز التدريب التابعة لها.
- السادة العاملون بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- السادة العاملون بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.
- السادة العاملون بوزارة التربية والتعليم (التعليم الفني).
- السادة العاملون بوزارة التجارة والصناعة (مصلحة الكفاية الإنتاجية).
- السادة العاملون بوزارة التضامن الاجتماعي (التأمينات الاجتماعية).
- السادة العاملون بالجهاز المر كزى للتنظيم والإدارة

التوصيات والنتائج:

1 -الإشادة بقرار مؤتمر العمل العربي في دورته السادسة والثلاثين الخاص بدعوة وزارات العمل لإنشاء وحدات إدارية لتطبيق التصنيف العربي المعياري وتدعيم القائم منها ويؤكدون ضرورة العمل به.

2 -التأكيد على الدول العربية لتوفيق ومواءمة تصنيفاتها الوطنية مع التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 تنفيذاً لقرارات الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية.

3 -استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 كمرجعية في:

- بناء وتطوير قاعدة بيانات ونظم معلومات سوق العمل في الدول العربية.
- توحيد مرجعية بناء وتطوير المعايير والاختبارات وأسس التقييم والمؤهلات المهنية وخدمات تنظيم العمل المهني بشكل عام.
- المساعدة على الاعتراف المتبادل بين الدول العربية بمؤهلات العاملين ومستوياتهم، بما يساهم فى تسهيل انتقال العمالة العربية وحركيتها إقليميا ودوليا.

- توفير قنوات ارتباط موثوقة بين أصحاب العمل من ناحية والعاملين أو الباحثين عن عمل من ناحية أخرى فيما يتعلق بالتوظيف والاستخدام والمؤهلات المهنية ومستويات المهارة.
- توفير المرجعية للمساهمة فى رفع الكفاءة ومستوى المهارة للعاملين فى سوق العمل بما يتوافق مع المتطلبات الجديدة للتصنيف العربي المعياري للمهن.

4 -دعوة منظمة العمل العربية إلى:

- إعداد التصنيف العربي المعياري للتعليم بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- استمرار تنظيم وعقد ورش تدريبية تخصصية تتمحور حول استخدامات التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 للمساهمة في تفعيل استثماره على المستوى القطري وعلى مستوى الأقطار العربية ومتابعة تطبيقاته بالتعاون مع أطراف الانتاج الثلاثة والمنظمات ذات العلاقة.

5 -يتوجه المشاركون بالشكر والتقدير لمعالي السيد/أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية لعقد هذه الورشة الهامة وتوفير جميع مقومات نجاحها وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

***

2 - <u>اسم النشاط</u>:عقد الدورة العربية التدريبية حول إعداد المسوح الميدانية للإحصاءات والاستبيانات لدور القطاع الخاص في منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني.

<u>مكان وتاريخ التنفيذ</u>: القاهرة، 19-2011/7/21

<u>الجهة المعنية بالتنفيذ</u>: إدارة التنمية البشرية والتشغيل

<u>أهداف الدورة:</u>

تهدف الدورة إلى التعرف على حجم دور القطاع الخاص في البناء الأفقي والعمودي لمنظومات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية، وكذلك على حجم ونوعية ومنهجيات مشاركة القطاع الخاص في التعليم والتدريب وتحديد الأسباب الواقعية الطاردة والجاذبة لمدخلات التعليم والتدريب، وصياغة نموذج للشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص تؤدى إلى توافق مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني مع سوق العمل، والتوعية،بالنهوض بالتدريب والتعليم التقني والمهني وإشراك أصحاب الأعمال بالتخطيط له وتمويله.

<u>المشاركون</u>:

- شارك في الدورة مختصون من الدول العربية في مجال إحصاءات القوى العاملة والتدريب والتعليم التقني والمهني والقائمون على إعداد خطط التشغيل السنوية ومسئولي التوظيف، وتم عرض مجموعات من الشرائح المتعلقة باستمارات المسح والاستبيان الميداني وجرت ممارسة عملية لأسلوب ملء الاستمارات من قبل المشاركين.

- تم تنظيم زيارة ميدانية للمشاركين في الدورة إلى مصانع شركة أراب للمحولات الكهربائية في مدينة العاشر من رمضان حيث تم الإطلاع على المركز التدريبي وسير العمل به، كما تم الإطلاع على ممارسة عملية لجمع وتفريغ البيانات المتعلقة بجهات التعليم والتدريب المهني والتقني.
- **وأخيرا** فإن الدورة تمهد لإعداد مستلزمات الدراسة الخاصة بتقويم القطاع الخاص في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية والتي تتولى إعدادها منظمة العمل العربية في إطار تنفيذ خطتها لعام 2011

***

3 -اسم النشاط : عقد ورشة العمل التدريبية حول "تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات القيادية

مكان وتاريخ التنفيذ : عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 10- 12 أكتوبر 2011.
الجهة المعنية بالتنفيذ: منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل)، بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن.

الأهداف:

1. تعميق الحوار والتشاور بين المعنيين باتخاذ القرار فى مختلف الهيئات والمؤسسات الوطنية المعنية بقضايا التشغيل والحد من البطالة والفقر من أجل التوصل إلى إيجاد الحلول المناسبة لتوفير مختلف العناصر والعوامل الإيجابية المساعدة لتحقيق هذا الهدف تبادل المعلومات بين القيادات المسئولة عن خطط الإنتاج أعدادا ومتابعه لرفع قدراتهم القياديةمتابعة مراحل التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل ومتطلبات نجاحه .
2. متابعة متطلبات تنفيذ أجندة التشغيل العربية التي تم إقرارها في المنتدى العربي الأول للتشغيل الذي نفذته منظمتي العمل العربية والدولية عام 2009 في بيروت .
3. التأكيد على ضرورة تحقيق نمو فى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج خارج القطاع لنفطى وذلك بمعدل لا يقل عن 1% سنويا تنفيذاً لقرار القمة العربية الاقتصادية بهذا الشأن .
4. التوعية للنهوض بالتعليم الفنى والتدريب المهنى بزيادة نسب الالتحاق به وربطه باحتياجات أسواق العمل وإشراك أصحاب الأعمال فى المشاركة بالتخطيط له وتمويله .

محاور الورشة:

1 -البرنامج العربي لدعم التشغيل ومتابعة قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في هذا الشأن
2 -التعاون المشترك بين أطراف الإنتاج الثلاثة في الأردن في مجال التشغيل والحد من البطالة ودعم الجهود في تنمية الموارد البشرية.
3 -التشريعات المنظمة لدور القطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية ودعم فرص التشغيل .
4 -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الفاعل في تشغيل الشباب والحد من البطالة.
5 -الأوضاع العربية الراهنة وضرورات الاستجابة السريعة لمطالب التشغيل والحد من الفقر والبطالة .
6 -دور منظمات العمال في رفع إنتاجية العامل وتطوير مهاراته .

الجهات المشاركة:

شارك في أعمال هذه الورشة حوالي (46) مشاركاً ومشاركة ، يأتي في مقدمتهم القيادات المختصة بقضايا تنمية الموارد البشرية والتشغيل في وزارة العمل وعدد من قيادات وكوادر

الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن وكبار المختصين من غرف الصناعة والتجارة الأردنية ، كما شارك رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأردن وعدد من كوادر المجلس .

النتائج والتوصيات:

1. تحفيز كل الأطراف الأردنية الفاعلة لتنفيذ نتائج القمة العربية الاقتصادية في الكويت وخاصة منها تحقيق مرامي العقد العربي للتشغيل وتمكين منظمة العمل العربية من تنفيذ البرنامج العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة والمتضمن البرامج القومية التي أقرتها القمة.
2. وضع التشغيل في صدارة مضامين التنمية وإقرار سياسات اجتماعية واقتصادية متكاملة تتضمن إستراتيجيات وطنية للتشغيل وبرامج عمل للشباب وسياسات قطاعية متجانسة خاصة في مجال الاستثمار والتمويل والمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وتمكين المرأة وتقليل فقر المشتغلين وزيادة الإنتاجية .
3. الدعوة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل الإستراتجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل الصادرة عن منظمة العمل العربية في عام 2003 وفى ضوء الإستراتيجية الوطنية للتشغيل فى الأردن.
4. مراعاة التوجه نحو اقتصاد المعرفة ضمن إطار تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وذلك في بناء برامج ومضامين منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وتطويرها والتدريب على المهن الجديدة وتسهيل الانتقال إليها مواكبة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية والهيكلة الجديدة لسوق العمل المتغيرة .
5. دعوة القطاعين العام والخاص لإقامة شراكة حقيقية مع منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وزيادة الاستثمارات في هذا الميدان لضمان أن المهارات التي يتم بناءها هي تلك المهارات التي يحتاجها سوق العمل وبرامج وخطط التنمية المستدامة .
6. التأكيد على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بمفاهيم روح المبادرة وتنمية الريادة للشباب من خلال دمجهم في برامج التدريب والتأهيل المهني وتعزيز قدرات القياديين منهم لتحمل مسؤولياتهم.
7. دعم أقسام الإرشاد والتوجيه المهني لمساعدة الشباب على التكيف مع ظروف ووسائل وأساليب العمل المتغيرة ولتسهيل اندماجهم فى الحياة المهنية.
8. العمل على الربط مع أجهزة الإعلام لتبنيها قضية تعزيز وترسيخ دور التدريب في تمكين وتنمية الموارد البشرية في أسواق العمل لاسيما في المجالين التاليين:

(أ) إظهار أهمية التدريب والتأهيل المهني في رفع القدرات البشرية وتنمية المهارات وروح المبادرة .

(ب) نشر الوعي لدى شركاء الإنتاج الثلاثة بأهمية التدريب والتأهيل المهني.

9. دعوة وزة العمل ومنظمة العمل العربية لدعم وحدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتى أنشئت حديثا فى غرفة صناعة الأردن وذلك تحفيزا لدور القطاع الخاص فى مجالات التدريب والتأهيل للقوى العاملة ورفع درجة رياديتها وتمكينها من تطوير منشآتها الصغيرة والمتوسطة.
10. دعم جهود منظمة العمل العربية في تفعيل الإستراتيجية العربية للتعليم والتدريب المهني والتقني ودعوة الدول العربية لاعتمادها لتعزيز الشراكة بين الجهات المزودة للتعليم والتدريب المهني والتقني والجهات المستخدمة لمخرجاته مما يساعد في تعزيز عمليات توطين الوظائف،

ومن تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني واحتياجات سوق العمل وزيادة القدرة التنافسية .

11. يلتزم ممثلو أطراف الإنتاج الثلاثة فى الأردن بالمشاركة الفاعلة فى المنتديات والمؤتمرات وورش العمل التى تعقدها منظمة العمل العربية على مختلف الأصعدة وفى المجالات المتعلقة بقضايا التنمية البشرية.

12. يؤكد المشاركون على عقد ورش عمل مماثلة بمختلف المستويات النقابية بمشاركة طرفي الإنتاج (الحكومة والغرف الصناعية والتجارية) فضلاً عن القطاعات الأخرى ذات الصلة لما في ذلك من أهمية في تعزيز الأرضية المشتركة التي يقفون عليها للنهوض بمهامهم التشغيلية والتدريبية الهادفة إلى زيادة الإنتاجية ورفع مستوى دخل القوى العاملة.

13. التاكيد على ضرورة توفير بيئة ملائمة لدعم وتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تسويقية، بناء قدرات، تدريبية، تمويلية).

14. يؤكد المشاركون (ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة فى الأردن) على إيلاء سياسة النهوض بالتعليم التقني والتدريب المهني كل الاهتمام على طريق زيادة نسب الالتحاق به وربطه باحتياجات أسواق العمل.

15. يسجل الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن شكره وتقديره لمنظمة العمل العربية لاستمرارها في تقديم العون اللازم للاتحاد العام لنقابات عمال الأردن في تمكينه من تنفيذ المشاريع المتعلقة برفع قدرات أعضائه والمشاريع ذات الصلة بالتدريب والتشغيل كلما أمكن ذلك .

16. يسجل المشاركون شكرهم وتقديرهم لمعالي السيد / أحمد محمد لقمان – المدير العام لمنظمة العمل العربية لاستجابته الكريمة في تنظيم وتنفيذ هذه الورشة الهامة والتي كرست مفهوم التنمية البشرية من خلال زيادة وتنمية المعرفة والمهارات لكوادر الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن ونقاباته وتعميق الحوار بين المعنيين باتخاذ القرار من قيادات أطراف الإنتاج الثلاثة في الأردن .

***

4 -<u>اسم النشاط:</u> المشاركة في البرنامج التدريبي المتقدم حول القضايا النقابية المعاصرة

<u>مكان وتاريخ التنفيذ :</u> القاهرة، الجامعة العمالية يوم 7/26 /2011

<u>الجهة المعنية بالتنفيذ</u>: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

<u>عدد المشاركين:</u> عدد (40) مشارك

<u>طبيعة مشاركة المنظمة:</u> مثل المنظمة في هذا النشاط السيد/ محمد شريف – مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل وقام بإلقاء محاضرة،، وقد تركزت المحاضرة عن دور منظمة العمل العربية في دعم العلاقات العمالية العربية. حيث تم استعراض الدور الايجابي والفعال للمنظمة منذ تأسيسها ولحد الآن وما قدمته لأطراف الإنتاج بشكل عام ومنظمات العمال عن وجه الخصوص سواء ما يتصل بأهداف المنظمة وميثاقها ودستورها ونشأتها ومؤتمراتها وهيكلها التنظيمي أو ماقدمته من دراسات وبحوث وأوراق عمل صدرت عن أجهزة المنظمة وكوادرها ومؤتمراتها والأوراق والورش والندوات التي عقدتها .

** كما تم توزيع عدد من إصدارات المنظمة على المشاركين.

بعد ذلك تم الرد على أسئلة واستفسارات المشاركين وقد استغرقت المحاضرة ساعتين متصلتين تم خلالها التأكيد على الدور الحيوي والعلاقة الإيجابية والبناءة بين منظمة العمل العربية وأطراف الإنتاج في البلدان العربية.

***

5 -اسم النشاط: اجتماع إدارة التنمية البشرية والتشغيل مع وفد GIZ

مكان وتاريخ التنفيذ : مكتب العمل العربي، 28سبتمبر 2011

الجهة المعنية بالتنفيذ : إدارة التنمية البشرية والتشغيل

الهدف من الاجتماع: بحث التعاون بين منظمة العمل العربية

سير الاجتماع:

في بداية الاجتماع رحب السيد / محمد شريف بوفد GIZ وتوجه بالشكر إلى مؤسسة GIZ لتعاونهم مع المنظمة في إصدار التصنيف العربي المعياري للمهن ثم استعرض الأنشطة والفعاليات التي قامت بها المنظمة منذ اعتماد الوثيقة عام 2011 في متابعة تطبيق التصنيف المعياري للمهن. بداية من الجهود المبذولة والمتواصلة لمتابعة تنفيذ قرار مؤتمر العمل العربي في دورته (36) عمان/ الأردن 2009 بشأن اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن حيث قامت المنظمة بتعميم خطاب لأطراف الإنتاج الثلاثة للتعرف على مدى اعتماد الدول العربية لوثيقة التصنيف ضمن جدول المتابعة السنوي لتنفيذ العقد العربي للتشغيل والذي عرض على الدورة (38) لمؤتمر العمل العربي، القاهرة 2011 حيث تبين أن كلا من المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان،دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية، قد اعتمدوا وثيقة التصنيف وفى هذا الإطار قامت المنظمة بحث الدول التي لم تعتمد التصنيف إلى المسارعة باعتماده طبقا لقرار مؤتمر العمل العربي المذكور أعلاه.

***

6 -اسم النشاط: اجتماع إدارة التنمية البشرية والتشغيل مع رئيس المركز الدولي لدعم حقوق الإنسان.

مكان وتاريخ التنفيذ : مكتب العمل العربي، 2011/10/19.

نقاط بحث الاجتماع:

تم بحث أوجه التعاون المشترك بين منظمة العمل العربية والمركز الدولي لدعم حقوق الإنسان.

والذي تلخص باستعداد المركز للقيام بما يلي:

1 -تقديم دراسات معمقة للمشاريع التي يتطلبها البرنامج العربي لدعم التشغيل وعلى نفقتهم الخاصة.
2 -القيام بتنفيذ أنشطة مشتركة سواء في مجال التشغيل والتدريب التي يتفق بشأنها مسبقا.
3 -القيام بأنشطة مشتركة تتعلق بموضوع دعم المرأة والطفل والمعاقين.
4 -تمت موافاتنا بأهداف المركز ومشروع إتفاق تعاون

◙◙◙

(8) مجـــــال التشغيل :

(1)إسم النشاط ونوعه : عقد اجتماع الخبراء (اللجنة الاستشارية) حول المباشرة بإعداد التقرير العربي الثالث عن التشغيل والبطالة في الدول العربية

- تم الانتهاء من التقرير العربي الثالث عن التشغيل والبطالة في الدول العربية فى ضوء (انعكاس الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة حاضرا ومستقبلاً)

مكان وتاريخ التنفيذ: القاهرة، 11- 12ابريل 2011.

الجهة المعنية بالتنفيذ : منظمة العمل العربية إدارة التنمية البشرية والتشغيل.

أهداف النشاط :

1 -توفير البيانات والإحصاءات التي ترصد واقع وآفاق البطالة والتشغيل في الدول العربية لتمكين المنظمات الإقليمية والعربية المختصة من تلمس أسباب القصور ومحاولة معالجتها قوميا من خلال الدراسات وبرامج التطوير.

2 -توفير المعلومات لواضعي السياسات والخبراء والباحثين والمختصين.

3 -القاء الضوء على مواطن الضعف والقصور فى أجهزة التشغيل العربية واقتراح الحلول اللازمة لتطويرها .

4 -تكامل الجهود العربية لتوفير معلومات القوى العاملة والتشغيل .

5 -دراسة السبل الكفيلة بتوفير فرص التشغيل والحد من البطالة .

المحـــاور:

- المحور الأول: أوضاع التشغيل والبطالة قبيل بداية الاحتجاجات الشعبية العربية.
- المحور الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للإرهاصات العربية والاحتجاجات الشعبية.
- المحور الثالث: الانعكاسات الاجتماعية للإرهاصات العربية والاحتجاجات الشعبية.
- المحور الرابع: الإجراءات المقرة خلال الانتفاضات لصالح دعم التشغيل والعدالة الاجتماعية والإصلاح.
- المحور الخامس: نحو سياسات حكومية فاعلة لدعم التشغيل في ضوء المطالب الشعبية.
- المحور السادس: بناء قواعد التوافق المجتمعي المحقق لقدر أكبر العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي.
- المحور السابع: ملامح خطط وطنية لدعم التشغيل والحد من البطالة.
- المحور الثامن: التعاون العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة.

الجهة المستفيدة: أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

***

(2)اسم النشاط : عقد الندوة القومية حول "متطلبات التقدم فى إنجاز العقد العربي للتشغيل"

مكان وتاريخ التنفيذ: القاهرة ، 28 – 29 نوفمبر 2011

الجهة المعنية بالتنفيذ : منظمة العمل العربية(إدارة التنمية البشرية والتشغيل.

الافتتاح : تناولت جلسة الافتتاح ما يلي :

(1) كلمة معالى السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية ألقاها السيد/ محمد شريف داود / مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل ، وقد تناولت الكلمة بعد الترحيب بالحاضرين وفى مقدمتهم معالي الوزير أحمد حسن البرعى وزير القوى العاملة والهجرة فى جمهورية مصر العربية ، ما يلي :

- خلفية العقد العربى للتشغيل .
- دور منظمة العمل العربية السباق فى تأشير مخاطر البطالة .
- أهمية الالتفات إلى تقارير المتابعة السنوية .
- أبرز قرارات الأجهزة الدستورية فى مجال التشغيل والتدريب .
- التمنى على الحضور بالتوصل إلى أفضل النتائج والتوصيات .

(2) كلمة معالى الدكتور/ أحمد حسن البرعى وزير القوى العاملة والهجرة ، وقد جاء فيها :

- شكر وثناء لمنظمة العمل العربية ومديرها العام لتنظيم هذه الندوة القومية الهامة .
- الإشادة بمعالي السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية ورؤيته الثاقبة فى استقرار الأوضاع العربية وتقديم المقترحات الهادفة فى مجال التشغيل وقضايا القوى العاملة .
- التأكيد على أهمية الحوار الاجتماعي والحريات النقابية .
- الربيع العربى والاستفادة من أجوائه لمعالجة الاختناقات التي تواجه القوى العاملة من حيث البطالة والفقر .

هذا وقد حضر جلسة الافتتاح عدد من الزملاء مدراء الإدارات وموظفي المنظمة ، وكان لحضورهم تأكيد على أهمية الندوة وموضوعها والاهتمام والحفاوة بالمشاركين .

الجلسة الختامية :

وفى الجلسة الختامية تم تلاوة التوصيات التى توصلت إليها الندوة كما هى واردة فيما بعد فضلا عن الاستماع إلى كلمة معالى السيد/ أحمد محمد لقمان / المدير العام لمنظمة العمل العربية والتى جاء فيها :

- الترحيب والثناء بالمشاركين وعلى هذا المستوى الرفيع مما يدلل على الاهتمام بموضوع هذه الندوة الهامة وهى تبحث فى متطلبات تنفيذ العقد العربى للتشغيل.
- استعراض الخطوات الأولى التى خطتها المنظمة ابتداء من مؤتمر العمل العربي فى شرم الشيخ عام 2008 والتوصيات التى صدرت عن المؤتمر حول تقرير المدير العام الذي تناول قضايا البطالة فى الوطن العربي والتحديات التي تواجه قضايا التشغيل .
- أهمية انعقاد المنتدى العربى للتنمية والتشغيل فى الدوحة عام 2008 الذي دعت له المنظمة وضم إلى جانب أطراف الإنتاج أطراف أخرى كوزراء الاقتصاد والتربية والتخطيط ممن لهم علاقة مباشرة فى توفير متطلبات التشغيل والحد من البطالة ليضم المنتدى أكثر من (35)

وزيرا كان لهم دورا بارزا فى صدور توصيات وإعلان الدوحة تم اعتمادها لاحقا من القادة العرب في القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية (الكويت 2009) .

- وكانت تلك التوصيات تعبر خير تعبير عن استشراف المنظمة المبكر ورؤيتها لمخاطر البطالة على الأمن الاجتماعي والوطني والقومي .
- المواضيع الهامة التى وضعتها المنظمة أمام القمة العربية الاقتصادية (2009 ، 2011) وفى مقدمتها البرنامج العربى للتشغيل وكيف تم إقرارها وإيلاء منظمة العمل العربية مسئولية متابعتها .
- المؤتمرات والمنتديات والأنشطة العديدة التى تنفذها المنظمة قبل الربيع العربي وخلاله وتصوراتها المستقبلية ، ومن أبرزها :
  - المنتدى العربى الأول حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل (الرياض ، يناير/ كانون الثانى 2010) .
  - المؤتمر العربى حول التشغيل فى بيروت بالتعاون مع منظمة العمل الدولية .
  - المؤتمر العربى حول تشغيل الشباب فى الجزائر .

بعد ذلك أكد المدير العام فى كلمته على أهمية التعاون بين جميع القوى الفاعلة الرسمية والشعبية للتعاون الجاد والحقيقى لتلبية مطالب الشعب العربى فى ربيعه الثائر على مظاهر الظلم والفساد وواقع الفقر والتمييز ، كما تناول المدير العام ما تبذله المنظمة من جهود بالتعاون مع الجامعة العربية ومنظمة العمل الدولية والاسكوا وغيرها لإيلاء موضوع الحوار الاجتماعي وتكريس مفهومه والتعاطي معه بكل شفافية ومصداقية والسعي للحفاظ على وحدة الحركة النقابية العربية ممثلة فى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العربي وتفعيل منظمات المجتمع المدني والاستفادة من دورها التو عوى والوطني .

المشاركون :

شارك في أعمال الندوة (36) مشاركا من المعنيين بقضايا التنمية والتشغيل من وزارات العمل ومنظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال فضلا عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .

وقد أعد أوراق عمل الندوة عدد من الخبراء العرب المتخصصين فى مجال محاور الندوة ، فضلا عن ورقة المنظمة التي تناولت دور منظمة العمل العربية فى متابعة التقدم فى إنجاز العقد العربي للتشغيل .

أوراق العمل :

قدم للندوة أوراق عمل من السادة الخبراء المتخصصين نوقشت على مدى يومى عمل الندوة على النحو التالى:-

1) ورقة عمل حول **"دور القطاع الخاص فى تنفيذ العقد العربى للتشغيل فى ظل الاستفادة من اقتصاد المعرفة فى التشغيل الذاتى وتشغيل الشباب"** وقدمها السيد الدكتور / على حمدى – الجمهورية التونسية.
2) ورقة عمل حول **"تطوير منظومة التدريب التقنى والمهنى ودور التوجيه والإرشاد المهنى فى تشغيل الشباب"**، وقدمها السيد الدكتور / إبراهيم محمد الشافى – المملكة العربية السعودية.

3) ورقة عمل حول **"الاحتجاجات والتغييرات فى المنطقة العربية وتأثيرها على قضايا التشغيل"** وقدمها السيد الدكتور/ بهجت أبو النصر – جمهورية مصر العربية.
4) ورقة عمل حول **"أوضاع القوى العاملة والتشغيل مع التركيز على تشغيل الشباب وتنقل الإيدى العاملة العربية"** وقدمها السيد الدكتور/ محمد عبد الشفيع – جمهورية مصر العربية.
5) ورقة عمل حول **"التشغيل فى القطاع غير المنظم وأثر إنتاجية العمالة العربية ومتطلبات تحسينها"** وقدمها السيد الدكتور/ البسيونى عبد الله البسيونى – جمهورية مصر العربية.
6) ورقة عمل حول **" دور منظمة العمل العربية فى متابعة إنجاز العقد العربى للتشغيل"** وقدمها السيد/ محمد شريف داود - مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل .

<u>النتائج والتوصيات :</u>

تم تشكيل لجنة صياغة مكونة من السادة المشاركين التالية أسماؤهم والذين يمثلون إطراف الإنتاج الثلاثة فضلاً عن خبراء منظمة العمل العربية المشاركين فى الندوة وهم :-

- مقدمى أوراق العمل المذكورة أسماءهم فى الفقرة السابقة
- السيدة / إيمان زكريا - جمهورية مصر العربية
- السيد/ هاشم السيد سلمان - مملة البحرين
- السيد/ جعفر بن سليمان العجمى - سلطنة عُمان
- السيد/ ناصر القطامى - دولة فلسطين
- السيد/ سلامة سعد العنزى - دولة الكويت
- السيد/ النور موسى - جمهورية السودان
- السكرتارية الفنية للندوة (مكتب العمل العربى)

ومن خلال جلسات العمل وفى ضوء العرض الذى تقدم به السادة الخبراء ومن خلال العناصر الأساسية التى تضمنتها أوراق العمل فى تحديد نقاط الاختناق المسببة للبطالة وعدم التقدم فى تنفيذ متطلبات تشغيل الشباب ونقاط القوة التى يمكن الاستفادة منها وفى ضوء الحوار الهادئ والبناء من قبل السادة المشاركين والذى يعبر عن مستوى الوعى والحرص بالمسئولية وعلى خلفية الحراك الشعبى المستجد فى أكثر من قطر عربى والتى تحركه بالأساس المسائل الاجتماعية وفى صدارتها إشكالية البطالة والفقر والعدالة الاجتماعية ، وعلى مدى يومين متتاليين تم اعتماد التوصيات والنتائج التالية :-

1) دعوة مؤسسات العمل العربى المشترك وصناديق التمويل العربية وبنوك الاستثمار العربية ومؤسسات القطاع الخاص العربى إلى الإسراع فى تنفيذ الخطط والبرامج ذات الصبغة الهيكلية التى أقرتها القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت 2009) بهدف التقدم فى إنجاز التكامل العربى الاقتصادى والاجتماعي بما يسهم فى تحقيق أهداف العقد العربى .
2) دعوة إطراف الإنتاج الثلاثة لتتحمل مسئولياتها فى تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية (الكويت 2009) والخاصة بتحقيق مرامي العقد العربى للتشغيل وذلك لتمكين منظمة العمل العربية من تنفيذ البرنامج العربى لدعم التشغيل والحد من البطالة والمتضمن البرامج القومية التى أقرتها القمة.
3) العمل على وضع التشغيل فى صدارة مضامين التنمية وإقرار سياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة تتضمن استراتيجيات وطنية للتشغيل وبرامج عمل للشباب وسياسات قطاعية

وسياسات تنمية مناطقية متجانسة خاصة فى مجال الاستثمار والتمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

4) تثمين جهود منظمة العمل العربية لتسليط الضوء فى وقت مبكر على قضايا التشغيل ومشاكل البطالة باعتبارها تمثل التحدي الأكبر للمجتمع العربي ، والعمل بما تضمنته وثيقة العقد العربي للتشغيل من توجهات عامة وآليات وبرامج تنفيذية خاصة بالعقد.

5) حث أطراف الإنتاج فى الدول العربية للمزيد من الحرص والمتابعة فى التعاون مع مكتب العمل العربى بشأن العمل بمتطلبات تنفيذ العقد العربى للتشغيل ، لما لذلك من أهمية فى زيادة فرص العمل والحد من البطالة ومخاطرها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ، خاصة وأن معظم المطالب الشعبية التى سادت العديد من البلدان العربية قد تركزت حول قضايا التشغيل والبطالة والفقر .

6) دعوة الدول العربية لتضمين خطط التشغيل السنوية برامج ومشاريع متطلبات التقدم المحرز فى إنجاز العقد العربى للتشغيل والعمل بالاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى.

7) حث البلدان العربية لتحقيق مزيد من التنسيق والتكامل فى آليات الربط بين مختلف المستويات ذات الصلة بعملية التدريب والتعليم التقنى والمهنى بدءا من مستوى المدرب وصولاً إلى مستوى السياسات والاستراتيجيات الوطنية والعربية.

8) دعم جهود منظمة العمل العربية فى تفعيل وثيقة العقد العربى للتشغيل والاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهنى والتقنى لتعزيز الشراكة بين الجهات المزودة للتدريب والتعليم المهنى والتقنى والجهات المستخدمة لمخرجاته مما يساعد فى عمليات توطين الوظائف والتنقل بين الدول العربية وتضييق الفجوة بين مخرجات التدريب والتعليم التقنى واحتياجات سوق للعمل.

9) دعوة الدول العربية لسرعة اعتماد الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى لما لذلك من أهمية فى توفير متطلبات تنفيذ العقد العربى للتشغيل .

10) حث وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص للقيام بدور فعال ومؤثر فى تحقيق أهداف العقد العربى للتشغيل وذلك من خلال تقديم مزايا مختلفة تساعد فى تفعيل دور القطاع الخاص في جميع صور التدريب المهني لتوفير المزيد من فرص العمل.

11) دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات، منظمات أصحاب الأعمال، منظمات العمال) لموافاة مكتب العمل العربي بتقرير المتابعة السنوية، ليتسنى له استكمال تقريره الدوري للقمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بهذا الشأن.

12) حث الدول العربية للمزيد من الاهتمام والمتابعة في التعاون مع مكتب العمل العربي بشأن العمل بمتطلبات تنفيذ العقد العربي للتشغيل لما لذلك من أهمية فى زيادة فرص العمل والحد من البطالة ومخاطرها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية .

13) دعوة الدول العربية لاعتماد وثيقة التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 ، لما لهذه الوثيقة من مهمة استرشادية فى تحديد حجم القوى العاملة وتفصيلاتها المهنية والأجرية والتدريبية وما إلى ذلك من متطلبات العوامل الأساسية لوضع خطط علمية رصينة لصالح قضايا القوى العاملة.

14) دعوة الدول العربية لتحديث نظم وبرامج التوجيه المهني بما يفضى إلى الربط والتنسيق المحكمين بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ، **وأن يتمتع بالمواصفات التالية**:

أ - أن يتمتع بالشفافية وسهولة الوصول إلية طوال العمر، بما في ذلك القدرة على تلبية احتياجات مجموعة متنوعة من طالبي الخدمة، وأن يركز الاهتمام وبشكل خاص إلى نقاط التحول الرئيسية طوال عمر الفرد.

ب - أن يتمتع بالمرونة والابتكار في تقديم الخدمات لتعكس اختلاف احتياجات وظروف طالبي الخدمة، وأن يكون قادرا على تقديم الخدمة لكل فرد على حدة من قبل موجهين أكفاء في الوقت المناسب.

ج - سهولة الوصول إلى المعلومات الشاملة والمتكاملة عن الفرص الوظيفية والتعليمية وسوق العمل.

د - إدماج التوجيه المهني في مناهج التعليم والتدريب في مراحل التعليم العام.

15) دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال منح القروض الميسرة والتدريب المتنوع الملائم وتوفير فرص تسويق المنتجات محلياً وعربيا من خلال شبكة معلومات وطنية وعربية.

16) إعطاء أولوية للقطاعات الاقتصادية المستوعبة للعمالة عند توزيع الاستثمارات القومية، خاصة القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ، لقدرتهما الكبيرة على استيعاب العمالة.

17) مراعاة معدلات البطالة في مختلف الأقاليم بالدول العربية عند التوزيع المكاني للاستثمارات القومية بين الأقاليم، بأن توجه للأماكن التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة بنصيب أكبر من الاستثمارات المنفذة.

18) وضع سياسة فاعلة لرفع كفاءة القوة العاملة في الدول العربية وذلك من خلال:-

- تحسين النظام التعليمي وتطويره مع زيادة الاهتمام بكل من التعليم الأساسي والمهني بما يتناسب مع احتياجات السوق
- التنسيق الجيد والكامل بين سياسات التعليم والتدريب وسياسات سوق العمل، بما يضمن الربط بين مخرجات النظام التعليمي والتدريبي، ومتطلبات سوق العمل في الداخل والخارج.

19) ربط الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر بما يضيفه من وظائف جديدة للاقتصاد القومي ؛ وذلك ليكون له دور ملموس في الحد من البطالة

20) توفير خدمات التوجيه المهني والتثقيف العمالي والتوعية بقيم العمل والانضباط فيه وحسن أداء وتطوير التشريعات العمالية بما يتناسب مع وضع سوق العمل والنهوض بأوضاع السلامة والصحة المهنية.

21) وضع حوافز للاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في المحافظات النائية، بدلا من تركزها في المحافظات الكبرى فقط.

22) اختيار أسلوب الإنتاج الملائم، أسلوب الإنتاج كثيف العمل، وذلك كمرحلة انتقالية ننتقل بعدها مرحليا إلى استخدام أسلوب الإنتاج كثيف رأس المال مع تغير الظروف.

23) يسجل المشاركون شكرهم وتقديرهم لمعالي السيد / أحمد محمد لقمان – المدير العام لمنظمة العمل العربية في تنظيم وعقد هذه الندوة والتي كرست مفهوم التنمية والتشغيل من

خلال وثيقة العقد العربي للتشغيل مؤكدين حرصهم ودعمهم لمواصلة العمل لتنفيذ متطلبات العقد العربي للتشغيل عن طريق الحد من البطالة وتوفير المزيد من فرص العمل.

***

(3)اسم النشاط: المشاركة في الحفل الإقليمي لإطلاق تقرير " حالة السكان العالم 2011" " البشر والإمكانات في عالم تعداده 7 بلايين نسمة"

مكان وتاريخ التنفيذ : مقر جامعة الدول العربية/ القاعة الأندلسية، 26/ أكتوبر 2011
الجهة المعنية بالتنفيذ : القطاع الاجتماعي/ جامعة الدول العربية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، المكتب الإقليمي للدول العربية
مشاركة المنظمة: مثل المنظمة في هذا النشاط السيد/ محمد شريف – مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل، وقام بإلقاء محاضرة حول دور منظمة العمل العربية فى تشغيل الشباب العربى

***

(4)اسم النشاط: اجتماع إدارة التنمية البشرية والتشغيل مع وفد من وزارة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية.

الهدف من عقد الاجتماع: بحث سبل التعاون بين المنظمة والوزارة لتنفيذ نشاط حول تطبيقات التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 بناء على طلب الوزارة.
مكان وتاريخ التنفيذ : مكتب العمل العربي، 7 ديسمبر 2011
الجهة المعنية بالتنفيذ : إدارة التنمية البشرية والتشغيل بالتعاون مع وزارة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية.

****

(5) اسم النشاط: اجتماع إدارة التنمية البشرية والتشغيل مع وفد GIZ

مكان وتاريخ التنفيذ : مكتب العمل العربي، 12 ديسمبر2011

الجهة المعنية بالتنفيذ : إدارة التنمية البشرية والتشغيل
نقاط البحث فى الاجتماع:

1 -بحث أوجه التعاون مع GIZ في تحديث التصنيف العربى المعيارى للمهن (AOC) حيث تشكل المرحلة القادمة:
- دعم عمليات تدريب المدربين.
- دعم عملية نشر وتحديث التصنيف العربى المعيارى للمهن (AOC) .
- دعم نشر واجهة تفاعلية على الإنترنت للتصنيف.

2 -الواجهة البرمجية للتصنيف الإنترنت.
3 -مدى إمكانية مساهمة GIZ مع إدارة التنمية البشرية والتشغيل في الأنشطة الخاصة بالتصنيف المهني والواردة بخطة عمل الإدارة لعام 2012.
4 -تبادل الأفكار حول إنشاء آلية لتحديث التصنيف العربى المعيارى للمهن (AOC) مع تحديد الأدوار لكل طرف في التحديث.

نتائج الاجتماع:
الإجراءات التي ستنفذها المنظمة لمتابعة تطبيق وتحديث التصنيف :

رغم أن التصنيف لم يعتمد في كافة البلدان العربية إلا أن المنظمة ستقوم بالخطوات التالية في إطار متابعة تطبيقات التصنيف وتحديثه في الدول الأعضاء:

النشاط	التوقيت الزمني
1 -الطلب من وزارات العمل في الدول الأعضاء تسمية "منسق وطني" معني بمتابعة تطبيقات التصنيف العربي للمهن في البلد.	حتى نهاية يناير 2012
2 -تنفيذ ورشة عمل قومية تضم المعنيين باستخدامات التصنيف العربي المعياري للمهن من الدول الأعضاء	الأسبوع الأول من فبراير 2012
3 -التعاون مع المنسق الوطني في كل بلد لمخاطبة الجهات المعنية باستخدام التصنيف (الجهات الإحصائية- مؤسسات التعليم والتدريب- مؤسسات التوجيه المهني) بطلب تسمية خبرائها في مجال إحصاءات سوق العمل للانضمام إلى مجموعة خبراء التصنيف تحت مظلة المنظمة	منتصف مارس 2012
4 -عرض ماتوصلت إليه النشاطات (تسمية المنسق الوطني- تشكيل مجموعة خبراء التصنيف) على مؤتمر العمل العربي لإقراره وتفويض مجلس إدارة المنظمة بإقرار التعديلات التي ستخلص إليها اجتماعات "مجموعة خبراء التصنيف"	الأسبوع الأول من ابريل 2012
5 -تنفيذ اجتماع عربي للدول الأعضاء (مجموعة خبراء التصنيف) للاتفاق على التحديثات المطلوبة من المؤسسات المختلفة	النصف الأول من شهر مايو 2012
6 -عرض توصيات اجتماع مجموعة خبراء التصنيف على مجلس إدارة المنظمة لإقرارها	النصف الثاني من شهر مايو 2012
7 -تنفيذ التعديلات التي اعتمدت	حتى مؤتمر العمل التالي

(9) مجـــــال إدارات العمل :

(1) اسم النشاط ونوعه : نـدوة وطنيـة لفائـدة جمهوريـة مصر العربيـة حـول " مكافحة العمل الجبري من خلال معايير العمل الدولية والعربية والتشريعات المصرية "
الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل - تونس .
مكـان و تاريخ التنفيـذ : القاهرة (دار المدرعات) ، 12 – 2011/9/14 .
الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : وزارة القوى العاملـة والهجـرة بجمهورية مصر العربية .
شـارك في الدورة 40 مشاركا .
الجهات المشاركة :
- وزارة القوى العاملة والهجرة (الإدارات المعنية في الوزارة ومديريات القوى العاملة في المحافظات)
- **الوزارات الأخرى والجهات الحكومية المعنية :**
  - " وزارة العدل ، وزارة التضامن الاجتماعي ، المجلس القومي للطفولة والأمومـة ، المركز المصري لحقوق الإنسان ، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية " .
  - منظمات أصحاب العمل : الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية .
  - منظمات العمال : الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، اتحاد النقابات المستقلة وساهمـت منظمـة العمـل الدوليـة - مكتـب القاهـرة في برنامـج النـدوة ، ممثلة بالسيدين محمد الطرابلسي ورشيد خديم .

وقد أشرف على افتتاح الندوة معالي الدكتور أحمد حسن البرعي وزير القوى العاملة والهجرة بحضور الدكتور يوسف القريوتي مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة والسيد محمد شريف مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل بمنظمة العمل العربية وممثل معالي المدير العام ، ومدير المركز .

أهداف النشاط :
- التعريف بأشكال العمل الجبري وبالتشريعات الدولية والوطنية في هذا المجال .
- إجراء حوار ثلاثي حول الوسائل الكفيلة بالوقاية من العمل الجبري ومكافحته في مصر .
- تفعيل دور إدارة العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال والأطراف الأخرى المعنية بمكافحة العمل الجبري وبصفة خاصة القضاء وأجهزة الإعلام والمؤسسات التربوية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني .

موضوعات النقاش ، أوراق العمل والخبراء :
- مكافحة العمل الجبري من خلال معايير العمل الدولية : السيد محمد الطرابلسي ، منظمة العمل الدولية – مكتب القاهرة .
- أشكال العمل الجبري : أساليب مكافحتها وبعض التجارب الدولية : السيد رشيد خديم، منظمة العمل الدولية – مكتب القاهرة .
- تجارب الدول العربية في تطبيق معايير العمل الدولية الخاصة بالعمل الجبـري : السيد محمد كشو ، مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس / منظمة العمل العربية .
- مكافحة العمل الجبري في مصر من خلال التشريعات والسياسـات الوطنيـة: الدكتورة رانيا عبد المنعم ، أستاذة التشريعات الاجتماعية بجامعة القاهرة.

- دور النقابات العمالية في مكافحة العمل الجبري : السيدة أمينة شفيق ، صحفية بجريدة الأهرام وعضو نقابة الصحفيين .
- دور أصحاب الأعمال في مكافحة العمل الجبري : الدكتور عبد الستار عشرة ، مستشار الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية .
- أصحاب العمل في مصر ومكافحة العمل الجبري : السيد عادل العزبي ، رئيس لجنة العمل – اتحاد الصناعات المصرية .
- الإجراءات العملية للوقاية من العمل الجبري ومكافحته في مصر : المستشار الدكتور علي عمارة ، رئيس محكمة استئناف أسيوط .

أهم التوصيات :

1) الترحيب بمصادقة مصر على الاتفاقيات الثمانية المتعلقة بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل موضوع إعلان منظمة العمل الدولية لسنة 1998 ومن ضمنها الاتفاقيتين 29 و 105 بشأن حظر العمل الجبري والدعوة للعمل على تحقيق الملاءمة الكاملة للتشريعات الوطنية مع معايير العمل الدولية والعربية المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل .
2) وضع خطة عمل وطنية لتكريس المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومن ضمنها مكافحة العمل الجبري، وتكوين لجنة تتولى إعداد هذه الخطة ومتابعة تنفيذها . وتضم هذه اللجنة بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة، مختلف الأطراف المعنية لكون القضاء على العمل الجبري مسؤولية مشتركة بينهم، وبالأخص : الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى المعنية (وخاصة وزارتي العدل والداخلية) ومنظمات أصحاب العمل والعمال والمؤسسات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني .
3) إنشاء وحدة إدارية خاصة والحقوق الأساسية في العمل ومن ضمنها مكافحة العمل الجبري وذلك على المستوى المركزي بوزارة القوى العاملة والهجرة وفي كل مديريات القوى العاملة والهجرة بالمحافظات وتتولى هذه الوحدة بالخصوص جمع البيانات ومتابعة تنفيذ البرامج المعتمدة لتكريس تلك الحقوق.
4) نشر المعرفة على أوسع نطاق بمعايير العمل الدولية والعربية المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل ومن ضمنها مكافحة العمل الجبري وتعزيز دور مختلف الجهات المعنية بهذا الموضوع وبالأخص إدارة العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال ومؤسسات التعليم والتدريب والثقافة والجهاز القضائي ووسائل الإعلام المختلفة (المكتوبة والمسموعة والمرئية) .
5) ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان عموما والحقوق الأساسية في العمل ومن ضمنها مكافحة العمل الجبري بالخصوص لدى النشء من خلال البرامج التعليمية والثقافية وعبر مختلف وسائل الإعلام وتنظيم دورات تدريبية للمربين والمدربين لهذا الغرض .
6) الترحيب بإصدار مصر قانون الاتجار في البشر(القانون رقم 64 لسنة 2010) والدعوة لاتخاذ كافة الإجراءات التطبيقية لهذا القانون وتفعيل دور اللجنة التنسيقية لمنع ومكافحة الاتجار في البشر والتوسع في تكوينها لتشمل كافة المؤسسات والجهات المعنية بالموضوع حتى تؤدي دورها على الوجه الأكمل.
7) تعزيز دور إدارة العمل بمختلف أجهزتها وبالأخص الإدارات المكلفة بإعداد التشريعات وبتفتيش العمل في مجال حماية الحقوق الأساسية في العمل وتكريسها في الواقع ومزيد دعم هذه الإدارات بالموارد البشرية والمادية اللازمة .
8) تنمية الحوار والتشاور الثلاثي فيما يتعلق بمعايير العمل الدولية والعربية وتكريس الحقوق الأساسية في العمل بما في ذلك مكافحة العمل الجبري .

9) دعوة منظمات أصحاب العمل والعمال إلى تطوير قدرات المكلفين لديها بمعايير العمل الدولية والعربية والحقوق الأساسية في العمل وتمكينهم من التدريب اللازم بما من شأنه تعزيز دور هذه المنظمات وتكثيف نشاطاتها الخاصة بالإعلام والتوعية لفائدة أعضائها .

10) تشجيع المراكز والمؤسسات المختصة في الدراسات والبحوث ونشر حقوق الإنسان على تطوير البحوث والدراسات في مجال العمل عموما وفيما يتعلق بالحقوق الأساسية في العمل بصفة خاصة ومن ضمنها مكافحة العمل الجبري حتى يمكن من ناحية التعرف بكل دقة وباستمرار على واقع تطبيق هذه الحقوق ومن ناحية أخرى اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق الالتزام الفعلي بهذه الحقوق ووضع البرامج المناسبة للوقاية من المخالفات وإزالتها .

11) تكثيف إقامة الملتقيات والدورات التدريبية لفائدة الجهات المعنية مباشرة بتكريس الحقوق الأساسية في العمل ومن ضمنها مكافحة العمل الجبري وبالأخص مفتشي العمل والقضاة والمحامين لمزيد تعريفهم بهذه الحقوق وضمان تطبيقها الجيد على غرار التشريعات الوطنية .

12) تعزيز المجهود التنموي وتطوير برامج النهوض بالتشغيل ومقاومة الفقر بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بمختلف المناطق ولكافة فئات المجتمع باعتبار أنّ البطالة والفقر تمثّل الأسباب الرئيسية لظاهرة العمل الجبري .

13) اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الهجرة غير النظامية بما في ذلك عبور الأجانب للأراضي المصرية بطرق غير مشروعة وبحث التدابير الكفيلة بمنع استغلال العمالة المصرية المهاجرة في العمل الجبري بمختلف أشكاله وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية في الدول المستقبلة لهذه العمالة .

14) تعزيز تبادل المعلومات والخبرات مع الدول الأخرى في مجال مكافحة العمل الجبري بمختلف أشكاله ومن بينها أشكال الانخراط في العمل الجبري التي قد تمارسها وكالات الاستخدام الخاصة وموردو الأيدي العاملة في بعض الدول .

15) حث منظمة العمل العربية على إصدار اتفاقية بشأن العمل الجبري تتفق مع معايير العمل الدولية الصادرة في هذا الشأن .

***

(2) <u>اسم النشاط ونوعه :</u> اجتماع للخبراء حول " دور إدارة العمل وتفتيش العمل في النهوض بالعمل اللائق في الدول العربية "

<u>الجهة المعنية بالتنفيذ :</u> المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل - تونس .

<u>مكان و تاريخ التنفيذ:</u> تونس (فندق قولدن توليب– قرطاج) 3 – 5 / 10 /2011 .

<u>الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين :</u>

وزارات العمل في الدول العربية

وقد شارك في الاجتماع 35 مشاركا .

<u>الجهات المشاركة :</u>

- وزارات العمل والتشغيل في 5 دول عربية : تونس ، الجزائر ، مصر ، الأردن والإمارات
- منظمة العمل العربية
- منظمة العمل الدولية
- جامعة الدول العربية – مركز تونس

- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية بتورينو
- خبراء من جهات أخرى غير مذكورة أعلاه .

وقد أشرف على افتتاح الاجتماع معالي السيد محمد الناصر وزير الشؤون الاجتماعية بمشاركة ممثلي منظمتي العمل العربية والدولية والمدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول الخليج العربية ومدير المركز وممثلة المركز الدولي للتدريب بتورينو .

أهداف النشاط :

- تطوير السياسات والبرامج والتشريعات الوطنية الهادفة للنهوض بالعمل اللائق في الدول العربية وبصفة خاصة ما يتعلق بتنمية التشغيل وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية وتطوير الحوار الاجتماعي وتكريس المبادئ والحقوق الأساسية في العمل .
- بحث سبل تطوير إدارات العمل العربية وتعزيز قدراتها في مختلف مجالات نشاطها (وخاصة ما يتعلق بالتشغيل ، التدريب المهني وتنمية الموارد البشرية ، تشريعات العمل، تفتيش العمل ، العلاقات المهنية ، الصحة والسلامة المهنية ، الضمان الاجتماعي) حتى تساهم بالفاعلية المطلوبة في تحقيق أهداف العمل اللائق والعدالة الاجتماعية .
- تنمية الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية حول مختلف قضايا العمل وتعزيز دور منظمات أصحاب العمل والعمال والمجتمع المدني إلى جانب إدارات العمل في تحقيق أهداف العمل اللائق والعدالة الاجتماعية .
- تعزيز مساهمة إدارات العمل في الاستجابة إلى الحاجيات الجديدة والملحّة التي فرضتها الثورات العربية والتحولات السريعة والعميقة - السياسية والاقتصادية والاجتماعية - التي تشهدها حاليا المنطقة العربية وبصفة خاصة الدول التي تمرّ بمرحلة انتقال ديمقراطي.
- بحث التوجهات المستقبلية لنشاط المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس على ضوء ما حققه من إنجازات واكتسبه من تجربة طوال الـ 25 سنة التي مرت منذ إنشائه واعتبارا للحاجيات الجديدة لإدارات العمل وأطراف الإنتاج في الدول العربية .
- استخلاص جملة من الاستنتاجات والتوصيات تكون بمثابة خطة عمل تسترشد بها إدارات العمل العربية في عملها المستقبلي .

موضوعات النقاش ، أوراق العمل والخبراء :

* أهداف العمل اللائق ودور إدارة العمل وتفتيش العمل في تحقيقها : السيد جيسيبي كازالي ، مدير برنامج إدارة وتفتيش العمل – مكتب العمل الدولي / جينيف .
* النهوض بالحوار الاجتماعي لتحقيق العمل اللائق : الآليات والصعوبات : السيد جوزي لوي دازا بيراز ، مكتب العمل الدولي – جينيف .
* الصعوبات التي تواجهها إدارات العمل في النهوض بالعمل اللائق في الدول العربية وسبل تجاوزها ، الدكتور يوسف إلياس ، عضو لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية .
* دور منظمة العمل العربية في دعم إدارات العمل وتحقيق العمل اللائق في الدول العربية، السيد حمدي أحمد ، رئيس قسم مجلس الإدارة والمؤتمر/منظمة العمل العربية .
* دور تفتيش العمل في تحقيق العمل اللائق بالدول العربية : التحديات والآفاق : السيد أمين الوريدات ، خبير في تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية بالمكتب الإقليمي للدول العربية – بيروت / منظمة العمل الدولية .

* دور مصالح التشغيل في الحد من البطالة وتحقيق العمل اللائق : السيد جون بول باربيي ، مكتب العمل الدولي بجينيف .
* دور مؤسسات الضمان الاجتماعي في دعم التشغيل وتحقيق العمل اللائق ، الدكتور حافظ العموري ، الرئيس المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي / تونس .
* تطوير أداء إدارات العمل العربية باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة : السيد حمادة أبو نجمة ، رئيس سلطة الأجور – وزارة العمل / الأردن .
* تحسين خدمات إدارات العمل العربية من خلال دعم وسائل عملها وتعزيز وظائفها في مجال الدراسات والتخطيط والتقييم (التجربة الجزائرية) : السيد محمد بن كرامة ، المفتش العام للعمل - وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي / الجزائر .
* واقع إدارة العمل بدول الخليج العربية: الصعوبات التي تعترضها وسبل تجاوزها: السيد جمال السلمان ، مدير إدارة الشؤون العمالية بالمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية / المنامة .
* تفتيش العمل بدول الخليج العربية : خصوصياته ، الصعوبات التي تعترضه وسبل تجاوزها : السيد ماهر العوبد ، وكيل الوزارة المساعد لشؤون التفتيش بوزارة العمل/الإمارات .

***

(3) حلقة نقاشية حول " استجابات إدارة العمل لمتطلبات الثورات العربية " :

التجربة التونسية : السيد محمد الهادي بن عبد الله ، المدير العام لمكتب الإحاطة بالمؤسسات الاقتصادية بوزارة الشؤون الاجتماعية – تونس .

التجربة المصرية : السيد جمال سرور ، وكيل الوزارة - رئيس الإدارة المركزية للعلاقات الخارجية بوزارة القوى العاملة والهجرة / مصر .

***

(4) حلقة نقاشية : الدور المستقبلي للمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بعد 25 سنة في خدمة إدارات العمل العربية : السيد محمد كشو ، مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس – منظمة العمل العربية .

أهم التوصيات :

1) اعتماد النهوض بالعمل اللائق كهدف استراتيجي وطني وإدراجه ضمن الأهداف الرئيسية لسياسات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، واتخاذ التشريعات والإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف على أرض الواقع .
2) تمكين إدارات العمل العربية من أداء وظائفها في النهوض بالعمل اللائق من خلال معالجة الصعوبات التقليدية والمستجدة التي أعاقت قيامها بذلك ، وتخصيص الموارد البشرية والمادية والفنية اللازمة التي تعينها على القيام بهذه الوظائف .
3) تحقيق تنسيق فعّال بين الأجهزة المعنية بالنهوض بالعمل اللائق في إطار تنظيم مؤسسي دائم ومؤطر قانونيا .
4) إقرار وممارسة نهج المشاركة الاجتماعية في رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وتطوير آليات الحوار الاجتماعي وتوسيع مجالاته وتوفير مستلزماته بما يضمن المساهمة النشيطة والفعّالة للشركاء الاجتماعيين في معالجة مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات الوطني والقطاعي والمؤسسة .

5) مراجعة قوانين العمل النافذة في الدول العربية بما يكفل الموازنة بين حقوق وواجبات طرفي علاقات العمل وعلى نحو يراعي الالتزام بمعايير العمل الدولية والعربية ويأخذ بالملاحظات التي أوردتها لجنتا الخبراء في منظمتي العمل الدولية والعربية على تلك القوانين .
6) تعزيز دور جهاز تفتيش العمل في مجال حماية الحقوق الأساسية في العمل وتكريسها في الواقع والتنسيق مع القضاء في هذا المجال .
7) تفعيل الآليات الوطنية لتحديد الأجور الدنيا وصيانة القيمة الحقيقية للأجور وكفالة كفايتها لتغطية الاحتياجات الأساسية للعمال وأفراد أسرهم .
8) تطوير نظم الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق تغطيتها لتشمل الفئات المحرومة من مزاياها بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظّم والعمال المستقلين ، وزيادة المنافع التي تقدّمها إلى المشمولين بها لتغطية مخاطر اجتماعية إضافية تكفل للمستفيدين منها الحصول على دخول بديلة في حالة الانقطاع عن العمل لأي سبب من الأسباب .
9) إيلاء المزيد من الاهتمام بمواضيع الصحة والسلامة المهنية وتحسين ظروف وبيئة العمل بما من شأنه الوقاية من الأخطار المهنية ورفع إنتاجية العامل والمؤسسة .
10) العمل على تحقيق استجابات سريعة لمعالجة مشكلتي البطالة والفقر بما يكفل التقليل من آثارهما السلبية على المدى القصير ، على أن يقترن ذلك بوضع استراتيجيات وطنية بعيدة المدى تضمن معالجتهما بشكل جذري .
11) إشراك جميع مكوّنات المجتمع وفروع الاقتصاد في النهوض بالتشغيل باعتباره هدفا مركزيا ومسؤولية مشتركة وإحكام التنسيق والتعاون بين مختلف الأطراف المعنية .
12) اعتماد نهج اقتصادي وطني يقوم على حفز الاقتصاد الحقيقي وتنشيطه لخلق فرص عمل تستوعب أكبر قدر ممكن من الأشخاص العاطلين .
13) تطوير نظم التعليم والتدريب المهني بما يحقق الملاءمة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل ويسهم على نحو فعّال في الحد من معدلات البطالة المرتفعة وخاصة بين الشباب الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة .
14) تطوير دور إدارة العمل في مجال إحصاءات العمل والبحوث والدراسات حول مختلف قضايا العمل ، مع ضرورة مراعاة الدقة والمصداقية اللازمة في جمع وتحليل إحصاءات العمل حتى يؤدي استعمالها إلى وضع وإنجاز سياسات وبرامج سليمة وبالجدوى المطلوبة .
15) إيلاء الأهمية اللازمة للتقييم المستمر لأداء إدارات العمل للوقوف على النقائص المسجلة وإصلاحها في الإبان وللتثبت من نجاعة السياسات والبرامج المعتمدة ومدى استجابتها لتطلعات الفئات الاجتماعية المعنية حتى يقع تصويبها كلما اقتضى الأمر ذلك .
16) قيام إدارة العمل إضافة لوظائفها التقليدية بدور وقائي واستطلاعي لتفادي الأزمات من خلال وضع نظام يقظة مستمرة يساعدها على رصد التحولات وتشخيص أسباب التوتر الاجتماعي ، وعلى الاضطلاع بدور الإنذار المبكّر لتجنب الهزات التي تهدد السلم والاستقرار الاجتماعي .
17) الطلب إلى منظمة العمل الدولية أن تعزّز جهودها في إطار تقديم العون الفني إلى الدول العربية التي تمرّ بمرحلة انتقال ديمقراطي ومدّها بما تحتاج إليه من خبرات لهذا الغرض.
18) دعوة منظمة العمل العربية إلى إقرار اتفاقية و/ أو توصية عمل عربية بشأن إدارة العمل ، تتضمن معايير عربية تحدد وظائف وهياكل إدارات العمل في مرحلة تحوّل جذري

في الواقع العربي ، وتكفل تحقيق أفضل صيغ التعاون على المستوى العربي بين هذه الإدارات .

19) دعوة منظمة العمل العربية إلى تكثيف جهودها في مجال تبادل الخبرات والتجارب بين إدارات العمل العربية في كل ما له علاقة بمتطلبات مرحلة التغيير الديمقراطي التي تعيشها الدول العربية وأشكال الاستجابة لها بما يضمن الاستفادة المتبادلة من هذه الخبرات والتجارب .

20) توجيه التهنئة إلى المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس بمناسبة احتفاله هذا العام بمرور 25 سنة منذ إحداثه وتقديم عبارات الشكر والتقدير للمركز وللأطراف المساهمة فيه على الإنجازات الهامة التي تحققت طوال الفترة المنقضية لفائدة إدارات العمل وأطراف الإنتاج في الدول العربية .

من جهة أخرى ، حث المركز إلى زيادة أنشطته التدريبية والدراسات التي يقوم بها لتغطي الاحتياجات الأكيدة لإدارات العمل العربية والتي تشتد الحاجة إليها في المرحلة الحالية ودعوة منظمتي العمل العربية والدولية لزيادة الدعم المالي والفني المقدّم له .

***

(5) <u>اسم النشاط ونوعه</u> : دورة تدريبية لفائدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول " تطوير نظام معلومات سوق العمل " .

<u>الجهة المعنية بالتنفيذ :</u> المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل - تونس .

<u>مكان و تاريخ التنفيذ :</u> الجزائر (فندق الرياض) ، 10 – 2011/10/12 .

<u>الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين</u> : وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
شارك في الدورة 50 مشاركا .

<u>الجهات المشاركة :</u>

- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي : الإدارات المعنية في الوزارة ، مديريات التشغيل بالولايات ، الوكالة الوطنية للتشغيل ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء .
- الوزارات الأخرى والمؤسسات الحكومية المعنية : وزارة التكوين والتعليم المهني ، وزارة الاستشراف والإحصائيات ، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ، الديوان الوطني للإحصائيات ، المعهد الوطني للعمل
- منظمات أصحاب العمل : المنظمة الوطنية لأرباب العمل والمقاولين ، الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية
- منظمة العمال : الاتحاد العام للعمال الجزائريين
- منظمة العمل الدولية .

<u>أهداف النشاط :</u>

- بحث سبل تطوير نظام معلومات سوق العمل وحسن توظيفه في إعداد وتنفيذ سياسات التشغيل .
- التعرف على الأساليب والتقنيات الحديثة لإنتاج وجمع وتحليل بيانات وإحصاءات العمل والاستفادة من الخبرات الدولية والتجارب الوطنية للدول الأخرى .
- رفع كفاءات ومعارف كوادر مصالح التشغيل في مجال تطوير نظام معلومات سوق العمل .

- تفعيل دور إدارة العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال والأطراف الأخرى المعنية بتطوير نظام معلومات سوق العمل .

موضوعات النقاش ، أوراق العمل والخبراء :

- المفاهيم والمصطلحات والمناهج المعتمدة في معالجة سوق العمل : السيد جون بول باربيي ، مكتب العمل الدولي بجينيف .
- مصادر معلومات سوق العمل وآليات التنسيق في ما بينها : السيد رابح مخازني، مدير ضبط التشغيل بالمديرية العامة للتشغيل والإدماج .
- تقنيات إنتاج وجمع وتحليل بيانات وإحصائيات التشغيل والبطالة : السيد حسان صوابر ، مستشار بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة .
- أساليب توظيف معلومات سوق العمل في إعداد وتنفيذ سياسات التشغيل : السيد نصر الدين حمودة ، مدير الأبحاث بمركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية.
- دور إدارة العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال في تطوير نظام معلومات سوق العمل : السيد محمد كشو ، مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل – تونس .
- مساهمة منظمات أصحاب العمل في تطوير نظام معلومات سوق العمل : السيد ياسين ولد موسى ، مستشار بالكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية .
- مساهمة منظمات العمال في تطوير نظام معلومات سوق العمل: السيد سليم لباطشة ، الاتحاد العام للعمال الجزائريين .
- التصنيف المهني ومساهمته في تطوير نظام معلومات سوق العمل : السيد ميلودي الغبنتيني ، خبير في مجال التشغيل – تونس .
- العلاقة بين الإرشاد والتوجيه المهني ونظام معلومات سوق العمل : السيدة نسيمة بالحداد ، كاهية مدير بوزارة التكوين والتعليم المهنيين .
- تطوير نظام معلومات سوق العمل من خلال استعمال تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة : السيدة دليلة درياد ، مديرة الإعلام الآلي بالوكالة الوطنية للتشغيل .
- التجربة التونسية في مجال تطوير نظام معلومات سوق العمل: السيد محمد ماني، مدير وحدة تحليل سوق العمل بالوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل (تونس) .
- النظام الفرنسي لمعلومات سوق العمل وبُعده الجهوي: السيد سعيد أدجراد ، رئيس مصلحة الدراسات والإحصاءات والتقييم بالإدارة الجهوية للمؤسسات والمنافسة والاستهلاك والعمل والتشغيل منطقة نورمندي العليا – فرنسا .

أهم التوصيات :

1. توحيد المصطلحات والتعريفات والمناهج المعتمدة في جمع ومعالجة معلومات سوق العمل ، على المستوى الوطني .
2. تعزيز التشريعات التي من شأنها تطوير نظام معلومات سوق العمل لتفادي التداخل والازدواجية في المعلومات وتحسين الولوج إلى مؤشرات سوق العمل .
3. ترقية دور إدارة العمل والشركاء الاجتماعيين في مجال تطوير نظام معلومات سوق العمل .
4. الاستمرار في دعم الوسائل البشرية والمادية والتقنية لإدارة العمل بغرض تحسين قدراتها في جمع وتحليل ونشر معلومات سوق العمل .
5. تحديث أدوات ومناهج نظام المعلومات وإتاحتها لكافة الفاعلين في سوق العمل لتحقيق تنسيق أحسن وإرساء شراكة فعالة في ما بينهم .
6. ضمان التكوين المستمر لصالح العاملين المكلفين بجمع ومعالجة معلومات سوق العمل وعن طريق التحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة .

7. إشراك المؤسسات العمومية والخاصة وحثها على التعاون الوثيق لإرساء نظام معلومات شفاف وموثوق به حول سوق العمل .
8. إنجاز دراسات إستشرافية حول سوق العمل بغرض إعداد وتنفيذ سياسات عمومية للتشغيل متناسقة وفعالة .
9. العمل على تحقيق الانسجام بين منظومات التكوين وسوق العمل لتحسين الاستجابة لاحتياجات المشغلين وطالبي العمل (التكوين بالطلب) .
10. إعادة الاعتبار للحصيلة الوطنية للتشغيل من طرف الإدارة كأداة توجيه وتسهيل لاتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات التنمية الاقتصادية .
11. تبسيط المحتوى الإعلامي وتقديم منتجات نظام معلومات سوق العمل بشكل مضبوط وواضح من شأنه تمكين المستعملين المستهدفين من الاستفادة من المعلومة واستغلالها بسهولة .
12. إعداد استراتيجيات تهدف إلى نشر معلومات سوق العمل بطريقة ناجعة وخاصة لدى هيئات ومؤسسات التعليم والتكوين .
13. إعداد مصنفات نموذجية مناسبة للمهن والوظائف ، تعتمد من مختلف الفاعلين في سوق العمل ويتم التنسيق لتطبيقها .
14. تطوير شبكة فعالة لمستشاري ومنشطي التوجيه المهني لاسيما باتجاه الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني .
15. دراسة إمكانية مصادقة الجزائر على اتفاقية العمل الدولية رقم 160 لسنة 1985 حول إحصاءات العمل .
16. تنظيم دورات تكوينية ولقاءات مماثلة على المستوى الجهوي .
17. تكوين لجنة من بين المشاركين في الدورة تتولى متابعة تطبيق التوصيات المعتمدة .

***

(6) <u>اسم النشاط ونوعه :</u> ندوة وطنية لفائدة المملكة المغربية حول " المرأة العاملة في المغرب : من الحماية إلى المساواة " .

<u>الجهة المعنية بالتنفيذ :</u> المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل - تونس .

<u>مكان وتاريخ التنفيذ :</u> الرباط (المعهد الوطني للشغل) ، 27 – 2011/10/28.

<u>الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين</u> : وزارة التشغيل والتكوين المهني بالمملكة المغربية .

شارك في الدورة 49 مشاركا .

<u>الجهات المشاركة :</u>

- وزارة التشغيل والتكوين المهني (الإدارات المركزية المعنية)
- وزارة العدل (القضاء)
- منظمات أصحاب العمل : جامعة غرف الصناعة التقليدية ، جامعة غرف الصيد البحري ، جامعة غرف التجارة والصناعة بالمغرب ، جامعة الغرف الفلاحية.
- منظمات العمال : الاتحاد المغربي للشغل ، الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ، الكنفدرالية الديمقراطية للشغل ، الفدرالية الديمقراطية للشغل .
- منظمات نسائية وجمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة (الاتحاد الوطني النسائي المغربي ، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب ، الفضاء الجمعوي) .
- منظمة العمل الدولية – مكتب دكار .

وقد أشرف على افتتاح الندوة معالي السيد جمال اغماني وزير التشغيل والتكوين المهني بمشاركة ممثلة منظمة العمل الدولية ومدير المركز .

أهداف النشاط :

- الوقوف على واقع مساهمة المرأة المغربية في النشاط الاقتصادي والتحديات التي تواجهها .
- دعم حقوق المرأة العاملة بالمغرب وتكريسها في الواقع .
- بحث الآليات المساعدة لتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة في العمل بين الرجل والمرأة .
- تفعيل دور إدارة العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال والأطراف الأخرى المعنية في مجال حماية حقوق المرأة العاملة وتكريس المساواة في العمل بين الجنسين وتعزيز مكانة المرأة في سوق العمل كأجيرة أو كصاحبة عمل .

موضوعات النقاش ، أوراق العمل والخبراء :

- حقوق المرة العاملة بالمغرب ما بين التشريع والممارسة : السيدة رشيدة احفوظ قاضية – رئيسة غرفة بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء .
- مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بالمغرب : الواقع ، التحديات والآفاق : السيد خليد السودي ، مهندس باحث في الإحصائيات والديمغرافية – المندوبية السامية للتخطيط بالرباط .
- الآليات المساعدة لتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة في العمل بين الرجل والمرأة : السيدة فطيم كريستيان نداي، أخصائية في المساواة بين الرجل والمرأة – منظمة العمل الدولية مكتب دكار .
- دور إدارة العمل في حماية المرأة العاملة ورفع مساهمتها في النشاط الاقتصادي: السيد محمد كشو، مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس – منظمة العمل العربية.
- دور تفتيش العمل والقضاء في حماية المرأة المغربية من التمييز في العمل : السيدة بشرى العلوي ، رئيسة المحكمة الابتدائية بابن سليمان .
- دور منظمات العمال في حماية المرأة العاملة وتكريس المساواة في العمل بين الجنسين : السيدة فاطمة بن الحسن ، برلمانية – عضو المكتب الوطني للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب .
- دور الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في تشغيل المرأة المغربية وحماية حقوقها : السيد عبد الحكيم الشافعي ، رئيس جمعية الفضاء الجمعوي .
- التشغيل الذاتي للمرأة المغربية: الصعوبات والآليات المساعدة: السيد نجية الكنوني رئيسة مصلحة بمديرية التشغيل – وزارة التشغيل والتكوين المهني .

أهم التوصيات :

1. إدماج موضوع المساواة في برامج العمل اللائق ومراعاة حاجيات المرأة في مختلف السياسات العمومية والتشريعات الوطنية .
2. إعمال القواعد والمبادئ المجرّمة للتمييز في العمل تجاه المرأة والواردة بمدوّنة الشغل وفي القانون الجنائي .
3. إعداد معايير لتحديد محتوى مبدأ " المساواة في الأجر كلما تساوت قيمة العمل " المتضمن في التشريعين الدولي و الوطني وهو ما يساعد على تطبيقه من كافة الأطراف المعنية .
4. تطوير المقتضيات الحمائية للمرأة فيما يتعلق بالتحرش الجنسي والتحرش المعنوي ومراجعة وسائل الإثبات المعتمدة بهذا الخصوص .

5. دراسة إمكانية تصديق المغرب على اتفاقية العمل الدولية رقم 156 لسنة 1981، المتعلقة بالعمال ذوي المسؤوليات العائلية .
6. إيلاء أهمية خاصة ، أثناء زيارات التفتيش ، لمراقبة مدى تطبيق الأحكام الخاصة بظروف عمل المرأة وحماية الأمومة والمساواة في العمل بين الرجل والمرأة .
7. تكثيف برامج التفتيش الموجهة لمراقبة شروط وظروف عمل المرأة ، خاصة في المؤسسات ذات الكثافة النسائية .
8. تفعيل محاضر مفتش الشغل المتعلقة بمختلف مظاهر التمييز في العمل وخاصة التمييز بين الجنسين ، والتنسيق في هذا المجال بين جهازي القضاء وتفتيش الشغل .
9. تعزيز القدرات المهنية لمفتشي الشغل في مجال مكافحة التمييز في العمل وإعداد دليل عملي حول مناهج تفتيش الشغل في هذا المجال .
10. وضع آليات مبسطة ، سريعة وفعالة لتلقي الشكايات المتعلقة بالتمييز في العمل والبت فيها .
11. اعتماد أسلوب الحوار الاجتماعي كوسيلة لتكريس مبدأ المساواة في العمل بالإضافة إلى الآليات الزجرية .
12. تفعيل دور المرأة في النقابات المهنية للأجراء ومنظمات أصحاب العمل من خلال توسيع قاعدة المشاركة النسائية فيها .
13. تشجيع مشاركة المرأة العاملة في مختلف الهيئات التمثيلية للأجراء داخل المؤسسات.
14. دعم برامج التكوين والتشغيل الخاصة بالمرأة والكفيلة بزيادة مشاركتها في النشاط الاقتصادي كأجيرة أو كصاحبة عمل .
15. نشر ثقافة المساواة وتكافؤ الفرص في العمل بين الرجل والمرأة على أوسع نطاق وبمختلف الوسائل، وبالأخص عبر وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية ودور الثقافة وبرامج التعليم وإدراج مادة حقوق الإنسان وحقوق المرأة في العمل ضمن هذه البرامج في كافة مراحل التعليم والتكوين المهني .
16. تشجيع التعاون الدولي بين إدارة العمل المغربية والمنظمات الدولية المتخصصة في إطار برامج فنية ترمي إلى تكريس المساواة في العمل والترويج لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة .
17. توجيه جزيل الشكر إلى المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس على مساهمته الفاعلة في تنظيم هذه الندوة ، ودعوته لانجاز المزيد من الأنشطة على المستويين القومي والقطري في مجال حماية حقوق المرأة العاملة .

***

(7) <u>عقد الاجتماع التقييمي السنوي لنشاطات المركز :</u>

تم عقد الاجتماع التقييمي السنوي لنشاطات المركز يوم 2011/6/11 بمقر مكتب العمل الدولي في جينيف على هامش الدورة 100 لمؤتمر العمل الدولي بمشاركة الأطراف الثلاثة المساهمة في المركز (منظمة العمل العربية ، منظمة العمل الدولية ، الحكومة التونسية) .

وتم في هذا الاجتماع تأكيد الدعم القوي والمستمر للمركز من قبل الأطراف الثلاثة المساهمة واتخاذ العديد من القرارات الهامة حول النشاط المستقبلي للمركز ومن بينها الترفيع في المساهمة المالية لمنظمة العمل الدولية في ميزانية المركز لسنتي (2010-2011) لتصبح على غرار مساهمة منظمة العمل العربية 200 ألف

دولار أمريكي (بدلا من 150 ألف دولار) والموافقة على تنظيم اجتماع للخبراء حول موضوع " دور إدارة العمل وتفتيش العمل في النهوض بالعمل اللائق في الدول العربية " وذلك بالتعاون بين المركز ومنظمتي العمل العربية والدولية خلال سنة 2011 في نطاق احتفالات المركز بالذكرى 25 لإحداثه .

***

(8) اسم النشاط : المشاركة في الاجتماع الخامس عشر للشبكة العالمية لمعاهد التدريب في مجال العمل (RIIFT) .

مكان و تاريخ التنفيذ : لشبونة - البرتغال ، 19 – 2011/9/20 .

الجهة المعنية بالتنفيذ : السلطة المكلفة بظروف العمل التابعة لوزارة العمل والتضامن الاجتماعي في البرتغال .

الجهات المشاركة :

شاركت في هذا الاجتماع بالإضافة إلى سلطة ظروف العمل بالبرتغال والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس الجهات التالية :

* مكتب العمل الدولي بجينيف .
* مكتب منظمة العمل الدولية بدكار .
* المركز الدولي للتدريب بتورينو التابع لمنظمة العمل الدولية .
* المعاهد الوطنية للتدريب في مجال العمل بكل من تونس ، الجزائر ، المغرب ، فرنسا ، اسبانيا ، بلجيكا ، إيطاليا ، رومانيا وبولونيا .

أهم المحاور وموضوعات النقاش :

- بحث موضوع " التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصال وتطبيقها في تدريب مفتشي العمل".
- اعتماد الميثاق الجديد للشبكة والتوقيع عليه من المؤسسات الأعضاء في الشبكة ومن بينها المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس .
- قبول عضو جديد بالشبكة : المؤسسة الإيطالية للتدريب في مجال العمل TELA (Territorio Europa) .

***

(9) اسم النشاط : المشاركة في الندوة الدولية حول " العدالة الاجتماعية ومقاومة الإقصاء في إطار مرحلة الانتقال الديمقراطي " .

مكان و تاريخ التنفيذ : تونس (فندق رمادة بلازا – قمرت) ، 21 – 2011/9/22 .

الجهة المعنية بالتنفيذ : وزارة الشؤون الاجتماعية في تونس بالتعاون مع منظمة العمل الدولية .

***

(10) اسم النشاط : دورة تدريبية لصالح وزارة العمل بجمهورية جيبوتى حول " تطوير نظم معلومات سوق العمل " .

مكان و تاريخ التنفيذ : جيبوتى ، 17 – 2011/12/19 .

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربى لإدارة العمل والتشغيل

***

(11) اسم النشاط : المشاركة فى ورشة عمل إقليمية حول الممارسات الجيدة وتقاسم الخبرات بشأن تفتيش العمل .

مكان و تاريخ التنفيذ : عمّان (فندق لندمارك) ، 10/31 – 2011/11/3 .

الجهة المعنية بالتنفيذ : منظمة العمل الدولية – المكتب الإقليمي للدول العربية ببيروت.

طبيعة المشاركة : شارك المركز في هذه الورشة ممثلا بالسيد منصف الفقي ، متفقد شغل ورئيس مصلحة لدى المركز .

وتم خلال الورشة تبادل المعارف والخبرات ما بين المشاركين .

الجهات المشاركة : مشاركون من أجهزة تفتيش العمل في 13 دولة عربية (الأردن – الإمارات – الكويت – سوريا – البحرين – اليمن – قطر – مصر – السعودية – عمان – لبنان – العراق – فلسطين) بالإضافة إلى الجهات المنظمة والخبراء .

***

(12) اسم النشاط ونوعه : ندوة إقليمية للدول العربية بشمال إفريقيا حول " دور إدارة العمل في حماية العاملين بالقطاع الفلاحي "

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل - تونس .

مكان و تاريخ التنفيذ : الرباط بالمملكة المغربية ، 28 – 2011/11/30 .

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين :

وزارات العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال في الدول العربية بشمال إفريقيا .

شارك في الندوة 33 مشاركا .

الجهات المشاركة :

* وزارات العمل في كافة الدول العربية بشمال إفريقيا باستثناء ليبيا نظرا للظروف الخاصة التي تعيشها حاليا أي : المغرب – تونس – الجزائر – موريتانيا – مصر - السودان.
* منظمات أصحاب العمل في المغرب وموريتانيا
* منظمات العمال في المغرب وتونس والجزائر
* سلطة ظروف العمل في البرتغال
* الخبراء

وقد أشرف على افتتاح الندوة الكاتب العام لوزارة التشغيل والتكوين المهني بالمملكة المغربية السيد ميمون بنطالب نيابة عن معالي الوزير السيد جمال اغماني بمشاركة مدير المركز .

أهداف النشاط :

- تطوير التشريعات الاجتماعية في القطاع الفلاحي في اتجاه تحسين شروط وظروف العمل للعاملين بهذا القطاع

- تحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية في هذا القطاع

- توسيع تغطية الضمان الاجتماعي للعاملين في هذا القطاع وتحسين الخدمات المقدّمة لهم ولأسرهم .

- الرفع من مساهمة القطاع الفلاحي في الجهود الوطنية لتنمية التشغيل والحد من البطالة وتحقيق أهداف العمل اللائق .

- **تعزيز دور إدارة العمل بمختلف أجهزتها في خدمة قضايا العمل بالقطاع الفلاحي (إدارة العمل بالمفهوم الواسع أي التي تعنى بتشريعات العمل، تفتيش العمل، تسوية نزاعات العمل،الحوار الاجتماعي، الصحة والسلامة المهنية، الأجور، الضمان الاجتماعي، التدريب المهني، التشغيل الخ)**
- **النهوض بالحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية في تحديد شروط وظروف العمل بالقطاع الفلاحي .**
- **موضوعات النقاش ، أوراق العمل والخبراء :**

* خصوصيات القطاع الفلاحي في التشريعات الاجتماعية للدول العربية بشمال إفريقيا : السيد عبد العزيز العتيقي ، أستاذ جامعي بكلية الحقوق – فاس / المغرب
* تحسين شروط وظروف العمل في القطاع الفلاحي من خلال معايير العمل الدولية والعربية : السيد محمد كشو، مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس/منظمة العمل العربية
* شروط وآليات تحقيق العمل اللائق في القطاع الفلاحي: السيد محمد القري اليوسفي ، أستاذ جامعي بكلية الحقوق – مكناس / المغرب
* دور تفتيش العمل في حماية العاملين بالقطاع الفلاحي: السيد أحمد بوهرو ، مدير الشغل وزارة التشغيل والتكوين المهني / المغرب
* دور منظمات أصحاب العمل والعمال في تحسين شروط وظروف العمل بالقطاع الفلاحي: نقاش مفتوح ما بين المشاركين الممثلين لمنظمات أصحاب العمل والعمال
* الإشكاليات المتعلقة بالضمان الاجتماعي في القطاع الفلاحي وسبل تجاوزها : السيد محمد شعبان ، خبير في مجال الضمان الاجتماعي / تونس
* الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية في القطاع الفلاحي في الدول العربية بشمال إفريقيا : الواقع والآفاق، الدكتور الحاج الكوري – أستاذ جامعي بكلية الحقوق – الرباط / المغرب
* مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية التشغيل في الدول العربية بشمال إفريقيا: السيد عمر كتاني، أستاذ جامعي بكلية الحقوق – الرباط / المغرب

كما تضمن البرنامج عرضا عن التجربة البرتغالية وتقديم عروض قطرية من طرف المشاركين تناولت تجربة كل دولة عربية مشاركة في ما يتعلق بمواضيع الندوة .

<u>أهم التوصيات :</u>

1 - اعتماد السياسات و البرامج اللازمة لدعم القطاع الفلاحي وتطويره في الدول العربية وإيلائه ما يستحقه من اهتمام في الخطط التنموية بالنظر لدوره الأساسي في ضمان الأمن الغذائي ولمساهمته الفعالة في النهوض بالتشغيل وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والمتوازنة والشاملة لكافة المواطنين سواء كانوا في المدن أو في المناطق الريفية .

2 – التأكيد على أهمية إدراج النهوض بالقطاع الفلاحي في إطار التنمية الريفية الشاملة والمندمجة التي توفر للمواطنين القاطنين بالريف البنى التحتية والمرافق العمومية الكفيلة بتأمين الاستقرار والعيش الكريم في مناطقهم .

3 - تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي ودعم العمل التعاوني في هذا القطاع وتأهيل الموارد البشرية العاملة فيه لتحسين مردوديته وتنافسيته بما من شأنه توفير الأمن الغذائي ودعم الجهود الوطنية لتنمية التشغيل والحد من البطالة وضمان الاستقرار الاجتماعي .

4 - العمل على تحقيق أهداف العمل اللائق في كافة القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الفلاحي، واعتماد النهوض بالعمل اللائق كهدف استراتيجي في سياسات وبرامج التنمية في الدول العربية .

5 - مراجعة التشريعات الاجتماعية للدول العربية في اتجاه تحسين شروط وظروف العمل للعاملين في القطاع الفلاحي ، وذلك بالخصوص من خلال ملاءمة هذه التشريعات مع معايير العمل الدولية والعربية ، وتكريس التماثل والمساواة في شروط وظروف العمل بين القطاع الفلاحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى .

6 - دعوة الدول العربية - التي لم تصادق بعد - إلى التصديق على اتفاقيات العمل الدولية والعربية ذات الصلة بالعمل الفلاحي ، وبصفة خاصة اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم 129 لسنة 1969 بشأن تفتيش العمل في الزراعة ورقم 184 لسنة 2001 بشأن السلامة والصحة المهنية في الزراعة ، واتفاقية العمل العربية رقم 12 لعام 1980 بشأن العمال الزراعيين .

7 - تعزيز دور إدارة العمل في حماية العاملين بالقطاع الفلاحي وتمكينها من الوسائل البشرية والمادية اللازمة للغرض .

8 - تطوير تفتيش العمل في القطاع الفلاحي وتخصيص جزء هام من الموارد البشرية والمادية المتاحة لدى جهاز التفتيش لصالح هذا القطاع ، وتكثيف الدورات التدريبية لمفتشي العمل لأداء مهامهم بالنجاعة المطلوبة ، مع دراسة إمكانية إنشاء جهاز لتفتيش العمل خاص بالقطاع الفلاحي .

9 - تعزيز التنسيق والتعاون بين إدارة العمل بمختلف أجهزتها والإدارات الأخرى المكلّفة بالفلاحة والمنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمال ، وكافة الأطراف المعنية بهدف تحسين شروط وظروف العمل وتدعيم الحماية الاجتماعية للعاملين بالقطاع الفلاحي .

10 - النهوض بالحوار الاجتماعي في القطاع الفلاحي على مختلف المستويات، الوطني والمحلي و داخل المؤسسة وحول مختلف قضايا العمل في هذا القطاع .

11 - اعتماد منهج المفاوضة الجماعية على أوسع نطاق ممكن في تنظيم علاقات العمل بالقطاع الفلاحي وتحديد شروط وظروف العمل لعمال هذا القطاع ، ووضع خطة عمل لتكريس هذا التوجه بالتشاور بين إدارة العمل والمنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمال .

12 - تعزيز وحماية النشاط النقابي في القطاع الفلاحي ودعوة المنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمال إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بهذا القطاع في عملها وتكثيف برامج الإعلام والتوعية لمنظوريها .

13 - اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية في القطاع الفلاحي ، وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية التي يتعرض لها العاملون بهذا القطاع .

14 - اعتماد الآليات المناسبة لتأمين التغطية الفعلية لكافة العاملين في القطاع الفلاحي (الأجراء والملاك الصغار وغيرهم) بأنظمة الضمان الاجتماعي مع ضرورة مراعاة خصوصيات القطاع الفلاحي والتخفيف من كلفة الانخراط في هذه الأنظمة وتبسيط إجراءاتها لتحقيق التغطية الشاملة لهؤلاء العاملين وأسرهم .

15 – متابعة أوضاع العمال العرب المهاجرين إلى أوروبا والعاملين بالقطاع الفلاحي وتكثيف الجهود لحماية حقوقهم وتأمين شروط العمل اللائق والعيش الكريم لهم .

* * *

(13) <u>اسم النشاط ونوعه :</u> دورة تدريبية حول " نظام معلومات سوق العمل "

– الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل - تونس .

- مكان و تاريخ التنفيذ : جيبوتي ، 17 – 2011/12/19 .

– الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : وزارة العمل بجمهورية جيبوتي .

شارك في الدورة 48 مشاركا .

– الجهات المشاركة :

- وزارة العمل (الإدارات المعنية ، الوكالة الوطنية للتشغيل والتكوين والإدماج المهني ، المعهد الوطني للإدارة العمومية ، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) .
- وزارات ومؤسسات أخرى : وزارة النهوض بالمرأة ، وزارة الصحة ، وزارة الاتصالات ، إدارة الإحصاءات ، الاتحاد الوطني للمرأة ، جامعة جيبوتي .
- منظمات أصحاب العمل (غرفة التجارة ، عدد من المؤسسات الاقتصادية) .
- منظمات العمال (الاتحاد العام لعمال جيبوتي) .

- المحور / المجال : التشغيل

- أهداف النشاط :

- بحث سبل تطوير نظام معلومات سوق العمل وحسن توظيفه في إعداد وتنفيذ سياسات التشغيل .
- رفع القدرات المهنية للعاملين المعنيين بجمع وتحليل ونشر بيانات وإحصاءات العمل .
- تفعيل دور إدارة العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال والأطراف الأخرى المعنية بتطوير نظام معلومات سوق العمل .

- موضوعات النقاش ، أوراق العمل والخبراء :

- وضعية التشغيل في جيبوتي : الواقع والآفاق : السيد مصطفى علمي ، وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة – جيبوتي .
- نظام معلومات سوق العمل : التعاريف ، الأهداف ، الشروط لوضعه وتطويره : السيد محمد ماني ، مدير وحدة تحليل سوق الشغل – الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل - تونس .
- المفاهيم والوسائل والمناهج المعتمدة في معالجة سوق العمل : السيد ميلودي الغبنتيني ، خبير في مجال التشغيل – تونس .
- نظام معلومات سوق العمل في جيبوتي : دور الوكالة الوطنية للتشغيل والتكوين والإدماج المهني وبقية الأطراف المتدخلة : السيد علي محمد كامل ، المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل والتكوين والإدماج المهني ANEFIP .
- دور إدارة العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال في تطوير نظام معلومات سوق العمل : السيد محمد كشو ، مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل – تونس / منظمة العمل العربية .
- مساهمة التصانيف المهنية في تطوير نظام معلومات سوق العمل : السيد ميلودي الغبنتيني ، خبير في مجال التشغيل – تونس .

- التجربة التونسية في مجال تطوير نظام معلومات سوق العمل: السيد محمد ماني، مدير وحدة تحليل سوق الشغل – الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل - تونس .

كما تضمّن برنامج الدورة ورشتي عمل :

- ورشة عمل حول تقنيات جمع ومعالجة المعلومات حول التشغيل .

- ورشة عمل حول تقنيات تحليل ونشر المعلومات حول التشغيل .

– التوصيات :

1 - تعزيز دور إدارة العمل والشركاء الاجتماعيين في تطوير نظام معلومات سوق العمل وتحقيق أهداف العمل اللائق .

2 - دعم الوسائل البشرية والمادية والتقنية لإدارة العمل قصد تحسين قدراتها في جمع وتحليل ونشر إحصاءات العمل .

3 - ضمان التكوين المستمر للأعوان المكلّفين بجمع ومعالجة معلومات سوق العمل .

4 - توحيد المصطلحات والتعاريف والمناهج المعتمدة في جمع ومعالجة معلومات سوق العمل، على المستوى الوطني .

5 - تحقيق الانسجام بين منظومات التكوين وسوق العمل لتحسين الاستجابة لاحتياجات المشغلين وطالبي العمل .

6 - إنجاز دراسات إستراتيجية حول سوق العمل ، بما في ذلك في القطاع غير المنظّم ، قصد إعداد وتنفيذ سياسات تشغيل متناسقة وفعالة .

7 - تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بتطوير نظام معلومات سوق العمل - بإشراف من وزارة العمل - قصد الحصول على معلومات دقيقة ، موثوق بها وحديثة عن واقع سوق العمل وتطوراته (بالأخص : الوكالة الوطنية للتشغيل والتكوين والإدماج المهني، وكالات التشغيل الخاصة ، منظمات أصحاب العمل والعمال ، الإدارة المكلّفة بالإحصاء، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) .

8 - إعداد مصنفات نموذجية مناسبة للمهن والوظائف ، تعتمد من مختلف الفاعلين في سوق العمل ويتم التنسيق في تطبيقها .

9 - تعزيز التعاون ما بين الوكالة الوطنية للتشغيل والتكوين والإدماج المهني ووكالات التشغيل الخاصة لضمان حسن التصرف في سوق العمل .

10 - دراسة إمكانية مصادقة جيبوتي على اتفاقيات العمل الدولية ذات العلاقة بنظام معلومات سوق العمل والتي لم تصدق عليها بعد وبالأخص الاتفاقية رقم 150 بشأن إدارة العمل والاتفاقية رقم 160 بشأن إحصاءات العمل .

11 - إحداث فروع للوكالة الوطنية للتشغيل والتكوين والإدماج المهني في بلديات جيبوتي الثلاثة وفي الأقاليم الخمسة للبلاد .

12 - تنشيط سير المجلس الوطني للعمل والتشغيل والتكوين المهني ، المحدث بالمادة 276 من قانون العمل .

13 - تكوين لجنة تتولى متابعة تطبيق التوصيات المذكورة أعلاه وتتركب من ممثلين عن مختلف الأطراف المعنية .

رابعا
محور العلاقات الخارجية

(10) العلاقات العربية والدولية :

(1) اسم النشاط : المشاركة في الملتقى العربي الحواري الأول للشباب العربي والأفريقي حول "حوار الشباب العربي والأفريقي نحو التفاهم المتبادل"

مكان وتاريخ التنفيذ : القاهرة، 8- 11 سبتمبر 2011

الجهة المعنية بالتنفيذ : مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة.

أهداف الملتقى:

بهدف توفير منبراً للشباب العربي والافريقى لمناقشة أهم الخطوات التي على الشباب إتباعها خلال الحقبة التاريخية الحالية والمستقبلية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، هذا الإضافة إلى تمكينهم من مناقشة أهم الرؤى والمقترحات حول قضايا الشباب وسبل الوصول لحلول تدفع بدور الشباب العربي والأفريقي إلى مستقبل أفضل في إطار استراتيجيه عمل تقودها الاتحادات والمجالس الوطنية والعامة بالوطن العربي والافريقى من أجل تفعيل التعاون الشبابي العربي والعربي والافريقى.

المشاركين:

- منظمة العمل العربية
- مركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة
- الاتحاد الأفريقي
- جمعية شباب إفريقيا
- الجمعية العامة للطلبة الأفارقة
- الاتحادات الوطنية للشباب بالدول العربية
- وزارة الثقافة المصرية قطاع العلاقات الدولية
- الهيئة العامة المصرية لتنشيط السياحة
- مائتان شاب وشابة من 40 دولة عربية وافريقية يمثلون الاتحادات والمجالس الوطنية والعامة للشباب بالدول العربية والأفريقية.

مشاركة المنظمة :

مثل المنظمة في هذا النشاط السيد/ محمد شريف – مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل وقام بإلقاء كلمة معالي السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية.

المحاور:

1) الوضع الحالي والتصور المستقبلي للشباب بالوطن العربي.
2) تأثير الروافد الغربية على الثقافة العربية والأفريقية.
3) نظرة عامة حول العلاقات العربية والأفريقية.
4) الإطار التنظيمي للتكامل الاقتصادي بين الشباب العربي العربي والعربي الأفريقي.
5) أفريقيا وفرص التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي.
6) النزاعات والحروب الداخلية وانعكاسها على الحوار الأقليمى العربي العربي والعربي الأفريقي.
7) دور جامعة الدول العربية في متابعة تنفيذ إعلانات القمم الاقتصادية الأولى والثانية.
8) التحديات التي تواجه الشراكات الثقافية والاقتصادية بالدول العربية والأفريقية.
9) التعاون والافريقى العربي المشترك دور الاتحاد والافريقى وجامعة الدول العربية.

***

(2) **اسم النشاط : المشاركة فى أعمال** الدورة العادية (136) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى

أولاً : على تمام الساعة 12:30 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2011/9/13 عقدت الدورة العادية (136) لمجلس الجامعة على المستوى الوزارى، بحضور وزراء الخارجية العرب والأمين العام لجامعة الدول العربية ومدراء منظمات العمل العربى المشترك وعدد من الضيوف.

ثانياً : وفى الجلسة الافتتاحية تحدث وزير خارجية سلطنة عمان "رئيس الدورة 135" رحب فيها بالحاضرين ورحب كذلك بمشاركة رئيس المكتب التنفيذى للمجلس الوطنى الانتقالى الليبي كما أشار إلى الطلب الذى تعتزم السلطة الفلسطينية التقدم به للحصول على العضوية الكاملة فى الأمم المتحدة، تم دعى رئيس وزراء دولة قطر للحضور إلى المنصة لتسلم رئاسة الدورة (136) الذى بدورة ألقى كلمة افتتاحية رحب فيها بالحاضرين وهنأ فيها الشعب الليبي بانتصار تورته المجيدة وأيدى أسفه للأحداث التى تشهدها سوريا وطالب جميع الأطراف باللجوء إلى الحكمة والحوار. ثم أعطى الكلمة لمعالى الأمين العام الذى اشتكى فى مستهل كلمته من عدم تفعيل العديد من الآليات والاتفاقيات المبرمة فى إطار الجامعة مثل : (مجلس السلم ، محكمة العدل) وكذلك الفشل فى قضية فلسطين وكذلك فى الحد من الغزوات والاحتلال والتقسيم الذى يتعرض له العالم العربى، أشار إلى الانتقادات الكثيرة التى وجهت للجامعة العربية وفعاليتها، والتى طالت أمينها العام الذى وصف بالخائن على حد قوله فى إشارة إلى الهتافات التى تحدث أثناء انعقاد الجلسة على أبواب الجامعة والذى رفع فيها شعار : (الشعب يريد أردوغان).

ثم تحدث الأمين العام إلى بعض الإجراءات التى يعتزم القيام بها، حيث قال أنه يعتزم إجراء مشاورات مع بعض الشخصيات العربية المستقلة بخصوص تطوير الجامعة ومنظماتها، كما أشار إلى مذكرة تقدم بها شخصيا إلى مجلس الجامعة تضمنت :

- إعادة الهيكلة.
- تفعيل الاتفاقيات.
- مواكبة التطورات لما هو معمول به لدى المنظمات الإقليمية والدولية وخاصة فى مسائل السلم والحرب.
- مشاركة المجتمع المدنى.
- دور محفز للعمل العربى.
- آلية دائمة للعمل العربى ، لمتابعة العمل العربى المشترك وتنفيذ قرارته.

كما نوه بأن ما يتم التوصل إليه سيتم رفعة إلى القمة العربية المقبلة (مارس 2012)، كما أشار إلى أن التطوير هو عملية مستمرة ومتتابعة وبخطى حثيثة ومدروسة.

ثالثاً : وفى هذه الأثناء رفعت الجلسة لاستقبال السيد/ رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء تركيا الذى دخل القاعة فى جو من التصفيق والترحاب ، إضافة إلى ترحيب خاص من قبل رئيس الدورة رئيس الوزراء القطرى الذى أشاد بالدور الهام لتركيا تجاه قضايا الشعوب العربية ، ثم مفسحا المجال لرئيس وزراء تركيا للإلقاء كلمته.

ابتدأ الضيف التركى كلمته بتحية الإسلام ثم البسملة (بسم الله الرحمن الرحيم) ثم محييا الأمين العام ورئيس الجلسة ثم الحاضرين، أشار فى مستهل حديثه إلى الروابط الوثيقة والسحيقة ومنذ مآن السنين تركيا والعالم العربى مرتبطة بالجغرافيا والتاريخ والثقافة، إضافة إلى المشاعر الواحدة، والحزن إذا لامس مدينة عربية أو تركية فأنه يتردد وصداه فى كل فى جميع المدن ، نحن جسم واحد لعائلة كبيرة فالحزن والفرح متبادل ونحن نحزن لكي نخفف من آلام إخواننا، فلنعزز صفوفنا فالمستقبل لنا وللأجيال القادمة، الحرية والديمقراطية حقوق الإنسان، شعارنا الموحد، محمد بوعزيزى ثار لحماية عربته وحماية قوته ، المسيرة أما منا صعبة فهناك جهات تريد دحض تعاوننا، يجب إدانة القمع الذى يمارس ضد مطالب الشعوب العربية فى تحقيق مزيد من الحرية والديمقراطية والعدالة والتنمية، يجب ودون أي تأخير إجراء الإصلاحات والاستجابة للمطالب المشروعة فى الحرية والديمقراطية، وأشار فى ختام حديثه إلى نضال الشعب الليبي وعودة ليبيا للجامعة والأمم المتحدة وأشار إلى رفضه للتقرير الذى صدر عن الأمم المتحدة بشأن التحقيق فى قضية الاعتداء على قافلة الحرية والاعتداء على السفينة التركية "مرمرة"

وفى أعقاب ذلك رفعت الجلسة لتوديع الضيف التركى .

رابعاً: وبعد الانتهاء من مراسيم التوديع للضيف التركى استأنفت الدورة أعمالها حيث أقر جدول الأعمال وأقر أيضا مشاريع القرارات ذات الصلة بجدول الأعمال وذلك فيما عدا البند المتعلق بالشأن السورى، حيث أشار رئيس الدورة أنه حصل توافق خلال الاجتماع التشاورى للوزراء أن يناقش هذا البند فى جلسة مغلقة تقتصر على رئيس الوفد + (2) فقط وطلب من الجميع (الضيوف وغيرهم) مغادرة القاعة.

***

(3) **<u>إسم النشاط :</u>** المشاركة فى أعمال **الدورة العادية (88) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي** .

شاركت منظمة العمل العربية بوفد ترأسه معالي المدير العام للمنظمة وعضوية عدد من الفنيين من المنظمة، حيث كانت المشاركة في أعمال اللجان الآتية :

- اللجنة الاجتماعية وقد عقدت في 2011/9/11 .
- اللجنة الاقتصادية وقد عقدت في 12 و 2011/9/13 .
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري في 2011/9/15 .

وقد كان مدرجاً على جدول الأعمال العديد من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية الهامة نذكر منها :

- الإعداد للقمة الاقتصادية الثالثة في الرياض .
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
- الاستثمار في الدول العربية .
- الإستراتيجية السياحية العربية .
- البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية .
- إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية .
- تنفيذ إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي .

وقد شهدت الدورة مناقشة البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية، حيث كان مطروحاً على جدول أعمال (اللجنة الاجتماعية ، كبار المسئولين ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري) ، حيث تمت مناقشة ، المذكرة التي تقدمت بها منظمة العمل العربية والتي تضمنت الآلية المقترحة لتمويل البرنامج المتكامل على النحو الآتي :

- الدول العربية بنسبة 40% .
- موازنة المنظمة بنسبة 20% .
- مؤسسات ومنظمات التمويل بنسبة 40% .

وذلك بناءً على قرار المجلس الاقتصادي رقم (1846) الذي صدر عن الدورة العادية للمجلس (86) ، والذي قضي بتكليف المنظمة باقتراح آلية مناسبة للتمويل تأخذ في الإعتبار مساهمات كل من الدول العربية والمنظمة ومؤسسات التمويل ، وقد أعدت المنظمة تلك الآلية وقامت بعرضها على مجلس الإدارة بها وكذلك على مؤتمر العمل العربي في دورته (38) التي عقدت في 2011/5/15 .

وأثناء مناقشة الموضوع في اجتماع اللجنة لاجتماعية جرى نقاش واسع حول تلك الآلية ، ما بين مؤيد للآلية دون تحفظ (كالعراق ، فلسطين ، تونس ، الجزائر) وما بين مؤيد مع بعض التحفظات أو المحاذير أو الاستفسارات .

- **وقد استقر الرأى على إضافة فقرة التالى نصها :**

فقرة (5) :

يتم إيداع مساهمات الدول الأعضاء والحصة المقررة على المنظمة ومساهمات المؤسسات العربية والدولية والقطاع الخاص في الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي وفي حالة عدم استكمال المبالغ المطلوبة يتم إعادة النظر في المشروع من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لاتخاذ ما يراه مناسباً بهذا الشأن .

***

(4) إسم النشاط : المشاركة فى أعمال الدورة العادية الثانية للبرلمان العربي الانتقالي للعام 2011

شاركت منظمة العمل العربية في أعمال الدورة العادية الثانية للبرلمان العربي الانتقالي للعام 2011، التي عقدت بمقر الأمانة العامة بالقاهرة بتاريخ 2011/9/20، بحضور البرلمانيين العرب وعدد من الضيوف (المندوبيات + منظمات العمال العربي المشترك)، وذلك لمناقشة بنود جدول الأعمال (المرفق) الذي يتكون من (5) خمسة بنود .

وفي الجلسة الافتتاحية التي تخللها العديد من الكلمات الترحيبية بالضيوف ، وقبل البدء في مناقشة جدول الأعمال بحث البرلمان طلب استقالة عضوين من أعضائه ، وبعد المناقشة تم قبول الطلبين ، وبما أن احدهما (حنان عشراوي على ما أظن) كان يشغل وظيفة نائباً لرئيس البرلمان، فقد اقترح الرئيس اختيار بديل ليشغل منصب الرئيس .

كما اقترح فتح باب الترشيح للمنصب من بين الأعضاء من يرغب في ذلك ، فطلب (3) من الأعضاء الترشح للمنصب (قطري وعراقي وسوداني) حيث أعطي لكل مرشح (3) دقائق للتعريف بنفسه وبمؤهلاته وخبراته ورؤيته في شغل المنصب، وعقب الانتهاء من هذه العملية أجرى اقتراع سرى فازت فيه المرشحة القطرية (د . عائشة المناعي) ، بالمنصب بعد حصولها على (31) صوتا من (55) .

تلا ذلك استعراض مشروع جدول الأعمال الذي تم إقراره دون تعديل أو إضافة وهو كما يلي :

- **البند الأول :** التصديق على محضر جلسة الدورة السابقة .
- **البند الثاني :** الرسائل الواردة إلى البرلمان وعددها (4) رسائل .
- **البند الثالث :** تقارير اللجان وعددها (5) لجان .
- **البند الرابع :** المسائل التي اقترحها الأعضاء وعددها (10) مسائل .
- **البند الخامس :** ما يستجد من أعمال (ولم يتم إدراج أي موضوع تحت هذا البند).

وخلال مناقشة البنود المشار إليها أعلاه جرت المناقشة اعتيادية وبسلاسة وذلك فيما عدا البند الثالث وخاصة عند استعراض تقرير لجنة الشئون الخارجية والسياسية والأمن القومي والمتعلقين بمناقشة الأوضاع المتردية في بعض الدول العربية وبخاصة في سوريا وليبيا واليمن . حيث جرت حولهما مناقشات حادة وخاصة من قبل عضوي البرلمان من سوريا وصلت إلى حد اتهام رئيس البرلمان بالحيدة عن الموضوعية ومجاوزة الاختصاصات وإتباع أجندة خارجية ، ورغما عن ذلك فقد أقر البرلمان التقريرين بالأغلبية وابرز ما في التقريرين التوصية بتجميد عضوية البرلمانيين السوريين وحرمانهم من المشاركة في أعمال البرلمان العربي وكذلك التوصية بتجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية .

***

(5) اسم النشاط : المشاركة في ورشة العمل الخاصة بـ "نحو حقبة جديدة لتمكين الشباب العربي"

مكان وتاريخ التنفيذ: القاهرة، 25- 27سبتمبر 2011

الجهة المعنية بالتنفيذ : إدارة السياسات السكانية والهجرة بجامعة الدول العربية بالتعاون مع البنك الدولي وبدعم من صندوق الممم المتحدة للسكان.

المشاركين:

شارك في أعمال هذه الورشة (50) مشاركاً يمثلون القيادات الشبابية، ممثلين عن منظمات عربية ودولية ذات الصلة بأنشطة وفعاليات الشباب ومتطلبات تمكينهم من فرص العمل والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية وفضلاً عن عدد الخبراء المتخصصين في مجال عمل الورشة.

دور المنظمة:

تم عرض مداخلة تضمنت دور منظمة العمل العربية في دعم الشباب العامل والسعي لتوفير مستلزمات عمله من خلال التأكيد على تدريب الشباب مهنيا وتقنيا، كما تم استعراض عدد من المؤتمرات والندوات العربية والدولية التي نفذتها المنظمة لصالح الشباب العربي وقد لاقت المداخلة استحسان في جميع المشاركين.

المحاور:

1 -نحو أجندة جديدة لإدماج وتمكين ومشاركة الشباب.

2 -وسائل الإعلام الاجتماعي لتمكين الشباب.

3 -المواطنة الشبابية وحقوق الإنسان.

التوصيات:

1 -إنشاء شبكة شبابية مستقلة (platform) تتضمن شبكة إلكترونية وممثلين يجرى إلى الاعتراف بهم وإشراكهم في مجال اتخاذ القرارات على كافة المستويات.

2 -تشجيع مشاركة ممثلي الشباب في العملية السياسية بشكل شفاف وأكثر انفتاحا.

3 -تدعم شبكة التواصل (platform) مشاركة ممثلي الشباب ومنظمات المجتمع المدني الشبابية في الفضاءات السياسية والانتخابات الوطنية.

4 -تمكين منظمات المجتمع المدني للمشاركة في وضع الميزانيات على المستويات المحلية والوطنية.

5 -تشجيع المؤسسات العربية البحثية والمتخصصة، في مجال وضع السياسات المعتمدة على القرائن الموثوقة على نشر وتوزيع نتائج الأبحاث والبيانات بشفافية وتشاركية.

6 -إدماج الجامعات في عملية تطوير المناهج الهادفة لتمكين الشباب.

7 -إنشاء شبكة تعليم عن بعد لتعزيز مشاركة الشباب وتمكينه فى العمل المدنى.

(6) عقد اجتماع تنسيقى سنوى يعد كآلية متابعة تهدف إلى تعزيز التبادل والتعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية العربية المعنية بقضايا الشباب.

***

(7) إسم النشاط : تقرير متابعة حول مدى التقدم المحرز فى تنفيذ القرار رقم (18) الصادر عن القمة الاقتصادية (الثانية) (شرم الشيخ ، 19 / 1 / 2011)

توفير قاعدة بيانات عن واقع البطالة ، الاهتمام بإعادة تأهيل وتدريب العاطلين ، توفير مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، رفع قدرات العنصر البشرى باعتباره الثروة الأساسية، رفع مستوى التعليم وربطه باحتياجات التنمية ، رفع كفاءة وإنتاجية القوى العاملة ، توفير مزيد من فرص العمل فى القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن تم وللمضي قدماً فى تحقيق هذه الغايات أصدرت القمة قرارها رقم (9) الذى احتوى على (5) فقرات عاملة وفقرة إجرائية واحدة. وفيما يلي **نص الفقرات العاملة فى القرار:**

1 - تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى الدول العربية من خلال

أجهزتها القائمة والجهات المعنية فى الدول العربية.

2 - اعتماد الفترة من (2010 – 2020) عقدا عربيا للتشغيل وخفض البطالة إلى النصف بحلول عام 2020، وإعطاء أولوية متقدمة فى سياسات التنمية فى الدول العربية لدعم التشغيل المجزى والمنتج وإيجاد فرص العمل، والحد من البطالة، وتحسين ظروف حياة وعمل المشتغلين.

3 - تركيز الجهود الوطنية والعربية لدعم التنمية البشرية والتدريب الفعال المتوافق مع احتياجات سوق العمل، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعامل العربى، والسعى لتطوير ثلاثة من مراكز التدريب القائمة فى الدول العربية.

4 - تتخذ حكومات الدول العربية الإجراءات اللازمة لتيسير تنقل الأيدى العاملة العربية بين الدول الأعضاء وفقا لمتطلباتها.

5 - دعم مبادرات القطاع الخاص ومؤسسات وصناديق التمويل العربية لتنفيذ برامج التشغيل وخفض معدلات البطالة على المستويين الوطنى والعربى.

أولاً : الإجراءات المتخذة حيال القرار رقم (18) فيما تضمنه عن البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى الدول العربية والذى أشتمل على (3) فقرات ، كما يلي :-

(أ) التأكيد على ضرورة إعطاء التشغيل وخاصة تشغيل الشباب أولوية وأهمية كبرى لمواجهة تحدى البطالة وأخطارها على الأمن الوطنى والقومى وتعزيز التعاون العربى فى هذا المجال.

انطلاقا من مسئولية المنظمة بمتابعة تنفيذ القرار رقم (9) المنوه عنه ، فقد قامت المنظمة باتخاذ العديد من الإجراءات لتنفيذ القرار بدءاً من إعداد الدراسات التى تحدد مدخلات ومخرجات المشاريع وتكاليفها المالية ومكوناتها والبرنامج الزمنى للتنفيذ الذى حدد فى البداية بثلاث سنوات.

وتنفيذ النص الفقرة (6) من القرار رقم (9) المشار إليه التى قضت بتكليف منظمة العمل العربية بتقديم تقرير دورى حول التقدم المحرز حيال تنفيذ تلك القرارات إلى القمة، لجأت المنظمة إلى المجلس الاقتصادى ، وتحديداً خلال الدورة العادية (84) للمجلس حيث قامت بعرض تقرير مفصل يتضمن الخطوات المتخذة ومعوقات التنفيذ المتمثلة بمسألة التمويل مقترحة على المجلس إقرار موازنة مالية مستقلة للبرنامج ، إلا أن المجلس لم يوافق على مقترح المنظمة وكلفها بدلا من ذلك بتكثيف اتصالاتها بمؤسسات التمويل العربية والدولية والقطاع الخاص لإيجاد التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج ، وقد أكد المجلس على قراره هذا فى الدورة (85). وقد أجرت المنظمة العديد من الاتصالات مع عدد من مؤسسات التمويل العربية والدولية إلا أن مجهوداتها لم تلق التجاوب المطلوب من تلك المؤسسات خاصة وأن المجلس الاقتصادى والاجتماعى لم يحدد مصادر التمويل لقرار اتخذه القادة العرب فى مؤتمر القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية.

إزاء كل ذلك قامت المنظمة برفع الأمر مجدداً إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته العادية (86) حيث أصدر المجلس القرار رقم (1846)، قضى بالآتى :-

- تعديل البرنامج الزمنى المحدد للتنفيذ من (3) سنوات إلى (5) سنوات.
- الطلب من المنظمة اقتراح آلية لتحديد نسب مساهمة كل من الدول العربية ومنظمة العمل العربية ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية والقطاع الخاص، فى تنفيذ البرنامج.

وبناء عليه أعدت المنظمة الآلية المطلوبة وعرضت على اجتماع مجلس إدارة منظمة العمل العربية فى دورته العادية (74) التى عقدت بالقاهرة يومى 6 و 2010/11/7 حيث اقر مجلس الإدارة الآلية المقترحة بما فى ذلك نسب مساهمة الأطراف المذكورة ووجه بإحالتها إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، لمناقشتها وإقرارها فى دورته العادية (87) .

وتنفيذاً للقرار المذكور أحيلت الآلية المقترحة إلى الأمانة العامة للجامعة بغرض إدراجها ضمن بنود جدول أعمال الدورة (87) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التى عقدت فى 2011/5/5، حيث ناقش المجلس الآلية ولم يبد أى اعتراض على مرتكزاتها أو محاورها وإنما كان هناك فقط طلب من بعض الدول العربية باعتماد الآلية من قبل مؤتمر العمل العربى الذى يضم وزراء العمل العرب حتى يكون دافعاً للحكومات العربية فى مسألة التمويل ، ومن ثم **فقد نص قرار المجلس على الطلب من المنظمة مراجعة وتدقيق الجداول الخاصة بآلية تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى الدول العربية وعرضها على مؤتمر العمل العربى المقرر عقده يوم 15 مايو / آيار 2011 فى القاهرة لإقرارها وعرض الموضوع مجدداً على الدورة (88) القادمة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى (دورة سبتمبر 2011)** .

وتنفيذاً للقرار المذكور قامت المنظمة بمراجعة الآلية المقترحة لتمويل البرنامج المذكور وتدقيق الجداول وتصويب البيانات الواردة بها، وقامت بعرض تلك الآلية على مؤتمر العمل العربى فى دورته (38) التى عقدت بالقاهرة خلال الفترة من 15 – 2011/5/22 **حيث أقر المؤتمر الآلية المقترحة وطلب من مكتب العمل العربى إحالتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وذلك بغرض عرضها على المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته (88) التى ستعقد بالقاهرة فى سبتمبر 2011.**

وبالتوازى فقد واصلت منظمة العمل العربى اتصالاتها بمؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية للحصول على التمويل اللازم وقامت فى هذا الخصوص بإجراء، مفاوضات معمقة مع العديد منها وبالأخص مؤسسة (الأجفند) التى تم التوصل معها على اتفاق مبدئى للمساهمة فى جزء من كلفة تنفيذ الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل وهو يندرج ضمن المشاريع الستة المشار إليها، والمنظمة الآن هى بصدد اتخاذ الترتيبات النهائية لإبرام اتفاق نهائي بين الطرفين.

(ب) الطلب من الدول الأعضاء زيادة الاهتمام بالتعليم التقنى والتدريب ورفع النسب المخصصة له فى موازناتها وتفعيل اتفاقيات العمل العربية الخاصة بتيسير تنقل الأيدى العاملة العربية بين الدول العربية.

فى إطار سعى المنظمة الحثيث لإبراز قضية التشغيل وإعطائها ما تستحق من الاهتمام وإدراكا منها بأن التصدى لظاهرة البطالة يمثل الهاجس الأكبر لجميع الدول العربية، فقد طرحت المنظمة على القادة العرب اعتماد الفترة 2010-2020 عقداً عربياً للتشغيل يتم التركيز فى هذا العقد على هذه القضية الحيوية ، وقد تضمن عقد التشغيل عدداً من المبادئ والأهداف التى يتعين على جميع الدول العربية التخطيط لها والتعاون لتحقيقها خلال العقد وقبل عام 2020 حيث أنها تمثل التزاما تضامنيا على جميع حكومات الدول العربية ومن أهمها (تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف + تخفيض نسبة المشتغلين ممن يقل دخلهم عن خط الفقر إلى النصف + رفع معدل النمو فى الإنتاجية بنسبة 10% تحسين جودة برامج التعليم العام والتعليم الفنى والمهنى والتطبيقي والتدريب المهنى ورفع نسبة الملتحقين به إلى 50%) وتفعيل اتفاقيات العمل العربية الخاصة بتيسير تنقل الأيدى العاملة العربية بين الدول العربية.

(ج) الطلب من الدول العربية الأعضاء دعم مبادرات القطاع الخص لتنفيذ برامج التشغيل وخفض معدلات البطالة على المستويين الوطني والعربى من خلال منح ميزات ضريبية وتأمينية لأصحاب الأعمال وإعطاء أفضلية للعامل العربى المؤهل بعد العامل الوطنى :

أولت المنظمة اهتماما حاصاً بمستوى ونوع الأنشطة التى ستقوم بتنفيذها فى هذه المرحلة وقد أجرت تعديلات على بعض الأولويات تأتى فى مقدمتها الاهتمام الملحوظ الذى حصل مؤخر على برامجها وأنشطتها وخططها يتعلق بمسالة التشغيل والبطالة حيث أصبح هذا الموضوع يستحوذ على النصيب الأكبر من مخصصات الباب السابع من الموازنة العامة للمنظمة هذا إضافة إلى قيام المنظمة فى الآونة الأخيرة بأشراك أطراف جديدة (إضافة إلى أطراف الإنتاج الثلاثة) ونعنى بها الوزارات المعنية بالاقتصاد والتخطيط والاستثمار والداخلية فى البلدان العربيـــة ليدلو بدلوهم فى شتى القضايا التى تهم العمل والعمال والمساهمة (كل فى مجال تخصصه) بمعالجة قضايا التشغيل والبطالة الذى لا يمكن أن تنفرد بالتصدى له جهة واحدة لذلك فإنه لابد من تكاثف جميع الجهود **كما تسعى المنظمة إلى أن يكون لوزير العمل فى الدول العربية رأي مسموع فى إقرار برامج وخطط** التنمية وبما يساعد على إبلاء قضايا التشغيل ما يستحق فى الموازنات العامة للدول العربية أيضا المنظمة تكثف من جهودها الآن لعقد اجتماع مشترك يضم وزراء الداخلية مع وزراء العمل فى الدول العربية وذلك بشأن إيجاد نوع من التنسيق فيما يتعلق **يوضع ترتيبات لتسهيل انتقال رجال الأعمال العرب** وهذا من شأنه افساح المجال أمام القطاع الخاص ليكون شريكا وفاعلا فى التصدى لظاهرة البطالة من خلال إزالة العوائق التى تعرفل إنطلاقة وتحد من أدائة.

أيضا المنظمة تشرف ومنذ فترة على تنفيذ البرنامج الاستراتيجي العربى لدعم القدرات فى مجال إنشاء وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، (المعروف بالمشروع الريادى) تقام فى إطاره العديد من الدورات القومية والقطرية وبشكل مستمر ومتواصل ومرحلى يتم خلالها تدريب مجموعات من المدربين ومدربى المدربين والرياديين وطباعة الحزم التدريبية ودعم لجنة الخبراء والتطوير ويستفيد من هذه الدورات الفئات التالية :

- مدربى الرياديين والهيئات التدريبية فى الدول العربية.
- منظمات ومؤسسات دعم الرياديين فى الوطن العربى.
- الشركاء الاجتماعيين العرب.
- أصحاب العمل والأفراد والجهات العربية الإقليمية والوطنية والدولية.
- **ومن أهداف هذه الدورات تحقيق ما يلي :-**
- تعزيز التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر والحد من البطالة عبر تشجيع وترسيخ ثقافة المبادرة.
- تعظيم دور المنشآت الصغيرة فى الاقتصاد الوطنى عبر تنمية قدراتها فى خلق فرص عمل والمساهمة فى التنمية الاقتصادية.
- دعم وتدريب الرياديين عبر الدورات التدريبية وشبكة الانترنت.
- دعم قدرات تخطيط التشغيل على المستوى العربى وتدريب مخططي التشغيل.
- تدريب مدربى المدربين .

ثانياً : مبادرة أمير دولة الكويت بشأن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:-

شهدت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التى عقدت بدولة الكويت أوائل عام 2009 صدور العديد من القرارات الاقتصادية الهامة التى كان لها تأثيرات مباشرة وملموسة على المواطن العربى وخاصة فى قضايا البطالة وتوفير فرص العمل للشباب وللعاطلين عن العمل حيث أقرت القمة عدة قرارات تهدف إلى تخفيض الفقر والبطالة إلى النصف كما اعتمدت الفترة الواقعة بين (2010 – 2020) كعقد عربى للتشغيل وكلفت المنظمة بتنفيذ برنامج متكامل للتشغيل يتكون من (6) مشاريع، إدراكاً من القمة بضرورة التحرك على كافة الصعد والمستويات للتخفيف من حدة البطالة المتفشية والتى تجاوزت نسبها الحدود المقبولة قد تزامن كل ذلك مع المبادرة التى أطلقها أمير دولة الكويت الخاصة بتمويل المشاريع الصغرى للقطاع الخاص التى أعطت زخما كبيراً للموضوع وعدت من الروافد الهامة التى سيكون لها الأثر العميق فى معالجة هذه المشكلة ، برأسمال قدره (2) مليارى دولار تساهم فيها الدول العربية كل بحسب إمكانياتها كما أنيط بالصندوق العربى إدارة الحساب الخاص بالمبادرة وصدرت مؤخراً اللائحة المنظمة لإدارة الحساب المذكور.

وقد راجعت منظمة العمل العربية اللائحة المذكورة وكان لها بعض الملاحظات على نصوصها توردها فيما يلي :

أولا : الفقرة (9) من المادة الثانية التى أفردت تعريفا لمشروعات القطاع الخاص بالقول بأنها تعني المشروعات والمنشآت المتوسطة والصغيرة العائدة للقطاع الخاص بما فى ذلك مشروعات القطاع المختلط ، ويلاحظ على هذا النص أنه قام بأعادة ترتيب الأولويات للمشروعات المستهدفة بالتمويل بدأها بـ المشروعات "المتوسطة" ثم "الصغرى" ثم "القطاع المختلط" وكان من **المفترض أن تحظى المشروعات الصغيرة بالأولوية** فى الترتيب وذلك لعدة اعتبارات من أهمها أن المبادرة موجهة فى الأصل لأصحاب هذه الفئة لكونها الفئة الغالبة (من حيث العدد) وأن إمكانيات هذه الفئة (المادية) لا تمكنها من الاستفادة من القروض المصرفية العادية وذلك على عكس المشروعات المتوسطة.

ثانياً : المادة (4) من اللائحة التى تناولت أغراض الحساب الخاص المتمثلة فى الإسهام فى تمويل مشروعات القطاع الخاص على أسس تنموية واستثمارية. ويفهم من هذا النص ما يلي :-

- إن تمويل مشاريع القطاع الخاص سيكون بشكل جزئى (وليس كليا) **وهذا يعد مخيبا للآمال** إذ أن التمويل الكلى بالغ الأهمية وخاصة للمشاريع الصغيرة ذات الرأسمال المتواضع.
- اعتماد عدد من آليات التمويل التى من أهمها الإقراض والتمويل الاستثمارى الذى يعنى دخول الحساب كشريك فى المشاريع التى يوافق على تمويلها جزئيا غير أن اللائحة لم تحدد طبيعة تلك المشروعات ولا الحدود الدنيا أو القصوى للمشاركة وهذا يؤدى إلى **إطلاق يد لجنة** الإدارة وربما يكون على حساب الآليات الأخرى.

ثالثاً : التعاون بين المنظمات ذات الاهتمام المشترك :

تم التطرق فى صدر هذه المذكرة إلى دور منظمة العمل العربية فى مجال التشغيل و التصدى للبطالة فى الوطن العربى وبالتالى فإن المنظمة كانت تتوقع أن يشار إليها كأحد الشركاء الرئيسيين فى هذا المجال (على غرار الصندوق) صحيح أن المادة (6) من اللائحة قد أشارت إلى احتمال قيام نوع من التعاون بين الحساب وأى من الجهات ذات الصلة وخاصة مع الصندوق، إلا أن هذه الإشارة غير كافية لقيام تعاون نرى أنه ضرورى ومطلوب فى هذه المرحلة بين الحساب

وبين منظمة العمل التى كما نعلم تحشد جهودها لتنفيذ المشاريع الواردة ضمن البرنامج المتكامل للتشغيل (المقر من قبل القمة) وهى مشاريع تدخل فى عملية دعم قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص فى الوطن العربى وتوفير المعلومات والبيانات التى من شأنها تسهيل وتدعيم قيام هذه المشروعات، ولضمان قيام هذا التعاون وتأكيده فأن المنظمة تأمل إجراء تعديلات على اللائحة وبنصوص صريحة ملزمة تؤكد على قيام التعاون والتنسيق بين الطرفين (الحساب الخاص للمبادرة وبين منظمة العمل العربية).

***

(8) اسم النشاط: المشاركة في الحفل الإقليمي لإطلاق تقرير " حالة السكان العالم 2011" البشر والإمكانات في عالم تعداده 7 بلايين نسمة

مكان وتاريخ التنفيذ : مقر جامعة الدول العربية/ القاعة الأندلسية، 26/ أكتوبر 2011

الجهة المعنية بالتنفيذ : القطاع الاجتماعي/ جامعة الدول العربية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، المكتب الإقليمي للدول العربية .

***

(9) إسم النشاط : المشاركة فى ورشة عمل تحت عنوان تضمين مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى مراقبة أداء الحكومة المصرية .

مكان وتاريخ التنفيذ : القاهرة , 26 / سبتمبر / 2011
الجهة المعنية بالتنفيذ : وزارة الدولة للتنمية الإدارية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة مكتب الأمم المتحدة بالقاهرة .
الجهات المشاركة : حضر إلى جانب الدكتور / أشرف عبد الوهاب مساعد وزير الدولة للتنمية الإدارية والمفوض بإختصاصات وزير الدولة للتنمية الإدارية , الدكتورة / نجلاء عرفة ممثل مكتب الأمم المتحدة بالقاهرة , والدكتورة غادة على موسى مدير مركز الحوكمة بالمعهد القومى للإدارة , وممثل عن منظمة العمل العربية وبعض خبراء التعليم من وزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية وبعض ممثلى منظمات المجتمع المدنى وبعض الإعلاميين ولفيف من منتسبى وزارة الدولة للتنمية الإدارية بجمهورية مصر العربية .
طبيعة مشاركة المنظمة : الحضور كمشارك .
أهم المحاور وموضوعات النقاش والنتائج :

- تعريف حول الجهاز الإدارى للدولة والمهام المتعلقة به .
- عرض حول الخدمات الحكومية وتقسيماتها والخدمات الحكومية الإلكترونية .
- تجربة أئتلاف أولياء أمور المدارس بمصر .
- تطوير الخدمات الحكومية .

أهم التوصيات :

- العمل على إحترام القانون .
- التعامل بموضوعية وبحيادية بغض النظر عن المعتقدات السياسية أو الدينية أو العرقية أو الوضع الإجتماعى أو السن أو القرابة .
- أداء المسئولية بشكل منصف وعادل .
- أستقبال المواطنين والتعامل معهم بطرق حسنة وبأسلوب لائق عند طلب الخدمة الحكومية.

- التعامل مع قضايا الجمهور وشؤونهم بنزاهة وكفاءة وسرعة وفعالية وبأقصى حساسية ممكنة .
- التعامل بسرية مع بيانات ووثائق المواطنين .
- العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية والقواعد واللوائح .
- العمل على الحوكمة الإلكترونية .
- رفع قدرات أعضاء المجالس الشعبية المحلية فى مجالات مكافحة الفساد .

***

(10) إسم النشاط : المشاركة فى مؤتمر التحديات التى تواجه العمالة المصرية بالخارج .

مكان وتاريخ التنفيذ : القاهرة , 29 / سبتمبر / 2011

الجهة المعنية بالتنفيذ : الإتحاد العام للغرف التجارية بجمهورية مصر العربية .

الجهات المشاركة : حضر إلى جانب معالى الدكتور / أحمد البرعى وزير القوى العاملة والهجرة لفيف من ممثلى بعض سفراء الدول العربية والإفريقية والأجنبية وبعض مسئولى البنوك المصرية وشركات التأمين وبعض ممثلى الإتحادات والمنظمات الدولية , وممثل عن منظمة العمل العربية وبعض ممثلى منظمات المجتمع المدنى وبعض الإعلاميين ولفيف من منتسبى وزارة القوى العاملة والهجرة الإدارية بجمهورية مصر العربية .

طبيعة مشاركة المنظمة : الحضور كمشارك .

أهم المحاور وموضوعات النقاش والنتائج :

- توقيع ميثاق شرف بين الشعبة العامة لشركات توظيف العمالة بالخارج ووزارة القوى العاملة .
- توقيع بعض بروتوكولات التعاون بين بعض البنوك الوطنية و الشعبة العامة لشركات توظيف العمالة بالخارج .
- توقيع بعض عقود الإتفاق مع شركات التأمين على العمالة المصرية ضد كافة الخاطر والأزمات و الشعبة العامة لشركات توظيف العمالة بالخارج .

أهم التوصيات :

- العمل على وضع إستراتيجية وطنية لظاهرة الهجرة المؤقتة للعمل بالخارج والعمل على رسم وصياغة رؤية وسياسات وبرامج وطنية للتعامل مع الظاهرة وتطويرها وتعزيز مردودها الإجتماعى .
- توثيق أوجة التعاون بين الشعبة ووزارة القوى العاملة وإدارتهاالمعنية بالخارج وتكوين لجنة تنسيق دائمة بينهما تمثل إطاراً مؤسسياً يجسد التعاون ويعمل على تطويرة .
- إلزام العالة المهاجرة للعمل بالخارج بالإشتراك فى نظام تأمينى يغطى أهم المخاطر الوفاة , المرض , العجز الكلى أو الجزئى , الفصل التعسفى مع أصدار قرار وزارى لتحديد الضوابط الخاصة بهذا الموضوع ينص فيه إلزامية التأمين قبل السفر وكزنه أحد المستندات اللازمة لإنهاء إجراءات السفر.

***

(11) إسم النشاط : المشاركة فى الدورة (58) للجنة الإقليمية لشرق المتوسط .

مكان وتاريخ التنفيذ : القاهرة , 2 - 5 / أكتوبر / 2011

الجهة المعنية بالتنفيذ : منظمة الصحة العالمية .

الجهات المشاركة : حضر إلى جانب السيدة / مرغيت تشان المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية وعدد من ممثلى بعض المنظمات المتخصصة العربية والإقليمية والدولية , وممثل عن منظمة العمل العربية وبعض الإعلاميين .

طبيعة مشاركة المنظمة : الحضور كمشارك .

أهم المحاور وموضوعات النقاش والنتائج :

- تقديم تقرير تفصيلى حول أعمال المنظمة فى إقليم شرق المتوسط .
- إستعراض تقرير حول إستئصال شلل الأطفال .
- تقديم تقرير مرحلى حول مبادرة التحرر من التبغ .
- تقديم تقرير مرحلى حول بلوغ المرامى الإنمائية للألفية .
- إنتخاب مدير إقليمى .

أهم التوصيات والنتائج :

- ضرورة دعم البلدان التى تمر بظروف إنسانية صعبة وخاصة الصومال التى تمر بأزمة طاحنة.
- تم إنتخاب السيد / الدكتور علاء علوان من العراق مديراً إقليمياً لمكتب المنظمة .
- التأكيد على ضرورة تفعيل التعاون بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل العربية وذلك من خلال اللقاء الذى تم بين السيد مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولى والسيدة مرجريت تشان المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية .

***

(12) إسم النشاط : المشاركة فى ملتقى الدوحة حول (العمل اللائق والحد من الفقر)

مكان وتاريخ التنفيذ : الدوحة , 25 - 26 / أكتوبر / 2011

الجهة المعنية بالتنفيذ : معهد الدوحة الدولى للدراسات الأسرية والتنمية .

الجهات المشاركة : عدد من ممثلى بعض المنظمات المتخصصة العربية والإقليمية والدولية , وممثل عن منظمة العمل العربية وعدد من خبراء منظمة العمل الدولية وممثلين عن عدد من مؤسسات الأمم المتحدة .

طبيعة مشاركة المنظمة : الحضور كمشارك .

أهم المحاور وموضوعات النقاش والنتائج :

- التنمية المستدامة وخطط الحماية الإجتماعية (تجارب قطرية) .
- المساواة بين الجنسين والعمل اللائق .
- تعزيز الحوار الإجتماعى وإحترام وتحقيق المبادىء الأساسية والحقوق فى العمل .

***

(13) إسم النشاط : المشاركة فى اجتماعات الدورة (312) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولى

بمناسبة اختتام اجتماعات الدورة (312) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولى والتى تم عقدها فى مقر منظمة العمل الدولية بجنيف خلال الفترة من 3 إلى 18 نوفمبر / تشرين الثانى 2011 ، وفق الترتيبات الجديدة لسير أعمال مجلس الإدارة حيث تم توزيع الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال إلى أقسام وأجزاء منبثقة عنها (انظر جدول الأعمال) ومنها القسم المؤسسي ، تتشرف منظمة العمل العربية **(البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف)** أن تضع أمام المجموعة العربية تقريراً موجزاً عن أهم نتائج هذه الدورة.

وقد تميزت هذه الدورة بالنسبة للمجموعة العربية بما يلي :-

- مساهمة ايجابية من الوفود العربية فى مناقشة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة وبوجه خاصة الموضوعات التى تدخل ضمن اهتمامات ومصالح المنطقة العربية.
- قيام معالى المدير العام لمنظمة العمل العربية بعقد اجتماعات تنسيقيه وتشاوريه حول اهتمامات المجموعة العربية مع معالى وزراء العمل العرب وسعادة السفراء العرب المعتمدين بجنيف وبعض الأعضاء المشاركين فى أعمال هذه الدورة وكذلك مع ممثلى منظمة العمل الدولية لتعزيز التعاون القائم بين المنظمتين.

- مشاركة مكثفة من الوفود العربية فى الاجتماع التنسيقي للأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولى (جنيف 2011/11/14) بشأن توحيد المواقف العربية حول الموضوعات التى تدخل ضمن أولويات واهتمامات المجموعة العربية.
- عرض موضوع البند 16 من جدول أعمال هذه الدورة والمتعلق بالشكوى المقدمة ضد مملكة البحرين لعدم احترامها الاتفاقية رقم (111) بشأن التمييز فى الاستخدام والمهنة ، على الاجتماع التنسيقي للأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولى.

(1) كانت هيئة مكتب مجلس الإدارة على النحو التالي :

- السيد / جريج فينيس (Greg Vines) (استراليا) رئيسا
- السيد / (Daniel Funes de Rioja) (الأرجنتين) نائب الرئيس عن أصحاب العمل
- السيد / لوك كورتيك (luc cortebeeck) (بلجيكا) نائب الرئيس عن العمال

(2) مكتب فريق الحكومات :

- سعاد السيد/ عبد الرحمن ضرار (Abd elrahman Dhirar) (السودان) رئيسا
- سعادة السيدة/ مريا نزاريه فرانى (maria Nazareh Farani) (البرازيل) نائبة الرئيس

وكانت مشاركة المجموعة العربية على النحو التالى :

(1) الأعضاء الحكوميون :

الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية اللبنانية وجمهورية السودان.

(2) الأعضاء ممثلى أصحاب العمل :

السيد/ خليفة خميس مطر (قطر) ، السيد/ سمير علام (مصر) ، السيد/ عثمان الريس (البحرين) ، السيد/ ميقاتلى المحفوظ (الجزائر) .

(3) الأعضاء ممثلى العمال :

السيد/ عبد الله محمد حسين (البحرين) ، السيدة/ حاجة قدوس (الجزائر) .

(4) وفد منظمة العمل العربية :

معالى السيد/ أحمد محمد لقمان ، السيد/ رضا قيسومه ، السيدة/ زهيرة قصبوى.

وحضر اجتماعات هذه الدورة عدد من وزراء العمل العرب أعضاء فى المجلس وهم معالى الدكتور / أحمد حسن البرعى (مصر) ومعالى السيد الطيب لوح (الجزائر) ومعالى السيد/ شربل نحاس (لبنان) ، إضافة إلى عدد من الوزراء والسفراء العرب وممثلى حكومات بعض الدول العربية (بصفة مراقب) نذكر منهم البحرين ، فلسطين ، المغرب ، السعودية ، الكويت وغيرهم.

**** وتضمن جودل أعمال الدورة (312) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولى البنود التالية :-**

1 - اعتماد محاضر اجتماعات الدورة (311) لمجلس الإدارة

2 - جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي :

- جدول أعمال الدورة (102) للمؤتمر لعام 2013 .
- مقترحات بشأن جدول أعمال الدورة (103) للمؤتمر لعام 2014 .

3 - موضوعات ذات الصلة بأعمال الدورة (100) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2011.
- متابعة اعتماد القرار المتعلق بالإجراءات الهادفة لجعل العمل اللائق حقيقة بالنسبة للعاملات والعمال المنزليين في العالم .

4 - تعديلات القواعد المطبقة في مجلس الإدارة .

5 - تقرير واستنتاجات الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر .

6 - مستجدات بشأن تطبيق حكومة ميانمار للاتفاقية رقم (29) لعام 1930 بشأن العمل الجبري .

7 - شكوى بموجب المادة (26) من دستور منظمة العمل الدولية ضد حكومة ميانمار لعدم احترامها الاتفاقية رقم (87) بشأن الحرية النقابية وحماية الحق النقابي مقدمة من قبل وفود شاركت في الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2010 .

8 - الموقف من المهمة التي قامت بها اللجنة الثلاثية رفيعة المستوى إلى فنيزويلا .

9 - تقارير لجنة الحريات النقابية .

10 - المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية

11 - تقرير الدورة (73) لمجلس المركز الدولي للتدريب – تورينو .

12 - التقدم في وضع موضع التنفيذ القرار المتعلق بالمساواة بين النساء والرجال في صميم العمل اللائق والذي اعتمد في الدورة (98) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2009.

13 - تقرير فريق العمل بشأن تسيير مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي .

14 - تقرير فريق العمل بشأن البعد الاجتماعي للعولمة .

15 - تقرير المدير العام .

16 - تقارير مكتب مجلس الإدارة .
- شكوى بموجب المادة (26) من دستور منظمة العمل الدولية ضد حكومة البحرين لعدم احترام الاتفاقية رقم (111) لعام 1958 بشأن التمييز (العمل والمهنة) مقدمة من قبل وفود شاركت في الدورة (100) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2011.
- مسائل أخرى .

17 - تشكيل وجدول أعمال الأجهزة الدائمة والاجتماعات .

- **قسم وضع السياسات :**

<u>جزء العمالة والحماية الاجتماعية</u>

1 - الأعمال الخضراء – العمل اللائق والتنمية المستدامة .

2 - متابعة المناقشة حول الضمان الاجتماعي (الدورة 100 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2011) – خطة العمل .

3 - متابعة الاستنتاجات المتعلقة بتنمية المنشآت المستدامة المعتمدة من المؤتمر في دورة يونيو / حزيران 2007 .

4 - التوازن بين الحياة المهنية والحياة الخاصة .

-جزء الحوار الاجتماعي

1 - منتديات الحوار العالمي – الاستنتاجات .

2 - إدارة وتفتيش العمل – متابعة المناقشة العامة في الدورة 100 لمؤتمر العمل الدولي .

3 - العمل اللائق في السلسلة الغذائية اللوجيسية – مقاربة قطاعية .

4 - مسائل أخرى .

- متابعة توصيات الاجتماعات القطاعية والفنية .

-جزء التعاون الفني

1 - دعم قدرات المنخرطين في إطار البرامج القطرية لتنمية العمل اللائق والتعاون الفني : متابعة .

2 - التعاون الفني لمنظمة العمل الدولية والبرامج القطرية لتنمية العمل اللائق (2009 – 2010) .

3 - البرنامج المعزز للتعاون الفني لصالح الأراضي العربية المحتلة .

4 - متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل: الأولويات وخطط العمل في التعاون الفني المتعلق بالقضاء على التمييز في المهنة والعمل .

-جزء المنشآت متعددة الجنسيات

- تقييم الأولويات الإستراتيجية بما فيها تنمية الإعلان الثلاثي للمبادئ بشأن المنشآت متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية.

- **قسم المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية :**

-جزء المسائل القانونية

1 - تنمية المصادقة على التعديل 1986 لدستور منظمة العمل الدولية .

2 - الإجراءات المتعلقة بتمثيل أصحاب العمل والعمال في مؤتمر العمل الدولي : كيفية منع عدم التوازن في التركيبة الثلاثية للوفود .

3 - نظام العمل في مؤتمر العمل الدولي .

- **تعديلات مرتبطة بتطوير مجلس الإدارة .**

- مسائل أخرى .

- **جزء معايير العمل الدولية وحقوق الإنسان :**

- تطوير الأنشطة المعيارية لمنظمة العمل الدولية .

- **سياسة المعايير : إنشاء آلية لدراسة المعايير ووضعها موضع التنفيذ .**

- تقرير ونتائج الاجتماع الثلاثي للخبراء المكلفين بدراسة الاتفاقية رقم (158) والتوصية رقم 166 لعام 1982 بشأن الفصل من العمل .
- لجنة خبراء مشتركة (منظمة العمل الدولية / اليونسكو /) بشأن تطبيق التوصيات المتعلقة بالعاملين في التعليم .

- **قسم البرنامج والموازنة والإدارة :**

-جزء البرنامج والموازنة والإدارة

1 - البرنامج والموازنة 2010 – 2011 : الموازنة العادية .
2 - استعمال حساب البرامج الخاصة .
3 - مسائل مالية تتعلق بالمعهد الدولي للدراسات الاجتماعية .
4 - مشروع الموازنة للحسابات الخارجة عن الموازنة 2012 – 2013 .
* المركز الدولي للمعلومات في مجال السلامة والصحة المهنيتين .
* المركز الدولي لتنمية المعارف في مجال التدريب المهني .
5 - مسائل تتعلق بالمبني .

- **تقرير حول مدى التقدم في تنفيذ مشروع تحديث مبني المقر :**
- مسائل تتعلق بتكنولوحيا المعلومات والاتصالات .
- مسائل مالية أخرى :

- **تقرير عن مدى التقدم المحرز في مراجعة المصروفات .**

-جزء مراجعة الحسابات والإشراف

- تقييم المركز المالي 2010 – 2011 .
- مناقشات حول التقييم رفيع المستوى : إستراتيجيات البرامج القطرية لتنمية العمل اللائق.
- دراسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة .
- مسائل تتعلق بجهاز التفتيش .

-جزء شؤون الموظفين :

- بيان ممثل الموظفين .
- تقرير لجنة الوظيفة العمومية الدولية .
- تعديلات على النظام الأساسي للموظفين .
- مسائل أخرى للموظفين .

- **قسم رفيع المستوى :**

-جزء السياسات الإستراتيجية

1 - اتساق السياسات فى النظام متعدد الأطراف.

2 - هل يجب انتظار الأسوأ ؟ التطورات والآفاق الحالية بشأن العمل والبعد الاجتماعي للعولمة .

* مناقشة عامة .

* نتائج اجتماعات مجموعة العشرين (G20) .

- **فريق عمل بشأن تسيير مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي**

1 - تحسين سير أعمال مؤتمر العمل الدولي والاجتماعات الإقليمية .

وفقا للأسلوب الجديد لسير أعمال مجلس الإدارة فقد سبق انعقاد القسم المؤسسي عقد اجتماعات اللجان الدائمة واجتماعات الأقسام الأخرى وما تفرع عنها من أجزاء لمناقشة الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال وذلك وفق البرنامج الزمنى التالي :

البرنامج الزمنى

اليوم / الساعة	البيـــــــــــان
الخميس	
2011/11/3	
11.00	- لجنة الحريات النقابية
15.00	- لجنة الحريات النقابية
الجمعة	
2011/11/4	
10.00	- لجنة الحريات النقابية .
15.00	- لجنة الحريات النقابية .
الاثنين	
2011/11/7	
9.00	- فريق اصحاب العمل
	- فريق العمال
10.00	- فريق الحكومات
14.40 -14.30	- القسم المؤسسى (الموضوع رقم 1)
14.40	- قسم وضع السياسات - العمالة والحماية الاجتماعية
الثلاثاء	
2011/11/8	
10.30	- قسم وضع السياسات /العمالة والحماية الاجتماعية
15.30	- قسم وضع السياسات /العمالة والحماية الاجتماعية
16.30	- قسم وضع السياسات / المنشآت متعددة الجنسيات
الأربعاء	
2011/11/9	
10.30	- قسم وضع السياسات /التعاون الفنى
15.30	- جزء التعاون الفنى
16.30	- فريق عمل معنى بتسيير مجلس الإدارة والمؤتمر

اليوم / الساعة	البيـــــــــــان
الخميس	
2011/11/10	
10.30	- قسم وضع السياسات /الحوار الاجتماعى
15.30	- قسم البرنامج ، الموازنة والإدارة
الجمعة	
2011/11/11	
10.30	- قسم البرنامج ، الموازنة والإدارة
15.30	- قسم البرنامج ، الموازنة والإدارة
15.30	- مجلس ادارة المعهد الدولى للدراسات الاجتماعية
الاثنين	
2011/11/14	
10.30	- قسم رفيع المستوى /التوجه الاستراتيجى
15.30	- فريق عمل معنى بالبعد الاجتماعي للعولمة .
الثلاثاء	
2011/11/15	
10.30	- قسم المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية
15.30	- قسم المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية
الأربعاء	
2011/11/16	
10.30	- القسم المؤسسى
15.30	- القسم المؤسسى
الخميس	
2011/11/17	
10.30	- القسم المؤسسى
15.00	- القسم المؤسسى
الجمعة	
2011/11/18	- القسم المؤسسى (عند اللوزوم)

نتائج اجتماعات مجلس الإدارة

بعد اعتماد جدول أعمال الدورة (312) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولى بدأت اجتماعات اللجان والأقسام وفق البرنامج الزمنى المحدد لها لمناقشة مختلف الموضوعات المعروضة عليها واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة بشأنها وذلك على النحو التالى :-

أولا : القسم المؤسسي :

البند (1) : اعتماد محاضر اجتماعات الدورة (311) لمجلس الإدارة

تم اعتماد محاضر اجتماعات الدورة (311) لمجلس الإدارة مع التعديلات التى تلقاها مكتب المجلس.

البند (2) :

- جدول أعمال الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2013

قرر مجلس الإدارة تضمين جدول أعمال الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولى الموضوع التالى :

* التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء (مناقشة عامة)

- جدول أعمال الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2014 (مقترحات) قرر مجلس الإدارة دراسة المقترحات الخاصة بجدول أعمال الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2014 من جديد خلال انعقاد الدورة (313) لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2012) مع دعوة المكتب إلى إجراء مشاورات غير رسمية فى هذا الشأن (الفقرة 8 من الوثيقة GB.312/INS/2/2).

البند (3) : متابعة اعتماد القرار المتعلق بالإجراءات الهادفة إلى جعل العمل اللائق حقيقة للعاملات والعمال المنزليين فى جميع إنحاء العالم .

قام مجلس الإدارة بما يلي :

أ) تقديم الإرشاد إلى المكتب بشأن طريقة تعديل أو تحسين أو استكمال استراتيجية العمل المذكورة فى الوثيقة (GB.312/INS/3).

ب) الطلب من المدير العام مراعاة هذه الاستراتيجية عند إعداد مقترحات البرنامج والموازنة المقبلة وتيسير الموارد من خارج الميزانية.

البند (4) : تعديلات على مجموعات القواعد المطبقة فى مجلس الإدارة

قرر مجلس الإدارة إدخال النص التالى إلى الفقرة (21) من المذكرة التمهيدية للقواعد المطبقة فى مجلس الإدارة :

21- يضمن رئيس مجلس الإدارة إن يتم إجراء مشاورات مع رئيس فريق الحكومات أو ممثله حول أية مسألة تتعلق بمعالجة بند من جدول أعمال المجلس يرى ضرورة استشارة أعضاء هيئة المكتب بشأنها إثناء انعقاد الدورة.

ويعتبر هذا الموضوع آخر تعديل للانتهاء من إصلاح مجلس الإدارة.

البند (5) : تقرير ونتائج الاجتماع الإقليمي الأفريقى الثانى عشر .

ومن خلال عرض ومناقشة تقرير الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر اتخذ مجلس الإدارة بشأنه قراراً يطلب بموجبه من المدير العام ما يلي :

أ) أن يقوم بلفت نظر حكومات الدول الأفريقية ومن خلالها منظمات أصحاب العمل والعمال الوطنية إلى النتائج المعتمدة من الاجتماع الإقليمي الأفريقى الثاني عشر.

ب) الأخذ بعين الاعتبار هذه النتائج عند تنفيذ البرامج الجارى تنفيذها وعند وضع المقترحات المستقبلية للبرنامج والميزانية.

ج) إن يقوم بتعميم النتائج على :

1 - حكومات جميع الدول الأعضاء ومن خلالها إلى منظمات أصحاب العمل والعمال الوطنية.

2 - المنظمات الدولية المعنية بما فيها المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الصفة الاستشارية.

البند (6) : مستجدات تتعلق بعملية تطبيق حكومة ميانمار الاتفاقية رقم (29) لعام 1930 بشأن العمل الجبرى .

وفى ضوء الاستماع إلى مداخلات ممثل حكومة ميانمار (المندوب الدائم) ورؤساء الفرق والمجموعات الإقليمية وعدد من أعضاء مجلس الإدارة أخذ المجلس علما بتقرير مسئول الاتصال واعتمد مجموعة من الاستنتاجات نذكر منها مايلي :-

- يعرب المجلس عن ارتياحه للتقدم المحرز منذ مارس / آذار 2011 ويدعو إلى الاستمرار لوضع موضع التنفيذ توصيات لجنة تقصى الحقائق 1998 .
- يصر المجلس على الإيقاف الفورى لفرض العمل الجبرى على المعتقلين ويدعو من جديد حكومة ميانمار إلى طلب مساعدة فنية من منظمة العمل الدولية لمراجعة قانون السجون.
- يحيى المجلس الإفراج عن عدد من النقابيين ويطلب الإسراع فى الإفراج عن باقى النقابين المعتقلين.
- يعرب المجلس عن ارتياحه لبدء الحوار مع لجنة القوات المسلحة ويدعو إلى تطوير جذرى للسياسات والممارسات التى تساعد على القضاء على العمل الجبرى
- فى ضوء ما تقدم يرى مجلس الإدارة ضرورة دعم قدرات مكتب الاتصال ويكرر بشدة المطالب المتكررة للحكومة لإعطاء التأشيرات اللازمة لهذا الغرض.

البند (7) : شكوى بموجب المادة (26) من دستور منظمة العمل الدولية ضد حكومة ميانمار لعدم احترامها الاتفاقية رقم (87) بشأن الحرية النقابية وحماية الحق النقابى والتى تقدم بها وفود شاركوا فى الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2010.

أخذ مجلس الإدارة علما بالتقدم المحرز منذ آخر دراسة للموضوع فى شهر مارس / آذار 2011 واتخذ القرار التالي :

1 - يرجو من حكومة ميانمار طلب النصح والمساعدة من منظمة العمل الدولية بما فى ذلك دعم قدرات مسئول الاتصال بهدف تنمية البيئة المناسبة للتطبيق العملى للقانون الجديد بشأن المنظمات النقابية بشكل يتفق مع مبادئ الحرية النقابية.

2 - إرجاء اتخاذ قرار بتشكيل لجنة تقصى الحقائق إلى الدورة (313) (مارس / آذار 2012).

البند (9) : تقرير لجنة الحريات النقابية .

تم عقد اجتماع لجنة الحريات النقابية برئاسة البروفيسور بول فأن دير هيجدن وذلك فى جنيف خلال يومى 3 – 4 نوفمبر / تشرين الثانى 2011 لدراسة 169 حالة التى تم إحالة الشكاوى بشأنها إلى الحكومات المعنية لإبداء الملاحظات والرأى. وقامت اللجنة خلال هذا الاجتماع بدراسة 43 حالة من حيث المضمون وتوصلت إلى نتائج نهائية بالنسبة لـ 24 حالة وإلى نتائج تمهيدية بالنسبة لـ 19 حالة وتأجيل النظر فى الحالات الأخرى.

ولم يحضر ممثلو أمريكا والأرجنتين وكولمبيا وفرنسا دراسة الحالات الخاصة ببلدانهم.

وباستعراض مقدمه التقرير رقم (362) للجنة الحريات النقابية والحالات التى تم دراستها والاستماع إلى ردود بعض الدول المعنية اتخذ مجلس الإدارة قراراً باعتماد التقرير (362) للجنة الحريات النقابية بأكمله.

والجدير بالذكران التقرير (362) لجنة الحريات النقابية لم يتعرض إلى أية حالة تخص دولة عربية.

البند (10) : المعهد الدولى للدراسات الاجتماعية: تقرير الدورة (53) لمجلس إدارة المعهد.

اتخذ مجلس إدارة مكتب العمل الدولى بشأن هذا التقرير القرار التالى :

أ) أخذ العلم بتقرير الدورة (53) لمجلس إدارة المعهد الدولى للدراسات الاجتماعية.

ب) المصادقة على البرنامج واعتماد الميزانية لعامى 2012 – 2013.

ج) الموافقة على قبول المساهمات والتبرعات الواردة فى الوثيقة.

البند (11): تقرير الدورة (73) لمجلس إدارة المركز الدولى للتدريب بتورينو

قرر مجلس إدارة مكتب العمل الدولى أخذ العلم بتقرير الدورة (73) لمجلس إدارة المركز الدولى للتدريب بتورينو

كما تقرر أخذ العلم بتعديلات النظام المالى للمركز المعتمد من مجلس إدارة المركز دون أبداء أية ملاحظات فى هذا الشأن.

البند (12): متابعة قرار مؤتمر العمل الدولى لعام 2009 بشأن مدى التقدم فى مجال المساواة بين الرجل والمرأة فى صميم العمل اللائق.

وفى هذا الصدد يدعو مجلس الإدارة المدير العام إلى :

أ) استمرار توجيه نشاط المكتب لمساعدة الهيئات المكونة على وضع موضع التنفيذ قرار مؤتمر العمل الدولى لعام 2009 المتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة فى صميم العمل اللائق مع الأخذ بعين الاعتبار قيم ومفردات البرنامج والميزانية.

ب) تدعيم أنشطة المكتب فى المجالات ذات أولوية المحددة عام 2009 والتى لم يتحقق أى تقدم فيها لغاية الآن.

البند (13): تقرير فريق العمل المعنى بسير أعمال مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولى تم عقد اجتماع الفريق يوم الأربعاء الموافق 2011/11/9 برئاسة السيد جريج فيناس رئيس مجلس إدارة مكتب العمل الدولى وقام نائبيه السيد فوناس دى ريوخا عن أصحاب العمل والسيد لوك كورتبيك عن العمال بمهمة المتحدثين عن فرقهما.

وبالاستماع إلى التقرير الشفهى الذى قدمه رئيس الفريق قرر مجلس الإدارة الطلب من المدير العام ما يلي :

أ) إعداد وثيقة لتجميع المناقشات التى دارت خلال اجتماع الفريق فى أقرب وقت ممكن.

ب) الدعوة لعقد اجتماع للفريق الاستشاري الثلاثى المقيم بجنيف لوضع خطة عمل وجدول زمنى وتحديد أهم الإصلاحات لعرضها على فريق العمل لدراستها فى الدورة (313) لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2012).

البند (14): تقرير موجز لرئيس فريق العمل المعنى بالبعد الاجتماعى للعولمة

تم عقد اجتماع فريق العمل المعنى بالبعد الاجتماعى للعولمة يوم الاثنين الموافق 2011/11/14 برئاسة السيد فيناس (استراليا) والمتحدثين باسم فريقي أصحاب العمل والعمال السيد فوناس دى ريوخا والسيد لوك كوتبيك حيث قام المدير العام لمكتب العمل الدولى بافتتاح أعمال الاجتماع واستعرض الخطوط العريضة للأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية مع الإشارة إلى القرارات الهامة التى اتخذتها قمة 20 العشرين الأخيرة فى مدينة كان بفرنسا.

وعلى سبيل المثال يمكن التعرض إلى بعض الأولويات فى مجال العمل اللائق من خلال غالبية المتحدثين وذلك على النحو التالي :

- مكافحة ظاهرة بطالة الشباب فى تزايد مستمر وكذلك الشأن للبطالة طويلة الأمد التى قد تؤدى إلى الإقصاء النهائى من سوق العمل للعمالة الموجودة فى حالة تعطل طويل الأمد.
- يرى العديد من المشاركون أن زيادة التشغيل الهش يضر ليس فقط بالنساء والرجال المعنيين بل بالمجتمع والاقتصاد أيضا.
- تعتبر عملية تنمية المهارات من الضروريات للحفاض وتسحين القابلية للتشغيل وبوجه خاص بالنسبة للداخلين الجدد لسوق العمل وكذلك طوال الحياة.
- إعطاء الأفضلية للإجراءات الهادفة إلى زيادة الاستثمار فى الاقتصاد الحقيقي وتفضيل الانتقال نحو طرق تنمية أكثر محافظة على البيئة. وبمناقشة التقرير قرر مجلس إدارة مكتب العمل الدولى أخذ العلم بتقرير الفريق المعنى بالبعد الاجتماعى للعولمة.

البند (15): تقارير المدير العام.

- **التقرير التكميلى الأول :** الوثائق المعروضة للعلم فقط ونذكر منها برنامج الاجتماعات (2011 – 2012 و 2013) طلب منظمات دولية غير حكومية المشاركة فى الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2012 قياس العمل اللائق ، تقرير المنتدى العالمى بشأن المستجدات والتحديات التى يواجهها قطاع السياحة وتأثيراتها على التشغيل ، التبرعات ، متابعة القرار المتعلق بالمساواة بين الرجال والنساء وغير ذلك.

  وقرر مجلس الإدارة اخذ العمل بالمعلومات التى تم تقديمها.

- إعلان وفاة : تضمن هذا الجزء إحاطة مجلس الإدارة علما بوفاة السيدة هيلدا أندرسون عضو سابق فى مجلس الإدارة ونائبة الرئيس عن العمال فى الدورة (93) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2055 حيث تم نعي الفقيدة من خلال مداخلات هيئة مكتب مجلس الإدارة وبعض الأعضاء من أطراف الإنتاج الثلاثة المشاركين فى هذه الدورة مع دعوة المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى تقديم التعزية لذويها وإلى كنفدرالية العمال فى المكسيك .

- **التقرير التكميلي الثانى :** تعيين رئيس المراجعة الداخلية

  أعرب مجلس الإدارة عن دعمه لترشيح المدير العام السيد انطوني واتسون لمنصب رئيس المراجعة الداخلية.

- **التقرير التكميلي الثالث :** تقرير اللجنة المكلفة بدراسة شكوى لعدم تطبيق اليابان الاتفاقية رقم (100) لعام 1951 بشأن المساواة فى الأجر .

قرر مجلس الإدارة ما يلي :

أ) اعتماد التقرير

ب) دعوة حكومة اليابان الأخذ فى الاعتبار نتائج اللجنة وتقديم معلومات تفصيلية فى تقريرها القادم بموجب المادة (22) بشأن تطبيق الاتفاقية رقم (100)

ج) تكليف لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات بمتابعة الموضوع .

د) نشر التقرير للعموم وإنهاء الأجراء الذى تم اتخاذه بناء على المطلب النقابى

البند (16): تقارير هيئة مكتب مجلس الإدارة.

(1) **التقرير الأول :** شكوى بموجب المادة (26) من دستور منظمة العمل الدولية ضد البحرين لعدم احترام الاتفاقية (111) لعام 1958 بشأن التمييز (فى الاستخدام والمهنة) مقدمه فى وفود مشاركة فى الدورة (100) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2011. وثيقة (GB312/INS/16/1).

وتشير الوثيقة إلى أن مجلس الإدارة أخذ علما بمحاضر الدورة (311) للمجلس المتعلقة بالشكوى وبمقترحات حكومة البحرين بشأن تشكيل لجنة ثلاثية لدراسة موضوع العمال المفصولين ومواعيد اجتماعاتها والتقارير المطلوب تقديمها إلى المدير العام.

وفى هذا الصدد اتخذ مجلس إدارة مكتب العمل الدولى القرار التالي :

ب) دعوة المدير العام إلى تقديم المساعدة القانونية الكاملة أو جميع إشكال الدعم إلى حكومة البحرين أو إلى ممثلى العمال أو أصحاب الأعمال والتى قد يطلبونها فى هذا المجال وتقديم تقرير عن الوضع إلى الدورة القادمة لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2012).

ج) وفق هذه القاعدة قرر المجلس تأجيل النظر فى الشكوى المقدمة إلى الدورة القادمة للمجلس (مارس / آذار 2012).

(2) **التقرير الثانى :** الترتيبات المتعلقة بالاجتماع الإقليمي الأوروبي التاسع

قرر مجلس الإدارة ما يلي :

أ) أقرار جدول أعمال الاجتماع الإقليمي الأوروبي التاسع على أساس تقرير المدير العام والمتمثل فى دراسة التقدم المحرز خلال الفترة (2009 – 2012) وبوجه خاص فى مجال العمل اللائق والتصدى إلى تأثيرات اللازمة المالية لعام 2008 على التشغيل وعلى سوق العمل والسياسات الاجتماعية.

ب) التأكيد على الترتيبات المتخذة لعقد هذا الاجتماع فى أوسلو (النرويج) وتكون اللغات المستخدمة فى الاجتماع الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والألمانية والروسية.

(3) **التقرير الثالث :** الإجراءات المتعلقة بتعيين المدير العام

بناء على خطاب السيد خوان سومافيا بتاريخ 2011/9/30 بشأن رغبته فى ترك منصب المدير العام بتاريخ 2012/9/30 ، أتخذ مجلس الإدارة القرار التالي :

- إقرار المقترحات المتعلقة بالإجراءات الخاصة بتعيين المدير العام الواردة فى الفقرتين (3 و 5) من الوثيقة (GB312/INS/16/3).
- تحديد تاريخ 9 مارس / آذار 2012 كآخر موعد لاستلام الترشيحات فى مكتب رئيس مجلس الإدارة.
- فى إطار تعيين المدير العام يتم الاستماع إلى كلمات المرشحين إثناء انعقاد مجلس الإدارة بتاريخ 30 مارس / آذار 2012.
- طلب توفير قاعة مجهزة بنظام الفيديو لمتابعة الخطابات.
- دعوة مجلس الإدارة لعقد اجتماع بتاريخ 28 مايو / آيار 2012 قبل افتتاح الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولى بهدف انتخاب المدير العام عن طريق التصويت.
- دعوة المكتب إلى تقديم مقترحات للاعتماد من مجلس الإدارة بشأن المرتب والمزايا الأخرى وشروط تعيين المدير العام غير المنصوص عليها فى الأنظمة والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار الترتيبات المالية والإجراءات المتعلقة بالتعيينات المشابهة فى أجهزه متخصصة أخرى تابعة للأمم المتحدة.
- أن يتم تمويل التكاليف المالية المترتبة على تعيين المدير العام والمقدرة بنحو (747900) دولار أمريكي من وفورات البرنامج والميزانية (2013–2012) وفى حالة التعذر يتم الاستقطاع من مدخرات المصروفات الطارئه. وإذا أتضح تعذر هذا الأمر يقوم المدير العام باقتراح طرق تمويل أخرى.

(4) **<u>التقرير الرابع :</u>** نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن الدول الأقل تقدماً (اسطنبول ، مايو / آيار 2011) : دعوة منظمة العمل الدولية إلى إدماج خطة عمل اسطنبول ضمن خطة عملها.

طلب مجلس الإدارة من المدير العام التالي :

- الأخذ بعين الاعتبار خطة عمل اسطنبول عند قيام المكتب بالتشاور مع الهيئات المكونة لوضع مقترحات الخطة والميزانية لعامى (2014-2015) والتى سيتم عرضها على مجلس الإدارة (نوفمبر / تشرين الثانى 2012)

<u>البند (17):</u> تشكيل وجدول أعمال الأجهزة الدائمة والاجتماعات.

لجنة الخبراء القانونيين لتطبيق الاتفاقيات والتوصيات:

تقرر تجديد ولاية لجنة الخبراء لتطبيق الاتفاقيات والتوصيات لمدة ثلاثة سنوات والخبراء هم :

- السيد / ليليو بنتيس (البرازيل)
- السيد / رشيد فيلالى (المغرب)
- السيد / عبدول كوروما (سيراليون)
- السيد / فبتيت مونتا ربهورن (تايلاندا)
- السيدة/ روما بال (الهند)
- السيد / بول جيرار (الكامرون)
- السيد / يوزويوكوتا (اليابان)

ثانياً : قسم رفيع المستوى :

اتساق السياسات فى النظام متعدد الأطراف إطار لخطة منظمة العمل الدولية لصالح سياسات أكثر اتساقا فى النظام متعدد الأطراف.

طلب مجلس الإدارة من المدير العام اتخاذ الإجراءات المناسبة والتحضير إلى مناقشة جديدة حول اتساق السياسات فى النظام متعدد الأطراف وذلك خلال عام 2012 ليضع أمام المجلس وثيقة معدلة على أساس المناقشات التى جرت خلال الدورة (312) للمجلس (نوفمبر / تشرين الثانى 2011).

ثالثاً : قسم وضع السياسات :

****جزء العمالة والحماية الاجتماعية.**

تم عقد اجتماعات جزء العمالة والحماية الاجتماعية خلال يومي 7 ، 8 نوفمبر / تشرين الثانى 2011 برئاسة السيد شاهمير (حكومات – إيران) وتولت السيدة جولد بيرج مهمة الناطقة باسم أصحاب العمل والسيدة كيلي مهمة الناطقة باسم العمال وذلك لمناقشة الموضوعات التالية:

1 -الوظائف الخضراء والعمل اللائق والتنمية المستدامة .

قام ممثل المدير العام (مدير قطاع خلق فرص العمل وتطوير المنشأة) بتقديم عرض موجز عن مضمون الوثيقة المطروحة للمناقشات مشيراً إلى أن المكتب قدم مساهمة فنية إلى سكرتارية مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة أو (رويو + 20) والذى سيتم عقده خلال عام 2012 وذلك قبل المدة المحددة بتاريخ 2011/11/1 حيث أن وثيق هذا البند تشير إلى جذور برنامج الوظائف الخضراء لمنظمة العمل الدولية ويفتح النقاش حول تطوير البرنامج فى المستقبل على المستويات الوطنية والدولية وبوجه خاص حول دور المكتب والهيئات المكونة فى مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة والمفاوضات الجارية والمتعلقة باتفاق دولى جديد بشأن المناخ.

وقد شارك المكتب والهيئات المكونة فى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (ريودى جانيرو 1992) وكذلك فى القمة العالمية حول التنمية المستدامة (جوهانسبرغ 2002).

وفى ضوء المناقشات قرر مجلس الإدارة أخذ العلم بالوثيقة مع دعوة المكتب للأخذ بعين الاعتبار الآراء التى أبداها المشاركون خلال المناقشات (الوثيقة GB312/POL/PR).

2 -متابعة المناقشة بشأن الضمان الاجتماعى فى الدورة (100) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2011: خطة العمل.

تبين الوثيقة خطة العمل التى أعدها المكتب استناداً إلى القائمة الشاملة للأنشطة التى وردت فى استنتاجات المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعى) والتى اعتمدها مؤتمر العمل الدولى لعام 2011 فى الدورة (100).

وتصنف الوثيقة الأنشطة الواردة فى الاستنتاجات إلى خمس فئات رئيسية: وضع السياسات والأنشطة ذات الصلة بالمعايير ، تطوير المعارف وتقاسمها، الخدمات الاستشارية التقنية، بناء القدرات، بناء الشراكات وتعزيزها. وينبغي تنفيذ الأنشطة فى سياق الحملة العالمية بشأن الضمان الاجتماعى وتوفير التغطية للجميع وفى إطار برنامج العمل اللائق.

كما يطلب القرار والاستنتاجات مراعاة النشاط المستقبلي للمكتب فى مجال الضمان الاجتماعى من حيث أنفاذ التوصيات ، وذلك عند إعداد وثائق البرنامج والميزانية فى المستقبل وتخصيص الموارد من خارج الميزانية. وتقوم خطة العمل المقترحة هذه على فرضية أن متوسط مقدار

الموارد من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية، والمخصصة لإدارة الضمان الاجتماعى خلال فترتي السنتين الأخير تين، لن تتغير بشكل ملموس مع مر السنين حتى عام 2019.

ودون اعتراض من المشاركين قرر مجلس الإدارة اعتماد خطة عمل منظمة العمل الدولية (الوثيقة GB312/POL/2).

3 -متابعة النتائج المتعلقة بالمنشآت المستديمة والتى اعتمدها مؤتمر العمل الدولى لعام 2007.

أن النتائج المعتمدة من مؤتمر العمل الدولى لعام 2007 (الدورة 96) تدخل تغيرات جذرية فى طريقة تنمية المنشآت وبوجه خاص ما يلي :

- نظرة جديدة وشاملة تحدد الارتباط بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستديمة (الاجتماعى والاقتصادى والبيئي).
- تحديد ركيزتين (بيئة ملاءمة ، ممارسات مسئولة ومستديمة فى مكان العمل).
- المساعدة على إقامة المنشآت وعلى ازدهارها فى هذه البيئة وتشجيع الشراكة وتنمية الأنشطة.

وقرر مجلس الإدارة أخذ العلم بالوثيقة (GB312/POL/3) ودعوة المكتب إلى الأخذ بعين الاعتبار الآراء التى أبديت خلال المناقشة.

4 -التوازن بين الحياة المهنية والحياة الخاصة.

قرر مجلس الإدارة أخذ العلم بالوثيقة (GB312/POL/4) ودعوة المكتب إلى الأخذ بعين الاعتبار الآراء التى أبديت خلال المناقشة (التقرير المؤقت).

****جزء الحوار الاجتماعى :**

تم عقد اجتماع جزء الحوار الاجتماعى يوم الخميس الموافق 2011/11/10 برئاسة السيد دى روبيان (حكومات فرنسا) وتولى السيد وول فورد مهمة الناطق باسم أصحاب العمل والسيدة فوكى مهمة الناطق باسم العمال وذلك لدراسة الموضوعات التالية :

5 -منتديات الحوار العالمي : الدروس المتخلصة.

قامت ممثلة المدير العام (مديرة قطاع الأنشطة القطاعية) بتقديم عرض موجز عن الوثيقة (GB312/POL/5) والتى تم إعدادها على أساس المناقشات التى جرت داخل الأجهزة الاستشارية وتبين الفرق بين الاجتماعات المختلفة وهى المنتديات للحوار العالمى ، اجتماعات الخبراء والاجتماعات القطاعية مع التركيز على الممارسات الحسنة التى تم وضعها بفضل الطريقة الجديدة لمنتديات الحوار العالمي.

وقرر مجلس الإدارة الاستمرار فى دراسة هذا الموضوع فى الدورة (313) (مارس / آذار 2012).

6 -إدارة العمل وتفتيش العمل: متابعة المناقشة العامة فى الدورة (100) لمؤتمر العمل الدولي.

قام ممثل المدير العام (مدير برنامج إدارة وتفتيش العمل) بتقديم عرض موجز عن الوثيقة (GB312/POL/6) مع التأكيد على التوافق بين الفرق الثلاثة على أن يعتمد المكتب استراتيجية تهدف إلى دعم الأجهزة الوطنية لإدارة وتفتيش العمل.

وفى هذا الشأن اتخذ مجلس الإدارة القرارات التالية :

أ) اعتماد خطة عمل المكتب الواردة فى الوثيقة.

ب) إقرار عقد اجتماع ثلاثي للخبراء خلال العامين القادمين فى حالة توفر الموارد اللازمة لدراسة المبادرات الخاصة لمراقبة المطابقة فى ضوء معايير العمل الدولية

ج) يرجى من المدير العام :

- اتخاذ الإجراءات المناسبة لتفعيل استنتاجات مؤتمر العمل الدولى بشأن إدارة وتفتيش العمل على أرض الواقع واحاطة مجلس الإدارة علما عند الطلب بالتقدم المحرز والنتائج المحققة.
- اتخاذ القرارات المناسبة لضمان وضع خطة العمل موضع التنفيذ بما فى ذلك تدعيم قدره برنامج إدارة وتفتيش العمل لتحقيق أهدافه.

7 -العمل اللائق فى السلسلة العالمية لتوريد الأغذية : مقاربة قطاعية.

قدمت ممثلة المدير العام عرضا موجزاً عن الوثيقة (GB312/POL/7) مع التأكيد على أن الخطة المقترحة تهدف إلى دعم الأمان الغذاء وأن ولاية منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالأمان الغذائي تم الاعتراف بها من الفريق المتخصص رفيع المستوى فى الأمم المتحدة حول أزمة الغذاء العالمية. كما يهدف البرنامج أيضا إلى تنمية العمل اللائق فى مجمل النظام الغذائي وتوفير الدخل والحماية الاجتماعية.

وفى هذا الشأن اقر مجلس الإدارة المقاربة الاستراتيجية الواردة فى الوثيقة وتشجيع المكتب إلى توفير الموارد من خارج الميزانية لتمويل تنفيذ الأنشطة المحددة وفق القطاعات.

8 -مدى أنفاذ توصيات الاجتماعات القطاعية والتقنية.

قدمت ممثلة المدير العام عرضا موجزاً عن الوثيقة (GB312/POL/8) مشيرة إلى أن الأربعة موضوعات المطروحة تتعلق بأنشطة منظمة العمل الدولية بالتعاون مع مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة وبخاصة المنظمة البحرية الدولية وكذلك اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأوروبا والتى شاركت فى الإشغال المتعلقة بتعبئة الحاويات.

وفى هذا الصدد اتخذ مجلس الإدارة القرارات التالية :

أ) الموافقة على أن يقوم المدير العام بإرسال التقرير الختامى للمنتدى إلى حكومات الدول الأعضاء ومن خلالها إلى منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال المعنيين وكذلك إلى المنظمات الدولية لأصحاب العمل والعمال والمنظمات الدولية الأخرى المعنية.

ب) دعوة المدير العام على ايلاء الاهتمام المطلوب لآلية وضع موضع التنفيذ التوصيات الصادرة عن المنتدى.

****جزء التعاون التقنى :**

تم عقد اجتماع جزء التعاون التقنى يوم الأربعاء الموافق 2011/11/9 برئاسة سعادة السفير ادريس الجزائري (حكومات / الجزائر) وتولى السيد تراورى مهمة الناطق باسم أصحاب العمل والسيد جوميز مهمة الناطق باسم العمال وذلك لدراسة الموضوعات التالية:

9 -دعم قدرات الهيئات المكونة فى إطار البرامج القطرية لتنمية العمل اللائق والتعاون الفنى : متابعة.

وفى هذا الموضوع طلب مجلس الإدارة من المدير العام تقديم تقرير إلى دورة مجلس الإدارة (نوفمبر / تشرين الثانى 2012) حول النتائج المتعلقة بمقاربات التعاون الفنى وتضمين هذا التقرير مقترحات بشأن تكييف الاستراتيجية الحالية للتعاون الفنى من أجل دعم مقاربة أكثر براغماتيه للتعاون الفنى ودعم القدرات.

10 -التعاون التقنى لمنظمة العمل الدولية والبرامج القطرية لتنمية العمل اللائق 2009 - 2010.

أشار ممثل المدير العام إلى أن الوثيقة مختصرة بالمقارنة مع التقارير السابقة حيث أن المكتب سيقدم تقرير تحليلي حول تنفيذ الأنشطة للفترة 2012 – 2011 وتتضمن هذه الوثيقة نظره عامة للبرامج القطرية لتنمية العمل اللائق وبرنامج منظمة العمل الدولية للتعاون التقنى خلال الفترة 2009 – 2010 والذى يتم تمويله من موارد خارج الميزانية وكذلك برنامج التعاون الفنى الذى يتم تمويله من الميزانية العادية. وفى شهر أغسطس 2011 بلغ عدد البرامج القطرية (53) بالمقارنة بـ 50 برنامج فى 2010 من بينهم 14 برنامج جديد تم تنفيذ 9 برامج منهم فى أفريقيا عام 2011. وفى نفس الفترة الزمنية تم الإنهاء فى تنفيذ 11 برنامجا من بينهم برنامجي اليمن وسوريا إضافة إلى 70 برنامج فى مختلف مراحل التنفيذ.

وقد بلغت المصروفات على التعاون الفنى من خارج الموازنة نحو 220 مليون دولار أمريكي عام 2010 أى بنسبة زيادة 13.8% عن عام 2009 وتقدر المصاريف من الميزانية العادية بنحو 12.3 مليون دولار أمريكي.

وبالنسبة للدول العربية فأن المصروفات تقدر بنحو 6.370 مليون دولار عام 2008 لتصل إلى 9.691 مليون دولار عام 2010 أى بزيادة تقدر بـ 15.2%.

أما بالنسبة للقارة الأفريقية فقد أرفعت المصروفات أيضا من 53.842 مليون دولار عام 2008 إلى 63.790 مليون دولار عام 2010 بزيادة 6.1%.

كذلك عرفت مجموعة آسيا والباسيفيك زيادة تقدر بنحو 7.8% فى نفس الفترة .

وقرر مجلس إدارة مكتب العمل الدولى فى هذا الشأن أخذ العلم بالوثيقة ودعوة المكتب إلى الأخذ بعين الاعتبار الآراء التى أبديت فى المناقشة بما فى ذلك ضرورة تطوير التعاون جنوب – جنوب والتعاون بشكل مثلث الشركاء العموميين. الخواص، وضرورة بذل الجهود لضمان توزيع عادل للموارد حسب النتائج مع تقديم المزيد فى المعلومات عن النتائج المحققة فى الأقاليم وأهمية تحسين المشاورات مع المانحين لتنفيذ المشروعات وإشراك الهيئات المكونة فى التقييم.

11 -البرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة.

قامت السيدة/ ندى الناشف مديرة المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية في بيروت بتقديم عرض موجز عن وثيقة هذا البند التي تناولت مدى التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة مع التركيز على الأراضي الفلسطينية وعن مساهمات منظمة العمل الدولية المخطط لها في تنفيذ البرنامج منذ آخر تحديث في نوفمبر – تشرين الثاني 2010 وذلك بالتعاون مع وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية. وأشارت السيدة/ ندى الناشف إلى نسبة النمو الاقتصادي لعام 2010 (9%) ومع ذلك فإن الوضع الاقتصادي لا يزال هشا بالنظر إلى انعدام اليقين السياسي وتحقيق هذا الانتعاش بالاعتماد على المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة.

كما تعرضت إلى بعض الإنجازات التي تحققت في مجالات العمل الرئيسية من دعم حقوق العمال وإدارة سوق العمل وتعزيز المؤسسات والبيئة الاقتصادية وتطوير نظم وتوسيع نطاق

الضمان الاجتماعي مشيرة إلى أن منظمة العمل الدولية تنفذ حاليا برنامج للتعاون التقني بمبلغ إجمالي متزايد يصل الآن إلى 4.97 مليون دولار وأن استراتيجية العمل اللائق في فلسطين ستوضع في صيغتها النهائية مع نهاية عام 2011.

ثم استمع المجلس إلى تعليقات ومداخلات بعض الأعضاء ممثلي الفرق الثلاثة وممثلي بعض الدول والمجموعات الإقليمية والذين طالبوا مكتب العمل الدولي بتقديم المزيد من الدعم لبناء مؤسسات قوية في إطار بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وتحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة ومن أهم المداخلات التي جرت خلال هذه الجلسة ما يلي:

أ -عن فريق العمال:

توجه رئيس فريق العمال بالشكر والتقدير لمكتب العمل الدولي وبوجه خاص المكتب الإقليمي للدول العربية ببيروت على الجهود المبذولة لتحقيق المزيد من الإنجازات لصالح الأراضي العربية المحتلة وعن ارتياح فريق العمال على التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المعزز للتعاون الفني من أجل فلسطين مع دعوة المنظمة إلى تقديم جميع أشكال الدعم نحو إمكانية تحقيق مزيد من التقدم خاصة من الناحية السياسية حيث أن محاولات السلطة الفلسطينية للمسك بمستقبل الشعب الفلسطيني واتخاذ التدابير المناسبة لضمان تنمية مستدامة لا تزال محدودة وغير فاعلة أمام الوضع الحالي لتزايد التحديات الناجمة عن استمرارية الاحتلال الإسرائيلي في فرض الحصار والقيود الصارمة على تنقل الأشخاص والموارد وهذا يتطلب الاعتراف بدولة فلسطين وإنهاء الاحتلال وتشجيع المبادرات الهافة إلى بناء مؤسسات فلسطينية قوية تساعد على إدماج فلسطين في المجتمع الدولي تماشيا مع الفجر الجديد الذي تعيشه المنطقة العربية نحو الديمقراطية والعمل اللائق والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا الصدد فمن الضروري أن يتم تصميم برنامج العمل اللائق والعدالة الاجتماعية وفق متطلبات الشعب وأطراف الإنتاج الثلاثة في فلسطين للنهوض بحقوق العمال ووضع قاعدة للحماية الاجتماعية وتنمية الحوار الاجتماعي ضمن أولويات برامج التعاون التقني باعتبارها الركائز الأساسية لبناء الدولة الفلسطينية.

ب - عن فريق أصحاب العمل:

ألقى السيد/ خليفة خميس مطر كلمة باسم فريق أصحاب العمل أعرب فيها عن الشكر والتقدير إلى منظمة العمل الدولية على مدى اهتماماتها بمتابعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وعن الجهود المبذولة لدعم التعاون التقني من أجل بناء مؤسسات فلسطينية قوية وقادرة على قيادة مسيرة التنمية الشاملة في إطار إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

كما أكد سيادته على الحاجة الملحة للمنطقة العربية لتفعيل الأجندة العربية للتشغيل تماشيا مع التغيرات التي جرت وتجري في المنطقة العربية بشكل عام والتي أطلق عليها تسمية الربيع العربي مؤكدا على أن التشاور المستمر مع منظمة العمل العربية في مختلف المجالات هام جدا ولاسيما في هذه المرحلة.

ج - مداخلة السيد علي الخليفي:

قام السيد علي الخليفي – ممثل دولة قطر وعضو مجلس الإدارة – بإلقاء كلمة عبر فيها عن الشكر والتقدير إلى منظمة العمل الدولية على عقد اجتماع للمانحين بالتنسيق مع منظمة العمل العربية وكذلك إلى الدول التي قدمت مساهمات لتنفيذ المشاريع التي عرضت على الاجتماع.

كما دعى مكتب العمل الدولي إلى إعادة تنشيط مركز المشورة القانونية التابع للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والنظر في إمكانية تقديم تقريرموجز عن البرنامج في دورة مارس من كل عام لاطلاع مجلس الإدارة على آخر المستجدات.

د -عن المجموعة الإفريقية:

أعرب ممثل المجموعة الإفريقية مجددا عن قلق وانشغال القارة الإفريقية إزاء استمرارية تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للعمال والشعب الفلسطيني حيث أن التحسينات والنمو المحرز لا يزال هشا وهامشيا وأقل بكثير من تطلعات الشعب الفلسطيني في مواجهة تحديات الفقر والبطالة مطالبا منظمة العمل الدولية والمجتمع الدولي بشكل عام لتقديم المزيد من الدعم والالتزام ببناء مؤسسات قوية في فلسطين في إطار تحقيق أهداف العمل اللائق في فلسطين وضمان التنمية المستدامة.

هـ - كلمة ممثل لبنان:

ألقى السيد عبد الله رزوق – ممثل لبنان وعضو مجلس الإدارة – كلمة أعرب فيها عن الشكر والتقدير إلى منظمة العمل الدولية وبوجه خاص المكتب الإقليمي للدول العربية ببيروت على دعمه المتواصل لوزارة العمل في الجمهورية اللبنانية للنهوض بقضايا العمل والعمال في مختلف المجالات ومختلف الفئات العمالية. كما أعرب سيادته عن أمله في أن يرى في المستقبل القريب مقعدا كامل العضوية لدولة فلسطين في منظمة العمل الدولية.

كما تجدر الإشارة إلى توقيع اتفاق بين منظمة العمل الدولية وممثل فلسطين ودولة الكويت بشأن مساهمتها الكريمة بمبلغ قدره (500.000) ألف دولار أمريكي لتنفيذ أنشطة تنموية فى فلسطين وذلك يوم الاثنين 2011/11/14.

أيضا تم إعداد بيان عربى للتنديد بالممارسات الإسرائيلية بفرض عقوبات مالية على السلطة الفلسطينية بعد حصولها على عضوية كاملة فى اليونسكو وقام معالى السيد شربل نحاس بقراءة البيان على المجلس أثناء انعقاد الجلسة المخصصة للبعد الاجتماعى للعولمة بتاريخ 2011/11/14.

واتخذ مجلس إدارة مكتب العمل الدولى فى هذا الشأن القرار التالى :

- أخذ العلم بالوثيقة ودعوة المكتب إلى الأخذ فى الاعتبار الآراء التى أبديت فى المناقشات بما فى ذلك ضرورة دعم الموارد والتعاون التقنى الجاري حاليا فى الأراضي الفلسطينية المحتلة وتقديم تقرير عن متابعة نتائج اجتماع المانحين الذى تم عقده فى شهر نوفمبر / تشرين الثانى 2011.

مداخلة باسم فريق أصحاب العمل
في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي
الدوة (312) (جنيف ، نوفمبر / تشرين الثانى 2011)

يسعدني أن أعرب باسم فريق أصحاب العمل عن المجموعة العربية إلى السيد / خوان سومافيا – المدير العام لمكتب العمل الدولي عن عميق الشكر والتقدير على جهوده المتواصلة وعمله باتساق مع مجلس إدارة مكتب العمل الدولي لزيادة حجم التعاون الفني لصالح المنطقة العربية على أمل الاستمرار على هذا المنهج وبوجه خاص على مدى اهتماماته بمتابعة **" الأوضاع العمالية الراهنة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى "** مؤكداً على استعدادات منظمة العمل الدولية على التوسع واستمرارية التعاون مع الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية من أجل

بناء مؤسسات فلسطينية قوية وتحسين السياسات والبرامج الداعمة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ومعترف بها دولياً قادرة على النمو والعيش بسلام مع جيرانها .

كل التقدير والعرفان إلى السيد / خوان سومافيا على ما قدمه من دعم للمنطقة العربية طوال مدة قيادته لمنظمة العمل الدولية وقد يكون التقرير السنوي حول **" أوضاع العمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة "** آخر تقرير يقدمه إلى الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2012 مع تمنياتنا لسيادته بموفور الصحة والتوفيق في المرحلة القادمة .

كما تعلمون فأن السياسات والخطط والبرامج التنموية في فلسطين لا تزال تواجه باستمرار العديد من التحديات لمعالجة الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والأوضاع الإنسانية المأساوية نتيجة مواصلة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الشعب الفلسطيني وفرض قيود صارمة على عمليات تنقل الأشخاص والسلع وأهم عناصر الإنتاج وإعادة الأعمار بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني مما يعوق عملية توفير المزيد من فرص العمل المنتج وتخفيف حدة الفقر ومعاناه الشعب الفلسطيني مما يدعو إلى :

1 - التأكيد من جديد على انشغالات وقلق وموقف المجموعة العربية إزاء استمرارية تدهور الأوضاع المعيشية للعمالة الفلسطينية وقد حان الأوان إلى أن يتحمل المجتمع الدولي مسئولياته تجاه القضية الفلسطينية وبوجه خاص منظمة العمل الدولية لتقديم المزيد من الدعم لبناء المؤسسات الفلسطينية القوية تماشياً مع تقدم فلسطين إلى الأمم المتحدة لمنحها العضوية الكاملة .

2 - الإسراع في وضع وتنفيذ برامج تعاون فني عملية للنهوض بالتشغيل وبوجه خاص تشغيل الشباب وتوسيع الحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية وصيانة الحقوق والحريات العامة والنقابية وتحسين مستوى المعيشة في المنطقة العربية تماشيا مع تغييرات الربيع العربي وان التشاور المستمر مع منظمة العمل العربية هام جدا ولاسيما فى هذه المرحلة.

3 - التأكيد على نتائج اجتماع المانحين الذي عقدته منظمة العمل الدولية على هامش أعمال الدورة (309) لمجلس الإدارة (جنيف ، نوفمبر / تشرين الثاني 2011) ودعوة مكتب العمل الدولي وجميع أجهزته الدستورية إلى المزيد من الجهد لزيادة التعبئة وتوفير التمويل اللازم لدعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية وتنفيذ مشروعات منظمة العمل الدولية التى تم عرضها على هذا الاجتماع لصالح الشعب الفلسطيني .

4 - دعوة منظمة العمل الدولية والجهات المانحة ومؤسسات التمويل على الاستمرار في تقديم الدعم اللازم للسلطة الفلسطينية لمواجهة الآثار المدمرة لممارسات الاحتلال الإسرائيلي مما يساهم بجدية وفاعلية في بناء دولة فلسطين المستقلة .

5 - لقد حان الأوان لتقديم المزيد من الدعم لتطوير وتفعيل الأجندة العربية للتشغيل في إطار تعزيز التعاون البناء القائم بين منظمتي العمل الدولية والعربية للتعامل بإيجابية مع التطورات الأخيرة التي تمر بها المنطقة العربية .

6 - وأود باسم مجموعة أصحاب العمل العربية التأكيد على المبادرة التى اطلقها معالى السيد أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية فى الاجتماع الاقليمى الافريقى الثانى عشر بدعوة السيد خوان سومافيا المدير العام لمكتب العمل الدولى لحضور الدورة 39 لمؤتمر العمل العربى (2012) وتنظيم حفل تكريم له بمناسبة قرب انتهاء مهامه على راس المنظمة العتيدة.

مداخلة السيد/ علي الخليفي (قطر)

- نشكر مكتب العمل الدولي على تقديم هذه الوثيقة.
- السيد الرئيس أود في البداية أن أتقدم بالشكر لمنظمة العمل الدولية على عقد اجتماع للمانحين بالتنسيق مع منظمة العمل العربية في شهر نوفمبر الماضي كما هو مشار إليه في الفقرة 5 من الوثيقة ونشكر الدول التي تبرعت للمشاريع التي قدمت خلال الاجتماع المذكور ونطلب من المكتب اطلاع المجلس مستقبلا حول مستجدات هذا الموضوع.
- كما نلاحظ باهتمام الدعم التقني والمالي الذي كانت تقدمه المنظمة إلى مركز المشورة القانونية التابع للاتحاد العام لنقابات العمال الفلسطينيين كما هو مبين في الفقرة 9، ونأسف لتوقف عمل هذا المركز بسبب انعدام التمويل، وندعو المكتب لبحث إمكانية توفير الموارد اللازمة لإعادة تنشيط هذا المشروع، وإطلاع المكتب على التطورات المستقبلية في هذا الشأن.
- كما ندعو المكتب لمتابعة جهوده لجمع الأموال اللازمة لدعم المشروع الخاص بتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الوارد في الفقرة 11 وإحاطة المجلس بالتطورات.
- السيد الرئيس مع شكرنا الجزيل للمكتب على تقديم هذه الوثيقة في شهر نوفمبر من كل عام فإننا كذلك نرجو من مكتب العمل الدولي النظر في إمكانية تقديم تقرير موجز إلى اجتماع مجلس الإدارة في شهر مارس لاطلاعه على آخر المستجدات، خصوصا وأن هناك الكثير من المشاريع المقدمة أو التي هي بصدد التنفيذ والتي تحتاج إلى متابعة.

بيـــان

باسم المجموعة العربية حول الوضع في فلسطين

إن المجموعة العربية إذ تؤكد على ضرورة إيجاد حل عادل وشامل لقضية الشعب الفلسطيني على أساس قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام وترى المجموعة بأن التوجه الفلسطينـــي لنيل العضويـــة الكاملـة في الأمم المتحدة حق طبيعي وتاريخي للشعب الفلسطيني وكذلك حق فلسطين بالعضوية الكاملة في الوكالات المتخصصة للأمـــم المتحدة وقد جاء تعبير المجتمع الدولي من خلال منح فلسطين العضوية الكاملة في وكالة اليونسكو والتصويت الواسع الذي حصلت عليه فلسطين، وفي هذا السياق فإننا ندين ونستنكر الإجراءات العقابيـة التي قامت بها القـوة القائمة بالاحتـلال ضد الشعب الفلسطيني بشكل عام وأطراف الإنتاج الثلاثة بشكل خاص وكان أبرزها إعـــلان إسرائيل عن بناء 2000 وحدة استيطانية جديدة في القدس وكذلك وقف تحويل العائدات الضريبيـــة التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطـة وهي تشكل نصف رواتب الموظفيـــن في فلسطيـن وكذلك منع التشغيل والحركة وتعطيل نقل البضائع والتبادل التجاري، من هنا فإننـا نرى بضرورة رفع الصـوت وإدانة هذه الممارســـات ووضع حد للانتهاكات الإسرائيليـة بحق الشعـب الفلسطينـي.

12 -متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل اولويات وخطة عمل التعاون الفنى للقضاء على التمييز فى الاستخدام والمهنة.

واتخذ مجلس الإدارة فى هذا الشأن القرار التالى :

- اعتماد الاولويات العريضة المبينة فى الوثيقة (GB312/POL/12) من أجل إعداد خطة عمل متماسكة وموجهة ومستديمة لدورة المؤتمر لعام 2012 ودعوة المكتب أن يأخذ فى الاعتبار المقترحات الواردة فى الوثيقة ونتائج المناقشات وذلك فى إطار التحضير للمناقشة المتكررة حول المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل ضمن جدول أعمال دورة المؤتمر لعام 2012.

****جزء المنشآت متعددة الجنسية :**

13 -أخر المستجدات بشأن الاولويات الاستراتيجية الفترة 2010 - 2011.

تم عقد اجتماع جزء المنشآت متعددة الجنسية يوم الثلاثاء 2011/11/8 برئاسة السيد دى روبيان (حكومات / فرنسا) وتولت السيدة هورنونج دراوس مهمة الناطق باسم أصحاب العمل والسيد جورناى مهمة الناطق باسم العمال حيث افتتح الرئيس الجلسة بتقديم عرض موجز عن اجتماع مجموعة 20 العشرين والذى عقد فى فرنسا لعلاقته بموضوع هذا البند مع التأكيد على البيان المشترك الصادر عن الاجتماع والذى اعتمد على الإعلان الثلاثى للمبادئ لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية.

وفى هذا المجال اتخذ مجلس الإدارة القرار التالى:

- أخذ العلم بالتقرير ودعوة المكتب إلى الأخذ فى الاعتبار الآراء التى أبديت خلال المناقشة للتمكن من تقديم مقترح مكتوب يطلب من مجلس الإدارة الموافقة على عقد اجتماع أخير لفريق العمل الثلاثى حول آلية متابعة الإعلان الثلاثى للمبادئ حول المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية وتم تحويل هذا الموضوع إلى جزء البرنامج والميزانية والإدارة للدراسة.

رابعاً : قسم المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية :

تم عقد اجتماع قسم المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية يوم الثلاثاء 15 نوفمبر / تشرين الثانى 2011 برئاسة السيد كوريس (حكومات – الأرجنتين) وتولى السيد دى ريجيل مهمة الناطق باسم أصحاب العمل والسيد كورتبيك مهمة الناطق باسم العمال وذلك لمناقشة الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال كالتالي :

****جزء المسائل القانونية.**

1 -تشجيع التصديق على صك 1986 لتعديل دستور منظمة العمل الدولية.

قام ممثل المدير العام (المستشار القانوني) بعرض الموضوع مع التذكير بأن مجلس الإدارة قرر فى نوفمبر 2010 إعادة تحريك الحملة الهادفة إلى التصديق على التعديل وان سلسلة المبادرات الواردة فى الوثيقة (GB312/LILS/1) لم ترد عنها أية استجابة وأية تصديقات جديدة وقد يكون ذلك نتيجة للفترة الزمنية اللازمة لاستكمال التصديق . كما شكل الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثانى عشر (أكتوبر 2011) فرصة لعقد جلسة إعلامية خاصة لهذا الموضوع.

والجدير بالذكر أن منظمة العمل العربية تقوم بمتابعة هذا الموضوع منذ سنتين وبصفة مستمرة مع الدول العربية التى لم تصادق بعد على تعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية.

كما أن الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثانى عشر (جوهانسبرغ 11 – 2011/10/14) قد اتخذ توصية بحث الدول الأفريقية على التصديق على هذا التعديل .

وفى هذا الشأن اتخذ مجلس الإدارة القرار التالي :

- أخذ العلم بالتقرير وتشجيع المكتب على الاستمرار فى تنمية التصديق على التعديل وفقا لنتائج المناقشات وطلب تقديم معلومات حول آخر المستجدات إلى الدورة (313) (مارس / آذار 2012). مع دراسة المقترحات الجديدة الناتجة عن المناقشات من أجل عرضها على دورة قادمة لمجلس الإدارة.

2 -مسائل متصلة بتمثيل أصحاب العمل والعمال فى مؤتمر العمل الدولى : التصدى للاختلال الثلاثى داخل الوفود.

قام ممثل المدير العام (المستشار القانوني) بعرض الوثيقة حول الاختلال الثلاثي داخل الوفود مع التذكير بأن مجلس الإدارة سبق له دراسة هذا الموضوع فى دورات سابقة، وأن لجنة اعتماد العضوية فى الدورة (100) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2011 تفسر هذا الخلل بأنه يعود فى الغالب إلى حضور دبلوماسيين من البعثات الدائمة بجنيف وفق المعلومات الواردة من الحكومات.

وقد يكون الحل فى اعتماد بعض المشاركون بصفة مرافقين للوزير وليس بصفة مستشارين.

وفى هذا الشأن اتخذ مجلس الإدارة القرار التالي :

- استمرار المكتب فى أنشطة توعية الحكومات بالاختلال الثلاثي داخل الوفود وإحاطة مجلس الإدارة علما بالمستجدات وفقا للتطورات وبالإمكان تعديل نظام العمل بالمؤتمر لتوسيع صلاحيات لجنة اعتماد العضوية.

3 -التعديلات المتصلة بإصلاح مجلس الإدارة.

قرر مجلس الإدارة تأجيل النظر فى هذا الموضوع إلى الدورة (313) (مارس / آذار 2012).

****جزء معايير العمل الدولية وحقوق الإنسان.**

5 -التحسينات على الأنشطة المعيارية لمنظمة العمل الدولية.

قامت ممثلة المدير العام (مديرة قطاع معايير العمل الدولية) بعرض الوثيقة (GB312/LILS/5) مع التأكيد على أن المقترحات المدروسة تمثل فرصة مهمة لمنظمة العمل الدولية للتأكيد من جديد على دور معايير العمل الدولية كأدوات لمساندة العولمة وإعطاءها معنى للاستجابة إلى العدالة الاجتماعية والحرية والكرامة والحماية الحقيقية وإنشاء المشروعات المستديمة.

وفى هذا الشأن اتخذ مجلس الإدارة القرار التالي :

- الموافقة على إنشاء آلية لدراسة المعايير وذلك بناء على مداخلات المشاركين مع اقتراح تنظيم مشاورات جديدة حول طريقة عمل هذه الآلية لتحديد ومعالجة المشاكل ذات العلاقة وتقديم مقترحات إلى الدورة (313) (مارس / آذار 2012).

6 -تقرير ونتائج اجتماع الخبراء الثلاثى المكلف بالنظر فى الاتفاقية 158 والتوصية 166 لعام 1982 بشأن إنهاء الخدمة.

وبمناقشة الوثيقة (GB312/LILS/6) اتخذ مجلس الإدارة القرار التالي :

أ) تفويض المدير العام بإرسال التقرير إلى حكومات الدول الأعضاء ومنظمات أصحاب العمل والعمال المعنية وإلى المنظمات الدولية غير الحكومية ذات العلاقة.

ب) على المدير العام الأخذ فى الاعتبار نتائج التقرير عند تقديم مقترحات بأنشطة المكتب فى المستقبل.

7 -لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونسكو بشأن تطبيق التوصيات المتعلقة بالعاملين فى التدريس..

وفى هذا الشأن اتخذ مجلس الإدارة القرارات التالية :

أ) أخذ العلم بالوضع والملاحظات والتوصيات الواردة فى التقرير المرحلى الوثيقة (GB312/LILS/7) .

ب) تفويض المدير العام بإرسال التقرير المرحلى إلى حكومة اليابان والنقابة اليابانية للمدرسين والعاملين فى التربية ومنظمات يابانية أخرى ممثلة للمدرسين ودعوتهم لاتخاذ الإجراءات المناسبة للمتابعة وفق التوصيات الواردة فى التقرير.

خامساً : قسم البرنامج والميزانية والإدارة :

تم عقد اجتماعات قسم البرنامج والميزانية والإدارة يومي 10 ، 11 نوفمبر / تشرين الثانى 2011 برئاسة السيد فينيس رئيس مجلس الإدارة وتولت السيدة سوندناس مهمة الناطقة باسم العمال والسيد جوليان مهمة الناطق باسم أصحاب العمل وذلك لدراسة الموضوعات التالية :

1 -البرنامج والميزانية للفترة 2010 - 2011 .

قام ممثل المدير العام بعرض الوثيقة (GB312/PFA/1) مشيراً إلى أن مجموع المساهمات المسددة فى عام 2011 بلغت 307981179 فرنك سويسري من بينهم 34057456 فرنك سويسري كمتأخرات.

وبتاريخ 2011/11/10 بلغ الرصيد الإجمالي 163290036 فرنك سويسري.

وأن عدد الدول المحرومة من التصويت قد انخفض.

وفى هذا الشأن اتخذ مجلس الإدارة القرار التالي :

- تفويض صلاحيات المجلس بموجب المادة (16) من النظام المحاسبي مطالبا المدير العام بتقديم مقترحات قبل أقفال حسابات السنتين للاعتماد من مجلس الإدارة بشأن المناقلات الضرورية فى إطار ميزانية المصروفات لعامى 2010 – 2011 بشرط تأكيد عملية الاعتماد من مجلس الإدارة فى الدورة (313) (مارس / آذار 2012).

2 -استخدام حساب البرامج الخاصة.

تتضمن الوثيقة مقترحات بشأن استخدام رصيد بمبلغ 4.2 مليون دولار أمريكي من حساب البرامج الخاصة لتمويل أنشطة فى غاية الأهمية والاولوية

وفى هذا الشأن اتخذ مجلس الإدارة القرار التالي :

- الموافقة على استخدام المدير العام مبلغ 4.2 مليون دولار أمريكي وفق المقترحات الواردة فى الوثيقة (GB312/PFA/2).

4 -الميزانية المقترحة للفترة 2012 – 2013 للحسابات من خارج الميزانية.

وفى هذا الشأن اتخذ مجلس الإدارة القرارات التالي :

أ) إقرار الميزانية المقترحة للفترة 2012 – 2013 من خارج الميزانية للمركز الدولى للمعلومات فى السلامة والصحة المهنية.

ب) إقرار الميزانية المتوقعة من خارج الميزانية للمركز الأمريكي لتنمية المعارف فى التدريب المهنى.

5 -مسائل المبنى : أخر المستجدات عن مشروع تجديد مبنى مقر منظمة العمل الدولية.

واتخذ مجلس الإدارة فى هذا الشأن القرار التالي :

- أخذ العلم بالوثيقة (GB312/PFA/5) ودعوة المكتب للأخذ بعين الاعتبار نتائج المناقشة.

6 -مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

قرر مجلس الإدارة أخذ العلم بالوثيقة (GB312/PFA/6/2).

7 -مسائل مالية أخرى.

أ) تقرير عن التقدم فى دراسة النفقات.

قرر مجلس الإدارة أخذ العلم بالتقرير.

ب) تعيين عضو فى لجنة الاستثمارات لمنظمة العمل الدولية

اتخذ مجلس الإدارة القرارات التالية :

- تقديم الشكر إلى السيد رولف نانز عن جهوده خلال سنوات عمله فى اللجنة.
- تجديد الثقة فى السيد رينى زجولين وكسافيى كأعضاء فى اللجنة لفترة جديدة لثلاثة سنوات.
- تعيين السيد ماكس بارتش عضو فى اللجنة لمد ثلاثة سنوات تنتهى بتاريخ 2014/12/31.

ج) فريق عمل مكلف بمتابعة الإعلان الثلاثي للمبادئ بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية.

وفى هذا الشأن عدل مجلس الإدارة قراره (يونيو / حزيران 2011) بشكل يسمح بتنظيم اجتماع إضافى لفريق العمل الثلاثي لتمكينه من اعتماد تقريره فى صيغته النهائية على أن يتم عقد هذا الاجتماع قبل دورة مارس / آذار 2012 وبتمويل من الموارد المتاحة فى قطاع التشغيل.

****جزء مراجعة الحسابات والأشراف.**

8 -تقرير التقييم السنوى 2010 - 2011.

وفى هذا الشأن اتخذ مجلس الإدارة القرارات التالية :

أ) التأكيد على الاولويات فى خطة العمل.

ب) دعوة المدير العام إلى تقديم وثيقة للاعتماد فى الدورة 313 (مارس / آذار 2012) تتضمن توصيات حول طريقة تحقيق المقترحات والمراحل القادمة وخاصة بفضل إدخال تحليلات الانعكاسات فى تقارير المناقشات المتكررة.

9 -مناقشات عمليات التقييم رفيعة المستوى (تقييم الاستراتيجيات والبرامج القطرية لتنمية العمل اللائق)

اتخذ مجلس الإدارة فى هذا الشأن القرار التالي :

- دعوة المدير العام إلى الأخذ بعين الاعتبار النتائج والتوصيات والدروس المستفاده من عمليات التقييم المستقلة.

10 -النظر فى اللجنة الاستشارية المستقلة للأشراف والمراجعة.

وفى هذا الشأن اتخذ مجلس الإدارة القرارات التالية :

أ) اعتبار اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة كجهاز استشاري دائم يرفع التقرير إلى مجلس الإدارة.

ب) التمديد لغاية 2012/11/16 وبنفس الشروط ولاية الخمسة أعضاء للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة وفق قرار الدورة (300) لعام 2007 لمجلس الإدارة.

ج) استمرار المدير العام فى تسهيل المشاورات غير الرسمية من أجل تقديم مقترحات حول :

- عملية اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة إلى الدورة (313) لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2012).
- مراجعة ولاية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة إلى الدورة (315) لمجلس الإدارة (نوفمبر / تشرين الثانى 2012) كحد اقصى.

11 -مسائل تتعلق بلجنة التفتيش المشتركة : تقارير اللجنة.

12 - قرر مجلس الإدارة أخذ العلم بالوثيقة (GB312/PFA/11) مع دعوة المكتب إلى الأخذ فى الاعتبار الآراء التى أبديت فى المناقشة.

خامسا
محور الإعلام والتوثيق والدراسات

(11) مجـال الإعـــلام والنشر :

(1) إسم النشاط : ندوة قومية حول " دور الإعلام فى خدمة قضايا العمل والتنمية الشاملة"

رقم النشاط : م . ت / 49 / 2010

الجهة المعنية بالتنفيذ : إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ : القاهرة 12 – 14 يناير / كانون الثانى 2011

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين :

أطراف الإنتاج الثلاثة وقدر عدد المشاركين بـ (25) مشاركاً .

الجهات المشاركة :

إعلاميون وخبراء بالإعلام يمثلون جهات رسمية عربية ومنظمات نقابية عمالية وجامعات عربية.

طبيعة مشاركة المنظمة :

اتسمت مشاركة المنظمة بعدة مسارات وهى : المسار الإدارى ، حيث تولت الإعداد والتحضير وطبع الدراسات الفنية والإشراف الإدارى الكامل على تنظيم الندوة ، وترأس إحدى جلسات العمل ،المسار الفنى : المشاركة فى الحوار الفنى – إعداد ورقة فنية " التعريف باتجاهات وأولويات عمل منظمة العمل العربية من خلال العقد العربى للتشغيل " .

أهـداف النشاط :

تسليط الضوء على دور الإعلام فى خدمة قضايا العمل والتنمية الشاملة .

(1) إبراز دور وسائل الإعلام فى عملية التنشئة بكافة مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من المجالات أو تغييرها من خلال الترويج لثقافة العمل فى المجتمع العربى .

(2) إلقاء الضوء على دور الإعلام فى الترويج للعقد العربى للتشغيل 2010 – 2020 .

(3) تعزيز دور الإعلام فى مساعدة أفراد المجتمع على إعادة بنائهم وتكوينهم وصولاً بهم إلى مستوى عصر ثورة المعلومات ، ليكونوا دائماً على ارتباط وثيق بخطوات تقدم عصرهم السريع .

(4) التعرف على التطورات التكنولوجية فى صناعة الإعلام وفى بث الرسائل الإعلامية من خلال وسائل الإعلام التقليدية والحديثة كالإنترنت والتليفزيون الكابلى والأقمار الصناعية للوصول إلى الجمهور المستهدف .

(5) تبادل الخبرات الإعلامية العربية والدولية لنقل التجارب المفيدة فى مجالات العمل المختلفة والاستفادة من هذه التجارب ومردودها فى ضوء ظروف المجتمع العربى .

محاور النشاط :

1 - العلاقة بين السياسات الإعلامية وسياسات العمل ودورها في خدمة قضايا العمل والتنمية .
2 - الرسالة الإعلامية وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ودورها فى خدمة قضايا العمل والتشغيل .

3 - التطورات التكنولوجية فى صناعة الإعلام و بث الرسائل الإعلامية من خلال وسائل الإعلام الحديثة ودورها ومردودها فى نشر ثقافة العمل .
4 - أهمية تأهيل الكوادر الإعلامية وإكسابهم المهارات اللازمة فيما يخص قضايا العمل .
5 - تعميق الصورة الإيجابية لقيمة العمل فى وسائل الإعلام المختلفة لدعم قضايا التنمية الشاملة .
6 - التعريف باتجاهات وأولويات عمل منظمة العمل العربية خلال العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 .
7 - عرض لبعض نماذج قطرية للإعلام التنموى فى الدول العربية وعلاقته بقضايا العمل والتشغيل .

الخبراء وأوراق العمل :

(1)السيد / يونس مجاهد
رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية

" الإعلام والتنمية والتشغيل : قضية واحدة ؟ " .

(2)السيد / جعفر خليل / مملكة البحرين
(3)السيد الدكتور / حسين أمين
أستاذ الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

" التطورات التكنولوجية فى صناعة الإعلام وبث الرسائل الإعلامية فى نشر ثقافة العمل " .

(4)السيد الدكتور / فاروق أبو زيد
عميد كلية الإعلام بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا .

** العلاقة بين السياسات الإعلامية وسياسات العمل ودورها فى خدمة قضايا العمل

(5)السيد / خالد بن راشد الكلبانى / سلطنة عمان
(6)السيد الدكتور / عبدالله الحمود
أستاذ الإعلام المشارك بجامعة الإمام بالرياض

نائب رئيس الجمعية السعودية للإعلام والاتصال .

" الرسالة الإعلامية فى ضوء المتغيرات الاقتصادية الراهنة فى الوطن العربى

مقاربة نقديه على نموذج مقترح لدعم الوظيفة الاقتصادية لوسائل الإعلام العربية "

(7)السيد / سمير رجب
رئيس مجلس إدارة جريدة 24 ساعة ، ورئيس تحرير جريدة العمال / مصر

(8)السيد / محمد شندول – الجمهورية اللبنانية
(9)الأستاذة الدكتورة / حنان يوسف
أستاذ الإعلام العربى بجامعة عين شمس

المدير التنفيذى للمنظمة العربية للتعاون الدولى

- " تأهيل الكوادر الإعلامية وإكسابهم المهارات اللازمة فيما يخص قضايا العمل نتائج بحثية ورؤى تطبيقية " .
- " نحو استراتيجية عربية مقترحة لتدريب الكوارد الإعلامية فى قضايا العمل " .

- " تعميق الصورة الإيجابية لقيمة العمل فى وسائل الإعلام لدعم قضايا التنمية الشاملة "
- **الدكتورة / خوله مطر** - مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة
- **السيدة / صفية أحمد –** اتحاد عمال مصر
- **السيد / حسين مجاور**

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر – المدير المساعد لمنظمة العمل العربية

- **السيدة / إيمان عبد المقصود**

مدير إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات – منظمة العمل العربية .

- **السيد/ أمين فارس مستشار بديوان المدير العام**

" التعريف باتجاهات وأولويات عمل منظمة العمل العربية من خلال العقد العربى للتشغيل 2010 – 2020 "

عروض تجارب قطرية لكل من :

- اتحاد عمال اليمن
- وزارة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية
- المملكة المغربية
- دولة البحرين
- دولة الكويت

كما شارك أيضاً العديد من الخبراء المتميزين من أطراف الإنتاج الثلاثة .

توصيات النشاط :

بعد مناقشة المحاور المطروحة ، وكذلك التجارب القطرية توصل المشاركون إلى التوصيات التالية :

أولاً : دور السياسات الإعلامية فى خدمة سياسات العمل والتنمية

(1) التأكيد على أهمية الارتباط بين السياسات الإعلامية وسياسات العمل فى المجتمع العربى لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة المستدامة .

(2) ضرورة إبراز وسائل الإعلام لقضايا ومشكلات العمل والتشغيل فى المنطقة العربية .

(3) تشجيع وتحفيز الدول العربية لوضع خطط تنموية وطنية تتسم بالشمول والاستدامة.

(4)وضع سياسة إعلامية تنموية تلبي الاحتياجات الإعلامية لكافة المواطنين, من خلال مبادئ محددة و أهداف تستوعب كافة المتغيرات .

(5) العمل على تفعيل ميثاق الشرف الإعلامى بشكل حر ومسئول يتوافق عليه أطراف الإنتاج الثلاثة بدعم قضايا العمل والعمال .

ثانياً : التطورات التكنولوجية فى صناعة الإعلام وبث الرسائل الإعلامية ودورها فى نشر ثقافة العمل :

(1) التأكيد على أن التطورات التكنولوجية ذات قيمة كبيرة وعلاقة وطيدة بتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.

(2)الترويج لثقافة العمل في المجتمع العربي وإبراز دور وسائل الإعلام التكنولوجية في عملية التنشئة بكافة مجالاتها.

(3) استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال للتقليل من الهجرة الواسعة من الريف إلى الحضر من العمال الشباب في البلدان النامية من خلال طرح ثقافة تفاعلية جديدة في الريف وإدخال ونمو شبكة الإنترنت والتكنولوجيا المرتبطة بها في المناطق الريفية.

ثالثاً : الرسالة الإعلامية وعلاقتها بالمتغيرات الإجتماعية والاقتصادية ودورها فى خدمة قضايا العمل والتشغيل :

(1) تعزيز قدرة الرسالة الإعلامية العربية المعاصرة على المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في الوطن العربي.

(2) تقليل الفجوة بين مؤسسات الإعلام والشعوب العربية فى قضايا العمل والعمال .

(3) تحقيق التوازن العادل في الاهتمام بالاحتياجات الإعلامية لكافة المواطنين على المستوى القومى والنوعى .

(4) وضع استراتيجيات قومية عربية، ووطنية خاصة بكل قطر عربي، وسياسات عمل، وبرامج إعلامية محددة، من شأنها دعم الوظيفة التنموية الاقتصادية لوسائل الإعلام العربية.

(5) تعزيز دور المؤسسات الإعلامية في التنشئة الاقتصادية للفئات المجتمعية المختلفة في المجتمعات العربية.

(6) توظيف الإعلام الاقتصادي لكشف التحديات والمعوقات والسلبيات التي تعاني منها الاقتصاديات الوطنية، والتعريف بحقيقة المتغيرات المحيطة بالمجال الاقتصادي .

(7) تقديم وسائل الإعلام العربية العربية لنماذج من النجاحات الاقتصادية.

رابعاً : تأهيل الكوادر الإعلامية وإكسابهم المهارات اللازمة فيما يخص قضايا العمل

(1) توظيف قصص النجاح الحقيقية في البرامج التليفزيونية والمضامين الإعلامية بحيث تبرز قيمة الجهد والعمل كأسباب للنجاح.

(2) عقد ندوات تعريفية وتثقيفية ، تنقلها وسائل الإعلام، تهدف إلى تعريف الجمهور المستهدف بقوانين العمل ، ومواثيقه ، وأخلاقيات العمل ، وأساسيات العمل الاحترافي.

(3) توفير المعلومات والإحصائيات والدراسات المتعلقة بقضايا العمل للقائمين بالاتصال.

(4) دعوة منظمة العمل العربية لدراسة مقترح إعداد استراتيجية عربية لتدريب الكوادر الإعلامية فى قضايا العمل منبثقة من الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى .

خامساً : تعميق الصورة الإيجابية لقيمة العمل فى وسائل الإعلام المختلفة لدعم قضايا العمل والتنمية الشاملة :

التأكيد على :

(1) تقديم الخطاب الإعلامى العربى لمضامين وبرامج عن أوضاع ومشاكل القوى العاملة والتشغيل فى البلدان العربية.

(2) تقديم الخطاب الإعلامى العربى لمضامين وبرامج تسعى للارتقاء بنوعية التعليم لتتوائم مع مخرجات التعليم.

(3) تقديم الخطاب الإعلامى لمضامين وبرامج تسعى إلى الاهتمام لما تتضمنه الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل من منطلقات وأهداف وآليات ، بالإضافة إلى

الاستراتيجيات الأخرى فى مجال العمل مثل الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية والاستراتيجية العربية للتعليم والتدريب المهنى والتقنى والاستراتيجية العربية للحد من عمالة الأطفال ، وكذلك اتفاقيات العمل العربية .

(4) الترويج للعقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

(5) تقديم الخطاب الإعلامى لمضامين وبرامج إعلامية تسعى إلى تغيير الصورة النمطية لبعض المهن اليدوية والحرفية بصفة خاصة وتعزيز قيمة العمل الحر والدافعية للإنجاز .

(6) إيجاد شبكة تواصل وتعاون مشترك بين مسئولى الأطراف الثلاثة للإنتاج لغرض تناول الخبرات والمعلومات وترسيخ ثقافة العمل .

***

(2) إسم النشاط : تحديث دليل الخبراء العرب فى مجالات العمل والعمال

مكان وتاريخ التنفيذ : مكتب العمل العربى – مشروع مستمر

الجهة المعنية بالتنفيذ : إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

الجهات المشاركة : الخبراء من أطراف الإنتاج الثلاثة الذين يرغبون بإدخالهم فى دليل الخبراء العرب .

طبيعة مشاركة المنظمة : إنشاء وتصميم قاعدة بيانات تضم الخبراء العرب فى مجالات العمل والعمال – إعداد وتنقيح دليل الخبراء مكتبياً .

الأهداف :

- تحديث دليل الخبراء من خلال تنقيح الدليل الموجود وإضافة وتحديث بيانات من تردنا من استمارات الإدخال من الخبراء العرب .
- توفير دليل للخبراء العرب فى مجال العمل والعمال لاحتياجات واستخدامات أطراف الإنتاج الثلاثة .

(12) مجـال التوثيق والمعلومات:

(1) إسم النشـاط : دعم الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل (مشروع مستمر)

رقم النشـاط : (إ - ت/ 52 / 2011)

الجهة المعنية بالتنفيذ : إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات .

أهداف المشروع :

- المساهمة فى إعداد وتطوير سياسات الاستخدام الوطنية .
- تشجيع التشاور والتعاون بين أطراف العملية الإنتاجية .
- التعاون فى مجال التدريب وإعداد نماذج معتمدة للتدريب المهنى والتدريب التحويلى .
- تطوير مهام ودور مكاتب الاستخدام .
- تيسير التنقل المهنى بين أصحاب المهن عن طريق التدريب المهنى .
- تقديم خدمات للعاملين والباحثين عن عمل .
- المساهمة فى خفض نسب البطالة .

واقع التنفيذ :

- يعد المشروع أحد المشاريع الرئيسية للبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة ، الذى أقرته القمة الاقتصادية بالكويت عام 2009 ، وبناءً على قرار القمة تم عرض البرنامج على عدداً من مؤسسات التمويل العربية ومنها برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (الأجفند) .
- وقد حظى مشروع الشبكة باهتمام عدد من هذه المؤسسات ومنها الأجفند ، وقد تم دمج مشروع المرصد العربى للتشغيل مع مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل بناءً على طلب الأجفند ، وافق مجلس إدارة الأجفند على المساهمة فى مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل بمبلغ 100.000 دولار أمريكى ، أعدت المنظمة البرنامج التنفيذى لمشروع الشبكة للبدء فى تنفيذ مراحل المشروع وتوقيع اتفاق التعاون مع الأجفند .

***

(2) إسم النشاط : المشاركة فى اجتماع خبراء حول " تكامل السياسات الاقتصادية وسياسات العمل فى منطقة الإسكوا " .

تاريخ ومكان التنفيذ : بيروت ، 31 أكتوبر / تشرين الأول 2011

الجهة المعنية بالتنفيذ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا)

الجهات المشاركة :

شارك فى الاجتماع أثنى عشر دولة عربية هى (البحرين – مصر – العراق – الأردن – الكويت – لبنان – سلطنة عمان – قطر – السعودية – السودان – سوريا – اليمن) ، وذلك بالإضافة لعدد من المنظمات الدولية ومنظمة العمل العربية ، وبعض الخبراء من الدول العربية والأجنبية .

أهداف الاجتماع :

- إشراك البلدان الأعضاء فى المناقشات فى الجوانب الاقتصادية لسياسة متكاملة لسوق العمل .
- تشجيع تبادل المعرفة بين البلدان الأعضاء فى الإسكوا حول سياسات خلق فرص العمل من خلال الاستثمارات العامة والسياسات الصناعية لتسهيل عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الخاصة .
- وضع توصيات لتحسين الربط بين السياسات الاقتصادية وسياسات سوق العمل
- مناقشة النتائج الأولية لتقرير حول السياسات الاقتصادية فى منطقة الإسكوا وتأثيرها على خلق فرص عمل .

أهم المحاور :

- مناقشة المسودة الأولى للتقرير الرابع حول " السياسات الاجتماعية المتكاملة"
- كيفية أوضاع السياسات الاقتصادية وسياسات التشغيل .
- السياسات الاقتصادية فى بلدان الخليج العربية وتأثيرها على العمالة .
- السياسات الاقتصادية فى بلدان المشرق العربى وتأثيرها على العمالة .
- السياسات الصناعية والمناطق الاقتصادية وتأثيرها على العمالة .
- عرض لبعض التجارب القطرية .

***

(3) إسم النشاط : التوثيق والمعلومات ... (مشروع مستمر)

رقم النشاط : (إ - ت/ 53 / 2011)

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات .

واقع التنفيذ :

تحديث قواعد البيانات بقسم التوثيق والمعلومات – تحسين خدمة الإنترنت ، وخدمات موقع المنظمة على شبكة المعلومات الدولية Internet .

صيانة أجهزة الحاسب الآلى بالمنظمة وشراء قطع الغيار اللازمة وشراء أجهزة حاسب آلى .

***

(4) إسم النشاط ونوعه : إعداد الشبكة العربية لمعلومات التأمينات الإجتماعية (مشروع مستمر)- قومي.

رقم النشاط بالخطة : (خ / 64 / 2011م).

الجهة المعينةبالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الإجتماعية .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – نوفمبر / ديسمبر 2011م .

الجهة المستفيدة :

- أجهزة التأمينات الاجتماعية العربية .
- أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية .
- الباحثون والدارسون في مجال التأمينات الاجتماعية .

أهم المحاور :

تم إعداد تصور الإستبيان عن الشبكة العربية لمعلومات التأمينات الإجتماعية ، يتكون من 8 أجزاء يمكن تنفيذه الكترونيا كصفحة تفاعلية في موقع المركز الالكتروني أو كنسخة ورقية ، ومكونات الإستبيان هي :

- معلومات مرتبطة بالدخول للصفحة .
- بيانات أساسية عن نظم التأمينات الاجتماعية العربية .
- المنافع ونظام التمويل .
- معلومات إقتصادية ومالية ، ومعلومات ترتبط بنظام الإشتراك .
- معلومات ترتبط بحساب المنافع .
- المعلومات الإدارية .
- معلومات الإستثمار .
- معلومات إضافية .

***

(5) <u>إسم النشاط ونوعه</u> : تحديث موقع المركز على الانترنت – قومي .

رقم النشاط بالخطة : (خ / 65 / 2011م).

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الاجتماعية .

مكان وتاريخ التنفيذ: الخرطوم – نوفمبر / ديسمبر 2011م .

الجهة المستفيدة :

- أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية .
- أجهزة التأمينات الإجتماعية العربية .

أهم المحاور :

تم إعداد تصميم الموقع بصورة حديثة وإشتمل على الآتي :

- الصفحة الرئيسية .
- معلومات عن المركز .
- المكتبة الإلكترونية .
- الكتب والإصدارات .
- مواقع هامة .
- إتصل بنا .
- البريد الإلكتروني .
- أخبار متحركة .
- جسور التواصل .

***

(6) إسم النشاط ونوعه : اجتماع إدارة الإعلام والتوثيق بممثلة الوكالة الألمانية للتعاون الدولى (GIZ) .

عقد الاجتماع عند الساعة الثانية عشرة إلا ربعا من ظهر يوم الاثنين الواقع فى 2011/12/12 فى مقر منظمة العمل العربية مع السيدة/ خولة كنينة – ممثلة (**GIZ**) .

تناول الاجتماع مناقشة استخدام موقع المنظمة على الانترنت لمتابعة تطبيق وتحديث التصنيف ، وتم الاتفاق على ما يلى :

لتسهيل استخدام التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008 الذى تبنته منظمة العمل العربية، فإن إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات ستقوم بإنشاء واجهة برمجية على الانترنت للتصنيف بحيث تتمكن المؤسسات المختلفة فى الدول العربية الأعضاء من استخدام الواجهة بما يناسب تطبيقات التصنيف فى عملها، والأهم من ذلك هو توفير منصة ألكترونية يستفاد منها لخدمة آلية تحديث التصنيف تحت مظلة المنظمة .

تتضمن المدخلات للواجهة البرمجية على الانترنت :

1 - قاعدة بيانات للتصنيف العربى المعيارى للمهن 2008 باللغات الثلاثة (العربية والإنجليزية والفرنسية) وجداول المقارنة بين التصنيف العربى والتصنيف الدولى 2008.

2 - المخرجات من اجتماعات منجموعة خبراء التصنيف وهى التعديلات التى يتفق عليها الخبراء على مستوى الوطن العربى ومن ثم يتم إقرارها من مجلس إدارة المنظمة .

لأخذ آلية متابعة تطبيق وتحديث التصنيف بالاعتبار خلال تطوير الواجهة البرمجية للتصنيف على الانترنت تم التطرق إلى عدة نقاط هامة ستؤخذ بالاعتبار فى شروط المرجعية، وهى :

- وظائف الإشراف : وبخاصة ما يتعلق منها بتحميل النسخة المعدلة من قاعدة بيانات التصنيف العربى المعيارى للمهن .
- عرض لخدمة استمرار تطوير للواجهة (لمدة سنة مثلا) بحيث تتمكن المنظمة من تحسين الواجهة بما يناسب متطلبات الخبراء العرب ومجموعات المستخدمين (يمكن أخذ الآراء باجتماعات ثنائية وإيرادها فى شروط المرجعية) .
- توفير ملتقى (Forum) للمستخدمين (مفتوح) ولخبراء التصنيف من الدول العربية (مغلق) على الموقع يسمح بهم بطرح الأفكار ومناقشتها تحضيرا لاجتماعاتهم .

(13) مجــال إحصاءات العمل:

(1) إسم النشاط : الإعداد للكتاب الدورى لإحصاءات العمل فى البلدان العربية " العدد التاسع "

وهو مشروع يتم تنفيذه خلال سنتى (2011 ، 2012) ، ويتم تنفيذه بالجهود الذاتية للمنظمة .

فى المرحلة الأولى تم إعداد نماذج البيانات وإرسالها إلى كافة وزارات العمل والأجهزة الإحصائية العربية المركزية ، لغرض استيفاء البيانات ، وتم تفريغ ما يقارب بيانات عشرة بلدان عربية ، ويؤمل استكمال الكتاب وطباعته وإصداره فى نهاية عام 2012 .

ويشمل الكتاب بيانات مصنفة حسب الفصول التالية :

- الفصل الأول : الجداول التجميعية .
- الفصل الثانى : السكان .
- الفصل الثالث : السكان ذوو النشاط الاقتصادى .
- الفصل الرابع : الاستخدام .
- الفصل الخامس : البطالة .
- الفصل السادس : متوسط الأجور الشهرية .
- الفصل السابع : ساعات العمل الأسبوعية .
- الفصل الثامن : الأرقام القياسية .
- الفصل التاسع : إصابات وحوادث العمل .
- الفصل العاشر : المنازعات العمالية .
- الفصل الحادى عشر : تنقل العمالة العربية والأجنبية .
- الفصل الثانى عشر : التدريب والتأهيل المهنى .

* * *

(2) إسم النشاط : إعداد دراسة بعنوان " وضع القواعد والتصنيفات الخاصة بإحصاءات العمل ضمن التعدادات السكانية العربية ومسوح القوى العاملة " :

الهدف من الدراسة : تنظيم عمل المؤسسات الإحصائية الوطنية بهدف رفع جودة الإحصاءات ومن أجل إنتاج إحصاءات وطنية رسمية متماسكة ومنسقة وقابلة للمقارنة .

* * *

(3) إسم النشاط : قاعدة بيانات إحصاءات العمل بالبلدان العربية :

تم تصميم هذه القاعدة لغرض جمع البيانات الأساسية لإحصاءات العمل الأكثر طلبا لكى تساعد على توفير البيانات وبناء المعلومات التى من خلالها يتمكن المسئولين والباحثين والمهتمين من تشخيص الوضع الحالى لسوق العمل فى البلدان العربية ووضع الدراسات والخطط والسياسات والاستراتيجيات وكذلك اتخاذ القرارات وتنفيذ الإصلاحات التى من شأنها معالجة الإخفاقات وتحسين أوضاع سوق العمل ، وهذه القاعدة تعتبر لبنة فى بنيان مشروع بناء شبكة معلومات سوق العمل العربية .

وقد اعتمدت هذه القاعدة من مؤتمر العمل العربى بدورته (38) القاهرة (15 – 22 مايو/ آيار 2011) ، حيث أشار قراره المرقم (1459) على ما يلى :

(1) الموافقة على الإطار العام والمحدد لإحصاءات العمل ، وكذلك القواعد والتصنيفات الخاصة بالوثيقة .

(2) دعوة الدول العربية للاسترشاد بالقواعد والتصنيفات الخاصة بإحصاءات العمل فى كافة وزارات العمل العربية والأجهزة الإحصائية العربية المركزية فى التعدادات والمسوح المتعددة للقوى العاملة .

وقد تم توزيع هذه القاعدة على جميع وزارات العمل والأجهزة الإحصائية المركزية العربية، بهدف اعتمادها وتزويدنا بملاحظاتها لغرض تطوير القاعدة .

***

(4) إسم النشاط :عقد اجتماع تنسيقى بين الإدارات المعنية بالإحصاءات فى منظمة العمل العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ 2011/7/10 ، وقد أبدى الطرفان رغبتهما بالتعاون فى المجالات الإحصائية المشتركة .

***

(5) المشاركة فى مؤتمر حول إعلان نتائج المسح القومى لعمالة الأطفال فى مصر والذى نظمه الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية ، وذلك بتاريخ 2011/7/14 .

***

(6) بناء على دعوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) شاركت المنظمة باجتماع فريق الخبراء حول قياس إحصاءات القوى العاملة فى بيروت/ الجمهورية اللبنانية، خلال الفترة 29 – 30 يونيو/ حزيران 2011 ،

ومن أهداف الاجتماع :

- تحسين إحصاءات العمل فى البلدان العربية .
- تطوير القدرات الإحصائية العربية .
- تحسين إعداد تقرير سنوى حول القوى العاملة .
- العناية بإحصاءات الشباب والهجرة والعمل فى القطاع غير المنظم .

- تحسين ظروف العمل .
- قياس العمالة فى القطاع غير المنظم .
- قياس البطالة الجزئية والعمل غير اللائق .

وقد استعرض الاجتماع إحدى عشر دراسة هى :

- مسوح القوى العاملة فى منطقة الاسكوا .
- قياس الانتقال من المدرسة إلى العمل (حالة سوريا) .
- قياس الانتقال من المدرسة إلى العمل فى بلدان الاسكوا .
- قياس ومؤشرات العمل اللائق .
- قياس الاستخدام فى القطاع الاقتصادى غير المنظم وفى العمل غير اللائق .
- تعزيز قدرة البلدان العربية لمسح إحصاءات العمل .
- قياس العمل غير اللائق فى بلدان الاسكوا .
- تحسين قياس مشاركة قوة العمل النسائية فى العمل غير النظامى والعمل اللائق .
- قياس القطاع غير النظامى تحت ظروف مختارة .
- تحديات قياس مشاركة المرأة بقوة العمل فى بلدان الخليج العربية .
- قياس إحصاءات العمل .

* * *

(7) إسم النشاط : حلقة نقاشية قطرية حول " دعم وتعزيز القدرات الإحصائية فى سلطنة عُمان "(مسقط ، 14 - 16 يناير/ كانون ثانى 2012) :

مبررات الحلقة :

- سعيا من منظمة العمل العربية لتطوير إحصاءات سوق العمل فى البلدان العربية ، بغية تقريب المفاهيم والتعاريف والمنهجيات الإحصائية بين البلدان العربية بهدف بناء نظام إحصائى عربى موحد ، فقد دأبت منظمة العمل العربية على تنظيم سلسلة من هذه الدورات والحلقات النقاشية فى البلدان العربية الراغبة .

أهداف الحلقة :

- تأهيل وإعداد وتدريب العاملين بالأجهزة الإحصائية على المستجدات الإحصائية والتقنية .
- دعم القدرات الإحصائية والمعلوماتية للعاملين فى الأجهزة الإحصائية .
- تعزيز ثقافة تكنولوجيا المعلومات فى إحصاءات العمل .
- ضمان توفير بيانات إحصائية حول سوق العمل ذو مصداقية وحداثة .
- الحث على استخدام أو الاسترشاد بالإطار العام لإحصاءات العمل وكذلك القواعد الخاصة بها.

المشاركون :

- (30) مشارك من العاملين فى إحصاءات معلومات سوق العمل فى وزارة القوى العاملة والأجهزة الرسمية المعنية الأخرى بسلطنة عُمان .

محاور الحلقة :

- واقع وآفاق إحصاءات سوق العمل بالبلد المستضيف للدورة .
- جهود وزارة القوى العاملة بسلطنة عُمان بشأن " دعم ورفع قدرات إحصاءات العمل ، والمصادر والأساليب المستخدمة فى بناء إحصاءات العمل " .
- ثقافة تكنولوجيا المعلومات فى بناء إحصاءات سوق العمل .
- التطورات الدولية فى مفاهيم وتعاريف إحصاءات العمل .
- الإطار العام لقاعدة بيانات ومعلومات إحصاءات العمل .
- دور التصنيف العربى المعيارى للمهن فى تنظيم إحصاءات العمل .
- طرق تحليل بيانات إحصاءات العمل – معوقاتها وآليات النهوض بها .
- أية موضوعات مرغوبة .

(14) مجـال الإصدارات والدراسات الصادرة عن المنظمة:

(1) إسم الدراسة : تكنولوجيا المعلومات وأثرها على تنمية الموارد البشرية
الجهة المعنية بالتنفيذ : إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
رقم النشاط بالخطة : (أ.ت /2011/74)
شملت الدراسة المحاور التالية :
- التحديات التربوية المعاصرة واستخدام تكنولوجيا المعلومات .
- التعليم الإلكترونى وتنمية قدرات الموارد البشرية .
- العمل عن بعد وتكنولوجيا الموارد البشرية .
- العمل عن بعد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

***

(2) إصدار العددين (94) و (95) من مجلة العمل العربى مايو / آيار / أكتوبر / تشرين الأول 2011

مجلة فصلية تصدر عن منظمة العمل العربية ، وتعنى بقضايا العمل والعمال وأصحاب الأعمال فى الوطن العربى .

الجهة المستفيدة من النشاط :

أطراف الإنتاج الثلاثة فى الدول العربية والمهتمين بالشئون العمالية ، والخبراء والدراسين .

***

(3) أصدر المركز بتاريخ 2011/4/13 كتابا تحت عنوان " إدارات العمل العربية : وظائفها- هياكلها- آليات عملها ، دراسة تحليلية بمنظور مستقبلى " من تأليف الخبير العربى الدكتور يوسف إلياس .

ويتضمن الكتاب دراسة تحليلية لواقع إدارات العمل العربية من حيث وظائفها وهياكلها وآليات عملها كما يحتوي جملة من المقترحات لتطوير هذه الإدارات وتمكينها من تجاوز الصعوبات التي تعترضها وتعزيز دورها في تحقيق الرقي الاجتماعي والتنمية الشاملة بالدول العربية .

وقد بذل المركز جهودا كبيرة طوال سنة 2010 وفي النصف الأول من سنة 2011 لمراجعة الدراسة وطباعتها وتوزيعها على أوسع نطاق .

وسعيا لتعميم الاستفادة المرجوة من الدراسة ، قام المركز بالإجراءات التالية:
- طباعة الدراسة في ألف نسخة .
- إرسال الكتاب في عدة نسخ إلى كافة وزارات العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال بالدول العربية .
- إرسال نسخ من الكتاب إلى منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربي والمراكز والمعاهد التابعة للمنظمة) وإلى منظمة العمل الدولية (مكتب العمل الدولي في جينيف ومكتبي المنظمة في بيروت والقاهرة) .
- إدراج الدراسة على قرص ليزري في 500 نسخة .
- وضع كامل نص الدراسة بموقع واب المركز .
- توزيع الدراسة (الكتاب والقرص الليزري) بشكل واسع على الوفود المشاركة في الدورة 38 لمؤتمر العمل العربي المنعقدة بالقاهرة من 15 إلى 2011/5/22 .

- توزيع الدراسة (الكتاب والقرص الليزري) بشكل واسع في الدورة 100 لمؤتمر العمل الدولي المنعقدة بجينيف من 1 إلى 2011/6/17 ، حيث وزع الكتاب على الوفود العربية المشاركة في المؤتمر والحاضرة في الاجتماع الأول للمجموعة العربية المنعقد بمقر مكتب العمل الدولي يوم 2011/5/31 ، ثم بقصر الأمم في القاعة التي احتضنت أشغال اللجنة المكلفة بمناقشة موضوع إدارة العمل وتفتيش العمل وكذلك بالمعرض الوثائقي الخاص بإصدارات منظمة العمل الدولية .

***

(4) إصدار مطوية للتعريف بالمركز العربي لإدارات العمل والتشغيل وإنجازاته :

في نطاق احتفالات المركز هذا العام بمرور 25 سنة منذ إحداثه في 1986 ، أصدر المركز بتاريخ 2011/5/28 مطوية باللغتين العربية والفرنسية للتعريف بالمركز وإنجازاته وتم توزيع هذه المطوية على نطاق واسع في الدورة 100 لمؤتمر العمل الدولي .

***

(5) دليل إدارات العمل العربية :

واصل المركز جهوده بشأن إثراء وتطوير دليل إدارات العمل العربية المدرج منذ سنة 2009 على موقع الواب الخاص به (www.aclae.org.tn) .

***

(6) إسم النشاط ونوعه : مجلة الرسالة العدد 34 – قومي .

رقم النشاط بالخطة : خ / 59 / 2011 م .

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الإجتماعية – الخرطوم .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – يوليو / تموز 2011م .

الجهة المستفيدة من النشاط:

* هيئات ومؤسسات التأمينات الإجتماعية العربية .
* منظمات أصحاب الأعمال والعمال العربية .
* المكتبة التأمينية العربية .

***

(7) إسم النشاط ونوعه : فلم وثائقي عن أعمال المركز العربي للتأمينات الإجتماعية للفترة من 2004م وحتى 2010م - قومي .

رقم النشاط بالخطة : (خ / 60 / 2011 م) .

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الإجتماعية – الخرطوم .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – يونيو / حزيران 2011م .

الجهة المستفيدة من النشاط:

- أجهزة التأمينات الاجتماعية العربية - أطراف الإنتاج العربية .

أهداف النشاط :

- حفظ إرشيف بأنشطة المركز .
- التوثيق لتاريخ المركز وأنشطته المتعددة .
- الإستفادة من المعلومات وبثها عبر الإنترنت .

أهم المحاور :

- تاريخ ونشأة المركز .
- الأهداف والوسائل .
- الأنشطة المتعددة .

***

(8) إسم النشاط ونوعه : دراسة حول : تحديات أنظمة التأمين الصحي الاجتماعي في الدول النامية – نماذج من الدول العربية – قومي .

رقم النشاط بالخطة : (خ / 74 / 6 / 2011).

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الاجتماعية .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – أكتوبر / تشرين الأول 2011م .

الجهة المستفيدة من النشاط :

- أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية
- أجهزة التأمين الصحي والتأمين الإجتماعي العربية .
- المكتبة التأمينية العربية .

أهداف النشاط :

- الإلمام بالجوانب النظرية للتأمين الصحي الإجتماعي .
- الوقوف على واقع تطبيق التأمين الصحي الإجتماعي نماذج من الدول العربية
- الوقوف على التحديات التي تواجه التأمين الصحي الاجتماعي .
- كيفية معالجة تلك التحديات .

أهم المحاور :

- نظرية التأمين الصحي الاجتماعي .
- تطبيق التأمين الصحي الاجتماعي بالدول النامية .
- تجارب عربية لتطبيق التأمين الصحي الإجتماعي .
- التحليل والتوصيات .

أهم التوصيات :

- على الحكومات أن تدعم مشروع التأمين الصحي وأن تعمل على تقويته حتى يشمل جميع المواطنين .
- العمل على تعديل قوانين التأمين الصحي بحيث تلزم جميع المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمختلط بالدخول تحت مظلة التأمين الصحي تحقيقاً لمبدأ التكافل بين المواطنين .
- إجراء الدراسات الإكتوارية بصورة دورية مع الأخذ بنتائجها حتى نضمن الإستقرار المالي لمشروعات التأمين الصحي الاجتماعي .
- في سبيل التأكيد على الديمومة والإستمرارية ينبغي أن تكيف حزمة الخدمات الطبية الموصوفة في القانون بصورة متزايدة وفقاً للحاجات المتغيرة والقيم والظروف الإقتصادية .

***

(9) إسم النشاط ونوعه : إصدار كتاب دور نظم الضمان الإجتماعي في إدماج المرأة في القطاع غير المنظم في الحياة الإقتصادية – قومي .

رقم النشاط بالخطة : (خ / 11 / 2011).

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الإجتماعية – الخرطوم .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – إكتوبر / تشرين الأول 2011م .

الجهات المستفيدة من النشاط :

- أجهزة التأمينات الإجتماعية العربية .
- أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية .
- المكتبة التأمينية العربية .

***

(10) اسم النشاط ونوعه : دعم وتطوير المكتبة الإلكترونية – قومي .
رقم النشاط بالخطة : (خ / 73 / 2011م).
الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الاجتماعية .
مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – نوفمبر / تشرين الثاني – ديسمبر / كانون الأول 2011م .
الجهة المستفيدة من النشاط :
أجهزة التأمينات الاجتماعية بالدول العربية .
الباحثين والدارسين في مجال التأمينات الإجتماعية .
أطراف الانتاج الثلاثة بالدول العربية .
أهم المحـاور :
عدد الكتب والإصدارات التي تمت حوسبتها 1500 كتاب .
تمت المرحلة الأولى من العمل وهي التصنيف .
تمت المرحلة الثانية المتمثلة في ملء الإستثمارات بالبيانات الوصفية .
تمت في المرحلة الثالثة تصميم أربعة قواعد بيانات لإدخال الكتب والتقارير والدوريات والإعارة وتم إدخال أكثر من 400 كتاب حتى الآن.

***

(11) إسم النشاط ونوعه : إعداد دراسة حول (التسممات المهنية الناجمة عن الزئبق ومركباته)
رقم النشاط بالخطة : (د / 61 / 2011).
الجهة المعنية بالتنفيذ : المعهد العربى للصحة والسلامة المهنية
واقع التنفيذ :
– تم إعداد الدراسة حول : التسممات الناجمة عن الزئبق ومركباته .

***

(12) إسم النشاط ونوعه : إعداد الدليل الاسترشادى حول (الصحة والسلامة المهنية فى قطاع الزراعة)
رقم النشاط بالخطة : (د / 15 / 2011).
الجهة المعنية بالتنفيذ : المعهد العربى للصحة والسلامة المهنية
واقع التنفيذ :
تم إصدار الدليل **الدليل الاسترشادى حـــول (الصحة والسلامة المهنية فى قطاع الزراعة).**

***

(13) إسم النشاط ونوعه : إصدار كتاب حول (مخاطر بيئة العمل والطب المهنى)
رقم النشاط بالخطة : (د / 44 / 2011).
الجهة المعنية بالتنفيذ : المعهد العربى للصحة والسلامة المهنية
واقع التنفيذ :
تم إعداد كتاب **حـــول (السلامة الحيوية فى المنشآت الصناعية).**

***

(14) إسم النشاط ونوعه : إصدار كتاب : تحديات أنظمة التأمين الصحي الإجتماعي في الدول النامية – نماذج من الدول العربية – قومي .
رقم النشاط بالخطة : (خ / 74 / 6 / 2011م).
الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الاجتماعية .
مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – ديسمبر / كانون الأول 2011م .

الجهة المستفيدة من النشاط :

– أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية .
– أجهزة التأمين الصحي والتأمين الاجتماعي بالدول العربية .
– المكتبة التأمينة العربية .

***

(15) إسم النشاط ونوعه : التعريب والترجمة – قومي .
رقم النشاط بالخطة :(خ / 66 / 2011م) .
الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الإجتماعية .
مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – نوفمبر / ديسمبر 2011م .
الجهة المستفيدة من النشاط :

– أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية .
– المكتبة التأمينة العربية .
– أجهزة التأمينات الإجتماعية العربية .

أهـم المحـاور :

تم إعداد مصطلحات التأمينات الإجتماعية وترجمتها من اللغة العربية إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

ايمان
مصطفى رجب ✦ محمد